جامعة منتوري قسنطينة
كلية الحقوق
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الاتحاد الأوروبي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية فرع: العولمة والعلاقات الدولية.

لجنة المناقشة

أ.د. عبد الكريم كيبش . جامعة قسنطينة . رئيساً.
أ.د. بوقارة حسين . جامعة الجزائر . مشرفاً.
د. قادري حسين . جامعة باتنة . عضواً.
د. فرحاتي عمر . جامعة بسكرة . عضواً.

إعداد الطالب:
ردّاف طارق

إشراف الأستاذ الدكتور:
بوقارة حسين

السنة الجامعية ٢٠٠٤/٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد حمد الله وشكر توفيقه، أتوجه بكل عبارات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور بوقارة حسين، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، والجهد والوقت الذين بذلهما من أجل إتمامها، وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة.

كما أوجه شكري لقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ممثلا في رئيسه الأستاذ شريط عبد الحفيظ على عنايته واهتمامه، سواء خلال مرحلة الدراسة النظرية، أو خلال إنجاز هذه المذكرة.

إهداء .

إلى أبي الكريم . . .

إلى أمي الحنون . . .

إلى كل من علمني حرفا، أو أهداني كلمة، أو ساعدني على كتابة أسطر هذه المذكرة . . .

أهدي هذا العمل مع تقديري واحترامي .

مقدمة

قامت العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ 1945 على فرضية مفادها أن الاتحاد السوفياتي هو التهديد الرئيسي لأمن أوروبا الغربية. وقامت هذه الفرضية على طبيعة انتشار القوات السوفياتية في أوروبا الوسطى والشرقية من جهة، والتفوق العسكري السوفياتي مقارنة مع أوروبا الغربية. فاعتقاد دول أوروبا الغربية بعدم قدرتها على مواجهة الاتحاد السوفياتي بشكل منفرد، كان أساس التحالف الأوروبي الأمريكي.

وعليه فقد كانت ظروف الحرب الباردة (الثنائية القطبية) عاملاً محدداً لطبيعة الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية، التي مثّل حلف شمال الأطلسي إطارها الأكثر فعالية. فرغم وجود العديد من الأطر والمنظمات الأوروبية، المتضمنة لأبعاد أمنية مثل معاهدة بروكسل 1948، واتحاد أوروبا الغربية 1954...إلخ. إلاّ أنها لم تستطع توفير نفس الفعالية التي يتمتع بها الحلف، الذي كان إطاراً للمشاركة الأمريكية في الدفاع عن أوروبا الغربية، باعتبارها أحد مناطق المواجهة المحتملة بين المعسكرين. أي أن حلف شمال الأطلسي وفّر عامل الشرعية للتواجد الأمريكي في أوروبا الغربية.

سمحت العلاقات الدفاعية الأوروبية الأمريكية، والتي تتولى بموجبها الولايات المتحدة مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية، بتوجه هذه الأخيرة نحو عملية لإعادة البناء، وإقامة نمط جديد للعلاقات الأوروبية ليس على أساس توازن القوى بل على أساس المصالح الاقتصادية. واعتبر هذا التوجه في حد ذاته آلية أمنية، حيث افترض مؤسسوا حركة التكامل الأوروبي، أنه سيسمح للدول الأوروبية باستبعاد أية سلوكات عدوانية في علاقاتها. كما لقي هذا التوجه في بدايته دعماً أمريكياً، بسبب الاعتقاد الأمريكي أن عملية التكامل في أوروبا ستؤسس لوضع يجعل عملية اختراق الاتحاد السوفياتي للجبهة الأوروبية أمراً مستحيلاً، كما سيجعل أوروبا قوة اقتصادية يمكنها تحمل أعباء مالية إضافية في الدفاع الأوروبي. إلاّ أنه ورغم النتائج المحققة من طرف دول أوروبا الغربية، لم تزد في مساهماتها الاقتصادية/المالية في الإنفاق العسكري، سواء على المستوى الوطني أو في إطار الحلف.

شكلت نهاية الحرب الباردة تحولاً عميقاً في العلاقات الدولية، فمن الناحية العملية أفرز هذا الحدث إعادة تشكيل النظام الدولي، بحيث بقيت قوة عظمى وحيدة على رأس هرم ترتيب القوى، وبالتالي غياب عدو من حجم الاتحاد السوفياتي، يمكنه تهديد استمرار هذا الوضع. إلاّ أن ذلك أدى من ناحية أخرى إلى بداية النقاش حول العلاقات الاستراتيجية الأوروبية الأمريكية، وزادت حدة النقاش بتوحيد ألمانيا 1991، والتي احتلت موقعاً مؤثراً في المسائل الأوروبية نظراً لقوتها الاقتصادية، وشكلت مع فرنسا "محوراً وحدوياً". لذلك فقد زادت قوة التيار الداعي إلى تدعيم الاندماج الأوروبي بأبعاد سياسية وحتى دفاعية أو أمنية، ومن أهم نتائج ذلك تحويل السوق الأوروبية إلى اتحاد أوروبي يتضمن أبعاداً سياسية، والتي أشارت إليها معاهدة ماسترخت بشكل واضح، عكس المعاهدات الأوروبية السابقة. ومن أهم هذه الإشارات إقامة "السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة"، والتي اعتبرت بداية التحول في

الاستراتيجية الأمنية والدفاعية الأوروبية، من حلف الأطلسي إلى هوية أمنية أوروبية مستقلة، تقوم هذه على تعريف مختلف للأمن ومصادر التهديد، وتعتمد على آليات عمل منسجمة مع الرؤية الأمنية الأوروبية.

1. أهمية وأسباب اختيار الموضوع:

عرفت العلاقات الدولية كمجال للدراسة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من محاولات التنظير، بهدف إيجاد مجموعة من الأطر والوسائل النظرية المساعدة على تفسير سلوك الفواعل واستشراف تطورها. في هذا الإطار ظهرت مجموعة من المقاربات أو النظريات، ومن بينها نظرية التكامل *Integration Theory*، التي ارتبطت بدراسة التجارب التكاملية الأوروبية، خاصة في إطار الوظيفية الجديدة، حيث يميل الكثير من دارسي علم العلاقات الدولية إلى الربط بين النظرية الوظيفية الجديدة والتكامل في أوروبا، فيما يرتبط بانتقال التكامل من مجالات السياسة الدنيا إلى مجالات السياسة العليا، التي تتضمن مجموعة من المجالات من بينها الدفاعية والأمنية.

وعليه فإن هذا العمل يقوم على محاولة تتبع انتشار التكامل الأوروبي نحو السياسة العليا، حيث يعتبر البعض أن التوجه نحو إقامة الهوية الأمنية المشتركة من أهم مظاهر هذا الانتشار، وهو ما يفترض تأثيرات عميقة، سواء على مستوى تفاعلات البيئة الدولية، أو على مستوى الدراسة النظرية للعلاقات الدولية. وعليه فإن تحقيق الاتحاد الأوروبي لنتائج أكبر في المجالات الأمنية والدفاعية، يعني تحول دراسة العلاقات الدولية إلى مستوى أعلى من الواقعية والمنهجية، إضافة أن ذلك سيؤثر حتماً على النظام الدولي.

انطلاقاً من ذلك يمكن ذكر مجموعة من الدوافع المؤدية إلى اختيار هذا الموضوع:

* أهمية العملية التكاملية الأوروبية عموماً، والتعاون في المجال الأمني والدفاعي، كإطار للدراسة العملية لمجموعة الفرضيات والمقاربات النظرية في العلاقات الدولية.
* أهمية التأثيرات الناجمة عن نقل التجربة التكاملية الأوروبية نحو المجالات الدفاعية والأمنية.
* الارتباط بين تشكيل الهوية الأوروبية للأمن، ومجموعة من التفاعلات الإقليمية مثل الشراكة الأورومتوسطية.

2. الإشكاليـــة:

مع انتهاء الحرب الباردة انتهت الضغوط التي شكلها وجود الاتحاد السوفياتي على حدود أوروبا الغربية، ومنه انتهت مرحلة الأخطار والتهديدات السوفياتية. غير أن هذا الوضع أنتج مجموعة جديدة من الأخطار، تتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب...إلخ، حيث أصبحت هذه المصادر الجديدة للتهديد موضع إجماع بين الدول حول جدّيتها، وضرورة التحالف من أجل مواجهتها. ففي

ظل التوجه نحو التحالف العالمي لمكافحة هذه الظواهر كمصادر مشتركة للتهديد، تسعى دول الاتحاد الأوروبي نحو تكوين هوية أمنية مشتركة، رغم الفعالية التي يوفرها حلف الأطلسي من الناحية التقنية والعسكرية من جهة، ونقص فعالية الآليات الأمنية الأوروبية.

انطلاقاً من ذلك نحاول في هذا العمل التطرق إلى جملة من التساؤلات المرتبطة بهذا الموضوع، وهي:

* ماهو المضمون الذي يعطيه الاتحاد الأوروبي لمفهوم الأمن؟ بمعنى هل الهوية الأمنية الأوروبية هي نموذج بديل لمفهوم الأمن السائد منذ نهاية الحرب الباردة ؟
* إلى أي مدى يمكن الربط بين الهوية الأمنية الأوروبية، وانتشار عملية التكامل الأوروبي؟ وهل يمكن اعتبار الهوية الأمنية الأوروبية بداية لتكامل دفاعي/أمني أوروبي ؟
* هل التحول نحو تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية هو خيار استراتيجي أوروبي، أم محاولة للتكيف مع السياسة الأمريكية الجديدة لما بعد الحرب الباردة ؟
* هل سيؤدي نقل التكامل الأوروبي نحو المجالات الأمنية إلى تأثير عميق على هيكل النظام الدولي؟

3. فرضيات الدراسة:

عند محاولة الإجابة عن التساؤلات السابقة، تظهر مجموعة من المتغيرات، أهمها المفهوم السائد للأمن على مستوى الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة،...إلخ.

انطلاقاً من ذلك يمكن طرح مجموعة من الفرضيات بهدف تبسيط الأسئلة المثارة حول موضوع الهوية الأمنية الأوروبية.

* تمثل الهوية الأمنية الأوروبي بديلاً للمنظور الأمريكي للأمن سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي.
* تعتبر الهوية الأمنية الأوروبية إحدى نتائج انتشار عملية التكامل الأوروبي.
* إذا كانت الهوية الأمنية الأوروبية ناتجة عن نقل التكامل نحو السياسة الأمنية، فهي إذاً خيار استراتيجي أوروبي بهدف تكيف أفضل مع مؤثرات النظام ومنها السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة.
* إذا كانت الهوية الأمنية الأوروبية محاولة أوروبية للعب دور أكبر في العلاقات الدولية، فإن ذلك سيؤثر بشكل عميق على هيكل النظام الدولي.

4. المقاربة المنهجية:

ترتبط مسألة الهوية الأمنية الأوروبية بالتفاعلات الجارية بين الدول الأوروبية من جهة، والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإنها (الهوية الأمنية الأوروبية) تتأثر بشكل كبير بالمؤثرات الناتجة عن النظام على المستويين الدولي والإقليمي، لذلك فإن مستوى التحليل الأساسي هو المستوى النظامي. أما المناهج المستعملة في هذه التحليل فهي:

* المنهج التاريخي: حيث تبرز أهميته في تحليل الظروف التاريخية التي ارتبطت بمسألة الأمن والدفاع الأوروبيين، إضافة إلى تطور التجربة التكاملية الأوروبية.
* المنهج المقارن: فقد شكل كل من حلف شمال الأطلسي والهوية الأمنية الأوروبية إطارين مختلفين للأمن الأوروبي، لذلك تم استعمال هذا المنهج لإجراء مقارنة ضمنية بين الإطارين.
* تحليل المضمون: حيث تمت الاستعانة في هذا العمل بمجموعة من الوثائق الرسمية، مثل المعاهدات الأوروبية...إلخ، لذلك تم اللجوء إلى تقنية تحليل المضمون، بهدف تحديد مضمونها الأمني، أو علاقتها بالتوجه الأمني الأوروبي.

5. خطة العمل:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة بسيطة مكونة من أربعة فصول:

الفصل الأول: ويتطرق إلى مفهوم الأمن، ومختلف التحولات التي شهدها هذا المفهوم منذ ظهور أهميته كموضوع للعلاقات الدولية، إضافة إلى الأبعاد التي يتضمنها، ومختلف المستويات التي يتم في إطارها التفاعل.

الفصل الثاني: ويعالج موضوع الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي، من خلال التطرق إلى مضمون العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة (الثنائية القطبية)، وكذلك إلى دوافع تشكيل الحلف كإطار أساسي لاستراتيجية الدفاع الأوروبية، إضافة إلى المشاكل التي واجهها الدفاع الأوروبي في هذا الإطار.

الفصل الثالث: يرتبط هذا العنصر بالتوجه الأوروبية نحو تشكيل الهوية الأمنية، من خلال علاقة هذا التوجه بالتكامل الأوروبي، إضافة إلى الدوافع والمشاكل التي يواجهها، مروراً بتطوره التاريخي.

الفصل الرابع: يعالج انعكاسات الهوية الأمنية الأوروبية، على المحاور الأساسية للعلاقات الخارجية الأوروبية، مثل العلاقات الأوروبية الأطلسية، وكذلك الأورومتوسطية، مروراً بالعلاقات الأوروبية الروسية، وانتهاءً إلى التأثيرات المحتملة على هيكل النظام الدولي، والسيناريوهات المختلفة لمستقبل هذا الأخير.

الفصل الأول: مفهوم الأمن.

المبحث الأوّل: تعرِف الأمن.

المبحث الثاني: أبعاد الأمن.

المبحث الثالث: مستويات الأمن.

المبحث الرابع: آليات الأمن.

يعتبر الأمن الوطني من المفاهيم التي عرفت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انتشاراً واسعاً من بين مختلف المفاهيم والمصطلحات التي درجت مختلف المدارس والاتجاهات الأكاديمية على دراستها، حيث مُنحت مضامين مختلفة، منها ما يرتبط بالمتغيرات العسكرية، أو بالمتغيرات الاقتصادية، ومنها ما يرتبط بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية،...إلخ.

لذلك ولفهم أية ظاهرة في العلوم الإنسانية فالباحث مطالب بإدراك حقيقة أساسية وهي أنه لا يتعامل مع المفاهيم والظواهر كما هي، بل يتعامل مع ما تمثله هذه المفاهيم في ذهنه، وعليه سنلاحظ أن مفهوم الأمن يتأثر بتصورات، أهداف، مصالح، ومقدار القوة لدى كل دولة، سواء على المستوى الداخلي، الإقليمي، أو الدولي.

لهذا سنحاول الوصول في هذا الفصل إلى تعريف مقبول للأمن انطلاقاً من التدقيق في مختلف الآراء الواردة في هذا الإطار في مبحث أول، وفي مبحث ثاني لابد من التعرف على مختلف الأبعاد المكونة للمفهوم، إضافة إلى المبحث الثالث الذي يتطرق إلى مختلف المستويات التي تتم في إطارها عملية تجسيد سياسة أو تصورات الأمن، أما المبحث الأخير فهو مخصص لمختلف الآليات المساهمة في تكريس مفهوم الأمن في الواقع العملي.

المبحث الأول: تعريف الأمن الوطني:

يعتبر مفهوم الأمن Security من المفاهيم التي نالت قدراً كبيراً من الاهتمام في إطار علم العلاقات الدولية، منذ تأسيسه كمجال مستقل للدراسة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث اتخذ تسميات ومضامين متعددة، كما كان أحد عناصر التحليل فيما يعرف بنظرية العلاقات الدولية **International Relations Theory**.

يعتقد أرنولد توينبي *A. Toynbee* أن "إنشاء الدولة العالمية يؤدي إلى تحول مفاجئ من الحرب إلى السلام، وذلك لأنها تنشأ بطريق الضربة القاضية، وذلك حين تقوم دولة واحدة بمحو كافة منافسيها من الخريطة، وتصير هي الوحيدة الباقية، إن الدولة العالمية لا تخشى شيئاً على أمنها، طالما أنه ليس هناك شيء يهددها"[1].

تعتبر التصورات المثالية *Idealism* الأمن الوطني نتيجةً انسجام مصالح الدول **Harmony of intrests**. لذلك فجمع وحدات أو فواعل النظام -الدول- في مؤسسة عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف، ومنه فهو إطار لتحقيق الأمن، الذي يخرج -انطلاقاً من ذلك- من الدائرة الوطنية، ليدخل في إطار شمولي أو عالمي. ومن نتائج ذلك ظهور نظريات ومفاهيم ذات توجه عالمي أو شمولي، مثل الأمن الجماعي، التي سادت خلال فترة ما بين الحربين.

أما التصورات الواقعية *Realism* فتذهب إلى العكس من ذلك. فحسب هذا الاتجاه، فإن التهديد *Threat* الذي يواجه أمن الدولة نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات -الدول كفاعل وحيد- إلى اكتساب القوة أو استعمالها، أو التهديد بذلك، وهذا ما يجعل الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسيين، هما:

أ. المصلحة الوطنية *National intrest*: أين يكون الأمن هو محور أو أساس المصلحة الوطنية، حيث يذهب هانز مورغنثو *H. Morgenthau* إلى أن الحفاظ على الوجود المادي للدولة هو الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، وهو كذلك أحد مظاهر الأمن، ومنه فإن الأمن هو في حد ذاته مصلحة وطنية.

ب. زيادة حجم القوة *Maximazation of power*: يتطلب الأمن وفقاً للتصور الواقعي زيادة قدر القوة الوطنية، وهو ما قد ينجر عنه ارتباط الأمن الوطني بمفهوم الدفاع *Defence*، على أساس أن الشكل السائد للقوة في تلك المرحلة هو القوة العسكرية، بالرغم من أن التصورات الواقعية -خاصة الاتجاه التقليدي- لم توضح بشكل دقيق مفهوم القوة.

---

[1] عبد المنعم المشاط:"نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي" . (مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية) . بيروت عدد 54. أوت 1983) . ص 5.

أما نظرية النظم -التحليل النظامي للعلاقات الدولية- فتقوم على إعطاء أهمية لتأثير المدخلات المرتبطة بهيكل أو بنية النظام الدولي ***The structure of international system***. فتوزيع القوة والأدوار بين وحدات النظام يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الأمن الوطني، الذي يتأثر وفقاً لذلك ببنية النظام (أحادي، ثنائي، تعددي...إلخ) وكذلك بقيم النظام أو نمط التفاعل السائد (توازن القوى، الأمن الجماعي، الردع النووي،...إلخ). وانطلاقاً من ذلك يؤكد الباحثون على "أن فهم الظاهرة (الأمن) فهماً صحيحاً يجب أن يتم في إطار فهم طبيعة النظام الدولي ذاته، والذي ينعكس على مضمون الأمن ومستوياته...ومن ثم فإن نظرية الأمن القومي لا تزال تركز على مفاهيم الاستقرار، والقانون، والنظام"[1]. ويساهم الواقع الدولي في إثبات بعض الصحة في مثل هذه الفرضية، حيث منح نظام الثنائية القطبية المرنة خلال الحرب الباردة لبعض الدول مثل دول العالم الثالث، هامشاً مهماً في مجال الأمن الوطني، وكذلك قضايا الدفاع. أما في مرحلة الأحادية القطبية فقد تقلص هذا الهامش، إذا لم يكن قد ألغي تماماً.

مع ظهور ما يعرف بالواقعية الجديدة ***Neo-realism*** توضحت تأثيرات العوامل أو المتغيرات غير العسكرية على مفهوم الأمن، حيث أصبح التفاعل الدولي ***International intereaction*** قائماً على أساس الاعتماد المتبادل ***Interdependance*** الذي يعني في مفهومه البسيط حالة من التبعية ذات الاتجاهين، أو المتبادلة بين الدول ***Mutual dependancy***، ومنه فإن الدول التي تستطيع التقليل من حجم تبعيتها، وزيادة قوة موقفها في علاقات الاعتماد المتبادل تكون في موقع أفضل فيما يخص تحقيق الأمن، أي تكون أكثر أمناً من الدول ذات الدرجة العالية من التبعية.

أما الاتجاه الماركسي، أو رواد نظرية التبعية -المركز والمحيط- فهم يرون أن العلاقات الدولية القائمة، هي حلقات من الصراع بين البروليتاريا العالمية التي تمثل العالم الثالث أو المحيط، والبرجوازية العالمية التي يمثلها الشمال أو المركز، حيث تسود تبعية أحادية الاتجاه كنمط للعلاقات بين الطرفين، وبذلك يخضع الأمن لهذا النمط من العلاقات، فدول المحيط معرضة بشكل مستمر للاختراق ***Penetration*** أي أن قدرة دول المحيط على تحقيق وتدعيم الأمن الوطني، مرتبط بقدرتها على التقليل من تأثيرات تبعيتها للمركز.

من خلال هذه التصورات يبدو أن هذا التضارب، ساهم إلى حد كبير في عدم التوصل إلى نظرية عامة وشاملة للأمن، قد انعكس ذلك على المضامين المعطاة للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذا الحقل، حتى وإن تعلق الأمر بمفهوم أو مصطلح واحد مثل مفهوم الأمن الوطني، ومن جهة أخرى فإن المهتم بهذا المفهوم -الأمن- يلاحظ أن تعريف هذا الأخير مرَّ بمرحلتين أساسيتين، هيمنَ في المرحلة الأولى

---

[1] نفس المرجع . ص 4.

اتجاه تقليدي أو استراتيجي، ينظر إلى الأمن من خلال المتغيرات العسكرية *Military variables*، أما في المرحلة الثانية، فقد اهتم الباحثون بالأمن من خلال تداخل مختلف المتغيرات العسكرية وغير العسكرية، أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن، غير أنه يتوجب الحذر من هذا الفصل الجامد بين الاتجاهين.

وفقاً لأصحاب التوجه الاستراتيجي -التقليدي- الأمن هو "الحرية من التهديدات *Threats* أو الأخطار *Dangers*"[1]. أي قدرة الدول على حماية مصالحها من أخطار وتهديدات قائمة فعلاً، أو محتملة، كما أن ارتباط الأمن بالدولة، يجعله يعني قدرة الدولة على حماية كيانها المادي وكذلك قيمها الجوهرية. ويشرح والتر ليبمان *W. Lipmman* ذلك بأن "الدولة تكون آمنة حينما لا تكون مضطرة إلى التضحية بقيمها إذا ما أرادت تجنب الحرب، وأن تكون قادرة في حالة وجود تحدي على صيانتها بالنصر"[2]. وهذا يعني القدرة على التعامل بفعالية مع المدخلات "العنيفة" أو خيارات الحرب وحسمها لصالح الدولة بتوفير القدر اللازم من القوة من جهة، وحماية القيم الأساسية للمجتمع من جهة أخرى. وقد يلتقي ذلك مع ما يطلق عليه رواد نظرية النظم اسم "عملية المحافظة"، أي العمل على استمرار الوضع القائم. غير أن الاعتماد على القيم في تعريف الأمن يطرح جملة من المشاكل، أهمها صعوبة تحديد القيم بشكل دقيق، خاصة إذا تعددت الاتجاهات داخل البيئة السياسية، إضافة إلى الجهة صاحبة الاختصاص في تحديد تلك القيم، وكذلك خطأ الافتراض بوجود إجماع وطني حول القيم الأساسية للدولة (التي تتم من خلالها ممارسة السلطة، وصناعة القرار السياسي).

تتجه بعض التعاريف الواردة في إطار الاتجاه الاستراتيجي نحو ربط مفهوم الأمن بالعوامل العسكرية، حيث يكون الأمن نتيجة لذلك "حماية الدولة من أشكال الاعتداء الخارجي، والجاسوسية، وأعمال الاستطلاع العدائية، والتخريب والدمار...والتأثيرات المعادية الأخرى"[3]. فيظهر من خلال هذا الرأي التركيز على الجوانب العسكرية -الاستراتيجية- وكل المظاهر المرتبطة بالأعمال الحربية، وبهذا فإنه ينطبق على فترات سابقة من العلاقات الدولية، مثل مرحلة توازن القوى، أو الحرب الباردة...إلخ. على أن سيطرة الجوانب -المتغيرات- ذات الطبيعة العسكرية لا يجب أن يكون دافعاً للاعتقاد بعدم وجود متغيرات أو عوامل من طبيعة أخرى، حيث ركزت التعاريف السابقة على ضرورة حماية "القيم الأساسية أو الجوهرية للدولة" وهذا ما قد يفتح المجال أمام عوامل أخرى، غير أن أساس هذا التوجه هو اعتبار أن مصادر الخطر المهدد لتلك القيم، وكذلك وسائل التعامل معها هي من طبيعة عسكرية، وعليه فإن طبيعة الخطر، ووسائل التصدي له هو ما يمنح الأمن مضمونه -التقليدي- ويظهر ذلك في العديد من

---

1 Victor-yves Ghebali . Brigitte Sauerwein . European security in 1990s: challenges and perspectives (UNIDIR , Geneva , 1995) . p 3.

2 أحمد جلال عز الدين:"الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب" . في: تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2 . (مركز الدراسات العربي الأوروبي . باريس 1998) . ص 292.

3 نفس المرجع . ص 292.

الأمثلة التاريخية، منها الحروب الفرنسية البروسية، وكذلك العلاقات الأمريكية السوفياتية قبل مرحلة الانفراج. فالتهديد العسكري البروسي سنة 1870 شكل خطراً على القيم الأساسية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، للمجتمع الفرنسي التي أقرتها الثورة الفرنسية 1789. ويصدق ذلك على العلاقات الأمريكية السوفياتية خلال الفترات الأولى للحرب الباردة، حيث خضعت البيئتان الداخليتان الأمريكية والسوفياتية لحسابات التوازنات الاستراتيجية القائمة بين الطرفين، فمحاولة السوفيات اختراق النظام السياسي الأمريكي، أدى إلى إخلال الإدارة الأمريكية بمبدأ الحريات من خلال اللجنة المضادة للأنشطة السوفياتية، التي ترأسها عضو الحزب الجمهوري جوزيف ماكارثي ***Joseph.R. McCarthy***.

ومن أجل الخروج من هذا الإطار الضيق، يرى البعض أن الأمن يرتبط بالتعامل مع ظاهرة العنف، لا على أساس أنها ظاهرة أو سلوك فردي، بل نمطاً للسلوك يضم العديد من الظواهر الأخرى، لذلك فالأمن يعني "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف"[1]. وعليه فإن الأحداث أو المدخلات الناتجة عن الطبيعة المركبة للعنف، لا تعني فقط استعمال القوة العسكرية، بل كل ما يمكن أن يرتبط بها من ظواهر أو أحداث، مثل الحصار، أو المقاطعة الاقتصادية، الدعاية، الدبلوماسية،...إلخ، وكل السلوكات المعادية الأخرى التي ترتبط أو تصاحب السلوك العنيف أو الحرب، غير أن هذا الرأي يظهر منحصراً في الإطار الاستراتيجي، الذي يعتبر العوامل العسكرية على أنها المتغير الأساسي في تعريف الأمن ومواجهة مصادر الخطر، حتى وإن كان التعريف السابق يضم عوامل أو عناصر تبدوا وأنها غير عسكرية، وذلك بالرغم من محاولته توسيع إطار الأمن خارج الإطار التقليدي.

لقد ارتبطت التعاريف الواردة في إطار التوجه الاستراتيجي -التقليدي- في تعريف الأمن بالمراحل التي شكلت العصر الذهبي للاستراتيجيا *Strategy*، والقوة العسكرية في العلاقات الدولية، وهو ما يدفع إلى الربط الآلي بين مصطلح الأمن ومصطلحات أخرى تبدوا مشابهة مثل الدفاع ***Defence*** والردع ***Deterrence***. ويذهب البعض إلى أن "تاريخ المجتمعات المنظمة سياسياً يعلمنا أن أمن الدولة ***La sécurité de l'Etat***، والذي نطلق علية بسهولة اسم الأمن الوطني ***La sécurité nationale*** يرتبط في نفسية الفاعلين السياسيين بمفهوم الدفاع، وفي الواقع بالقوات المسلحة، ويشكل منطق النظام الفوضوي الذي يحكم العلاقات بين الدول ذات السيادة مبرراً لهذا الاعتقاد"[2]. ورغم كون النظام الفوضوي كمفهوم نظري يرتبط بغياب السلطة السياسية على المستوى العالمي، إلاّ أنه من الناحية العملية ارتبط

---

[1] هيثم الكيلاني: "مفهوم الأمن العربي: دراسة في جانبه السياسي والعسكري" . في: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية . (مركز الدراسات العربي الأوروبي . باريس 1996) . ص 71.

[2] Anatol N.Ayissi . Le défi de la sécurité régional en Afrique après la guerre froide (Travaux de recherche N° 27. UNIDIR . Geneva . 1994) . p 9

بنتائج هذا الغياب، أي بالحالات المتكررة لاستعمال القوة، أو ما يسميه الواقعيون بسياسات القوة *Power politics*.

غير أن دخول العلاقات الدولية في إطار التعددية ***Pluralism*** من جهة، وزيادة تشابك علاقات الاعتماد المتبادل ***Interdependance*** من جهة ثانية، وكذلك التغيرات الكثيرة التي مست النظام الدولي من جهة ثالثة، جعلت الآراء الواردة في إطار التوجه الاستراتيجي -التقليدي- في تعريف الأمن، لا تلائم الواقع الدولي، حيث كانت نتائج ذلك الارتباط بين الأمن ***Security*** والدفاع ***Defence***، أو الجوانب العسكرية، أو أحادية البعد في تحليل الأمن، سلبية وكارثية في بعض الحالات. "فإفريقيا، وبعد ثلاث عشريات من الإعداد المكلف للقوات المسلحة، تجد نفسها بدون أمن، وعملياً بدون سيادة"[1]. وهذا ما جعل الدول تسعى إلى إجراءات تمس جوانب متعددة، بهدف الوصول عملياً إلى تحقيق الأمن، وهذه الجوانب تتميز بنوع من الاستقلالية عن الجانب العسكري المحض، وبهذا فقد تعددت المتغيرات المتدخلة في تعريف الأمن، حيث لعبت العوامل المتعلقة بالنظام الدولي دوراً هاماً في ذلك، "ففي فترة ما بعد الحرب الباردة أصبح الأمن مفهوماً ذو أبعاد متعدد، ليشمل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الإنسانية، البيئية، بالإضافة إلى الأبعاد العسكرية السابقة"[2]. لهذا فقد تشكل ما يوصف بأنه اتجاه جديد في تعريف الأمن، متأثراً إلى حد كبير بالتغيرات الحاصلة على مستوى النظام، خلال الفترة السابقة لنهاية الحرب الباردة وما بعدها، أين يبدو التجاوز الواضح لأحادية البعد في تعريف الأمن الوطني.

وفقاً لخصائص الاتجاه الجديد، يعرف البعض الأمن على أنه "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"[3]. وبالرغم من عدم توضيح هذا الرأي لطبيعة الإجراءات أو مضمونها، إلاّ أن التركيز على عنصري الكيان -كيان الدولة- والمصالح، قد يوضح الصفة الكلية للأمن الوطني، والذي يعني انطلاقاً من ذلك توفير الوسائل الكافية للمحافظة على وجود الدولة، والذي قد يكون مادياً بمعنى البقاء ***Survival*** تتم صيانته باستعمال الوسائل العسكرية (الوسائل المادية)، ويمكن أن يتجاوز ذلك إلى النواحي الثقافية والحضارية أو العقائدية، ويضاف إلى هذا العنصر، عنصر المصالح الوطنية، والتي ترتبط طبيعتها بطبيعة نشاط الدولة، والذي عادة ما يتميز بالتركيب والتعقيد، ويكون ذلك في إطار تصور شمولي بعيد الأمد، لا يتعامل فقط مع الأحداث الآنية، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات والحركية المميزة للبيئة الدولية، أي تغير توزيع القوة والأدوار بين الفواعل، وأهداف القوى المحورية في النظام الدولي.

---

1 Ibid . p 10

2 Gustav Dainiker : "Cooperative security and non offensive defence in Middle East" In: Bjarn Moller (ed) Non offensive defence in Middle East (UNIDIR . Geneva . 1998) . p 115

3 أمين هويدي: "البحر الأحمر والأمن العربي: العوامل المؤثرة" في: مجلة المستقبل العربي . (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . عدد 12 فيفري . 1980) . ص 107.

من خلال تحليل هذا الرأي نجد أن مضمون الأمن يرتكز على محاور رئيسية هي:

أ. أن تشمل الإجراءات التي تتخذها الدولة كافة المجالات، فمسائل الاقتصاد والدفاع، وكل مصادر نشاط الدولة كل لا يتجزأ.

ب. أن تكون الإجراءات المتخذة داخل طاقة الدولة وإمكاناتها، إذ أن الآمال والطموحات التي تتجاوز الإمكانات المتاحة تقود إلى التهلكة.

ج. أن يكون التخطيط للحاضر والمستقبل القريب والبعيد.

د. مراعاة التغيرات الدولية التي تدعوا إلى إعادة التقييم من حين لآخر، لتتطابق الإجراءات دائماً مع التغيرات الحاضرة والمنتظرة[1].

ويظهر أن هذا الرأي ينظر إلى الأمن بدلالة المصالح الوطنية، وفي نفس السياق يعرف أمرال غورجيل *A. Gurgel* الأمن الوطني على أنه "الضمانات التي تمنحها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية *Les objectives nationaux* والدفاع عنها، بالرغم من التناقضات والضغوط"[2]، وقد يرجع هذا التصور إلى المسلمة الواقعية القائلة بتعارض المصالح والأهداف الوطنية. غير أن استعمال هذه المفاهيم بهذا الشكل، يجعل من الأمن مسألة تخضع للتقييم الخاص بكل دولة، وعليه يمكن أن يتحول الأمن من جديد نحو خصائص المرحلة التي هيمن فيها الواقعيون على الدراسات الأكاديمية. ويضيف غورجيل أن الأمن وفقاً للتعريف السابق يتطلب "القدرة على فرض الدولة لأهدافها ضد القوى المعادية...ومنه فالأمر يتعلق بقدرة الدولة على هزيمة كل القوى المعادية، وإنجاح الأهداف الوطنية"[3]، وبالرغم من كون الدولة أصبحت تعمل على حماية أهدافها ومصالحها الوطنية، وأنها تجاوزت فكرة الحفاظ على بقائها المادي، إلاّ أن مفهوم الأهداف الوطنية -باستثناء الحفاظ على بقاء المادي للدولة- لا يمكن ضبطه بشكل دقيق وقياسي، ومنه فهو لا يساعد على إيجاد تعريف دقيق الأمن، رغم أهميته في تبرير سلوكات الدولة، وسياساتها الدفاعية والأمنية.

من جهة مقابلة يرى البعض الآخر أن الأمن هو حالة من عدم التعارض بين البيئتين الداخلية والخارجية، وانطلاقاً من ذلك يُعرَّف على أنه "وضع تعتبر الدولة فيه ألاّ وجود لخطر هجوم عسكري *Military attack*، أو ضغط سياسي *Political pressur*، أو إكراه اقتصادي *Economic coercion*، وبالتالي تكون قادرة على متابعة تنميتها *Devlopement*، وتطورها *Progress* بحرية"[4]. ومنه فإن هذا الرأي يحاول تعريف الأمن الوطني من خلال محاولة ضبط مصادر الخطر، والتي تتميز بتنوعها، أين نجد

---

1 نفس المرجع . ص 108.

2 Joseph Comblin . Le pouvoir militaire en Amérique Latine : L'idéologie de la sécurité nationale . (Jean-pierre Delarge éditeure . Paris 1977) . p 41

3 Ibid . p 41

4 Victor-Yves Ghebali . Brigitte Sauerwein . Op . Cit . p 3

مصادر ذات طبيعة عسكرية -خطر التعرض لعمليات عسكرية مباشرة- وكذلك مصادر ذات طبيعة سياسية -التعرض لضغوط سياسية- إضافة إلى المصادر ذات الطبيعة الاقتصادية مثل التعرض لإكراهات أو مساومات اقتصادية.

وعلى ذلك فإن الأمن الوطني يرتبط بمدى قدرة العوامل المذكورة، أو مصادر الخطر على التأثير على أهداف الدولة، وهذا ما يمكن اعتباره علاقة ذات اتجاه عكسي بين الأهداف أو المصالح الوطنية من جهة، والمؤثرات الخارجية من جهة مقابلة، ففي الرأي السابق -تعريف غورجيل- تُعتبَر الدولة الفاعل المؤثر، حيث يعتمد أمنها على امتلاكها القدرة على فرض أهدافها الوطنية، بينما يرى أصحاب الرأي الأخير فإن الدولة تكون موضوع التأثير، حيث يعتمد الأمن هنا على مدى ملاءمة البيئة الخارجية لأهداف الدولة.

بالرغم من الإجماع حول ضرورة تجاوز المتغيرات العسكرية في تعريف الأمن، والعمل على تحليل آثار العوامل الأخرى: الاقتصادية، السياسة، الاجتماعية،...إلخ، إلاّ أن تعريفاً يشمل كل ذلك، ويحضى بقبول واسع في أوساط الأكاديميين لم يتحقق بعد، لذلك فتعريف الأمن يتطلب وضعه في صياغة نهائية تعرف العدو أو مصدر الخطر، حيث أن "مصطلح الأمن الوطني يصبح عملياً أكثر عندما نعرف العدو...فالأمن ربما لا يعرف ماذا يجب أن يحمي، لكنه يعرف جيداً ضد من يجب أن يفعل ذلك"[1] وهذا ما يجعل الأمن في نهاية الأمر قيمة ذاتية، تخضع للتقييم الأحادي لكل دولة، فتزود مصر بأسلحة أمريكية تعتبره إسرائيل تهديداً لأمنها الوطني، في حين تعتبره مصر تدعيماً لأمنها، حتى وإن تم الإعلان عن أن سياسات التسلح ليست لأغراض هجومية، وهذا ما يخلق حالة يطلق عليها البعض بمأزق أو معضلة الأمن *Security delimma* والذي "يظهر عندما تخلق الاستعدادات العسكرية لدولة ما ارتياباً لدى أخرى، سواء أكانت تلك الاستعدادات ذات أهداف دفاعية، أي زيادة قدر الأمن في عالم غير موثوق به، أو ذات أهداف هجومية أو تغيير الوضع القائم لصالحها"[2]. حيث يدفع ذلك الدول إلى العمل على تعظيم قدر القوة لديها، ومنه يحدث سباق جماعي نحو التسلح قد يعرض أمن الجميع للخطر، خاصة إذا تزامن مع تقييم خاطئ للوضع، أين يصعب إعطاء الأمن الوطني أو سياسات الأمن، والسلوكات المرتبطة بهما صفة تفسيرية، فالعلاقة التي تربط سياسات الأمن لمختلف دول النظام الدولي، تتميز بكونها ذات نتيجة صفرية، أي أنها تتميز بغياب إمكانية التوفيق بين الأهداف، فتنتهي أحياناً بخسارة أحد الأطراف، وبالتالي الفشل في تحقيق قدر معين من الأمن.

أما روبيرت ماكنمارا *Robert S. McNamara* -كاتب دولة أمريكي سابق للدفاع- فيرفض الأمن وفق المنظور أو الاتجاه الاستراتيجي، أو ذلك القائم على أساس العوامل العسكرية، ويذهب إلى أن

[1] Joseph Comblin . Op . Cit . p 41

[2] Bjarn Moller (ed) . Non offensive defence in Middle East . (UNIDIR . Geneva . 1998). p 6

"الأمن لا يكمن فقط أو بصورة أولية في القوة العسكرية، ولكنه يكمن بصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي...إن جذور الأمن لا تستمد من السلاح بقدر ما تستقر في العقل"[1]. ومن ذلك التكذيب *Falsification* للعلاقة الأحادية بين الأمن والقوة العسكرية، يضع ماكنمارا تعريفاً آخر للأمن بدلالة التنمية، حيث يكون مصدر الخطر الأساسي هو الفقر، الذي يُنتج حالةً من التذمر والاضطرابات، وبذلك فهو السبب الأساسي في الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، ومنه حالة اللاأمن *Insecurity*. وانطلاقاً من ذلك يعتبر ماكنمارا أن "الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس فقط تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه، والأمن ليس القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه، إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية فلا محل للحديث عن الأمن"[2]، فانعدام التنمية في دولة معينة يقلص من هامش حريتها في صنع واتخاذ القرار، و يُخضِع اختيار البدائل لأهداف وتوجيهات القوى المركزية في النظام، وهو ما يتوافق مع مفهوم التبعية *Dependecy*، أين تزداد درجة الاختراق الأمني للدولة من طرف جهات أخرى، ومن أمثلة ذلك خضوع الدولة لشروط معينة مثل خفض مستوى النفقات أو الاستعدادات العسكرية والأمنية، مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية. ولا يحدث ذلك للدول الفقيرة فقط، بل يحدث مع جميع الدول التي تحتل موقعاً أضعف في علاقات الاعتماد المتبادل، فمن خلال مسارات نزع السلاح تحصل الاتحاد السوفياتي على مساعدات اقتصادية مقابل الموافقة على تخفيض ترسانته النووية، وبالعكس تم تدميره اقتصادياً بواسطةحرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي *Initiative of strategic defence*[3] سنة 1983، التي أنهت عملياً الحرب الباردة، وهو ما يتوافق مع مفهوم الواقعية الجديدة للأمن في إطار علاقات الاعتماد المتبادل.

واعتماداً على ما سبق يمكن القول أن وضع تعريف الأمن الوطني، بحيث يكون مقبولاً لدى قطاعات واسعة من الباحثين مازال لم يتحقق بعد، غير أنه يمكن الانطلاق من تعريف إجرائي، يكون وفقه الأمن توفير الدولة لجميع الظروف المساعدة على تدعيم وحماية خياراتها السياسية، ومصالحها الاقتصادية، وكذلك هويتها الحضارية والثقافية، وتماسكها الاجتماعي، بالقدر المناسب لاستمرار وجودها كدولة، وذلك باستعمال الوسائل العسكرية (التقليدية والاستراتيجية) وكذلك مختلف الوسائل الأخرى الدبلوماسية، والاقتصادية، وكل الوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف.

---

[1] عبد المنعم المشاط. مرجع سابق . ص 9.

[2] نفس المرجع . ص 9.

[3] برنامج دفاعي أمريكي، عرف كذلك باسم "حرب النجوم" أُطلق في مارس 1983، يقوم على رصد الصواريخ الباليستيكية المعادية، وتدميرها قبل أن تصل إلى أهدافها في الأراضي الأمريكية، أو في أراضي حلفائها، بالاعتماد على محطات في الأرض، وأخرى في الفضاء، وفي سنة 1991، تم التخلي على هذا البرنامج، لصالح برنامج دفاعي آخر قائم على الدفاع بالصاروخي.

من جهة أخرى لابد من التفريق بين مصطلح الأمن الوطني ***National security*** ومصطلح الدفاع الوطني ***National Defence***، فرغم ارتباط المصطلحين بنفس المعنى في الاستعمال العامي، إلاّ أن الأخير يعني "القوة الأساسية والقاعدة الاستراتيجية التي تنتهجها الدولة بغية الحصول على حرية المناورة، والمحافظة عليها بصفة دائمة أمام كل أنواع التهديدات الداخلية والخارجية"[1]. هذا ما يعني أن مفهوم الدفاع كذلك قد خرج من إطاره العسكري التقليدي، والمركز على مصادر الخطر ذات الطبيعة العسكرية المحضة، حيث أن "الدفاع الوطني ليس فقط الدفاع العسكري، فمظاهرة غير العسكرية تعد مهمة وتكتسي طابعاً أكثر أهمية إذا ما اتفقنا على القول بأن الأخطار والتهديدات لم تعد ذات صبغة عسكرية بحتة"[2]، ومنه فبالرغم من خضوع مفهوم الدفاع لنفس التغيرات الطارئة على مستوى مفهوم الأمن، إلاّ أنهما ليس من طبيعة واحدة، إذ أن الأخير هو عبارة عن هدف متضمن في السياسة العليا للدولة، بينما يكون الدفاع (السياسة الدفاعية) أقرب إلى كونه أحد وسائل تحقيق الأمن.

المبحث الثاني: أبعـــاد الأمـــن:

كما سبقت الإشارة إليه، لم يتفق رواد نظرية العلاقات الدولية، على تعريف موحد للأمن، حيث ينظر كل اتجاه إلى المفهوم من زاوية خاصة، أو يرتب المتغيرات المتضمنة في المفهوم وفق أولوياته، وأهدافه، غير أنه يمكن التعرف على مفهوم الأمن الوطني بشكل يساعد على الدراسة من خلال مجموعة من الأبعاد *Dimensions*، وهي: الأبعاد العسكرية، السياسية، الاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، والثقافية.

المطلب الأول: الأبعاد العسكرية للأمن:

هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن الوطني خلال مرحلة الحرب الباردة، وحتى نهاية السبعينات تقريباً، فخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف، يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية، سواء أكانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية.

خلال هذه المرحلة تم استبعاد المظاهر الأخرى، أو على الأقل أعطيت مرتبة ثانوية، فقد أخذت الأبعاد العسكرية للأمن مرتبة أساسية نتج عنها تصورات غير عقلانية، أين اعتبر الأمن "تجميع الوسائل العسكرية بالقدر الكافي لإبادة الوجود البشري عدة مرات"[3]. لذلك فإن هذا البعد يلتقي مع المعنى التقني

---

[1] بوزغاية جمال: "مـفهوم الدفـاع". (مجلة الجيش. مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه. عـدد 462 جانفي 2002). ص 8.

[2] نفس المرجع. ص 8.

[3] Victor-yves Ghebali . Op.Cit . p 3

للدفاع، حيث تهدف الدول عادة إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية، أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدولة الأخرى في تهديد مصالحها الحيوية (إقليمها وحدودها السياسية، أو حتى مجال نفوذها...إلخ) أو وجودها المادي *Physical survival* -بالرغم من كون ذلك أصبح نادر الحدوث- أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة، مثل تهديد الولايات المتحدة دول النظام الدولي الراهن، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل، أو مكافحة الإرهاب. وعليه فحتى في حالة تراجع مكانة المتغيرات العسكرية في تعريف الأمن الوطني، إلاّ أنه لا يمكن إهمال أهميتها في تصور الدول لأمنها الوطني، أين يسمح هذا البعد في تدعيم الأبعاد الأخرى.

يتضمن البعد العسكري مجموعة من الإجراءات، التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن، من هذه الإجراءات نجد اعتماد منظومات أو برامج للتسلح، أين تعمل الدول على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية، الأسلحة) ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع *Detrrence*، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي، مثل الأحلاف العسكرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة.

وهذه الإجراءات المتخذة تخضع لعاملين أساسيين هما:

أ. تصور الدولة للأمن: من خلال هذا العامل، يمكن أن يكون "الأمن هدف سلبي" أي غياب التهديدات، أو العمل على تقليص احتمالاتها، دون العمل على تغيير الوضع الراهن، وفي هذه الحالة تقلل الدولة من ميزانية الدفاع، ويقتصر إنفاقها العسكري على الجوانب الدفاعية فقط، وقد يكون العكس عندما تعتقد الدول أن تحقيق الأمن الوطني يكون من خلال العمل على إحداث تغييرات على مستوى البيئة الدولية، سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي، بهدف التقليص من احتمالات الخطر. لهذا عادة ما يتم اعتماد مجموعة من المفاهيم في العقيدة الاستراتيجية لهذه الدول، مثل الحروب الوقائية *Preventive wars*، وإضافة إلى الحروب الاستباقية -أو حروب الإحباط- *Pre-emptive wars*[1]، وهذا يعني أن سياسات الأمن بالاعتماد على هذا العامل، قد تكون دفاعية أو هجومية.

ب. القدرة الاقتصادية: تسمح القدرات الاقتصادية للدولة بضمان هامش من الحرية -يتناسب مع هذه القدرات- في تزويد قواتها المسلحة بالأسلحة والمعدات اللازمة، وتوظيف القدرات البشرية، سواء أكانت للأهداف الدفاعية أو الهجومية. إضافة إلى أن القدرة الاقتصادية تسمح للدولة

---

[1] تعني الحروب الوقائية Preventive wars "السعي نحو تدمير قوة الخصم، والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها" أما حروب الإحباط Pre-emptive wars فتعني ضرب العدو عسكرياً لمنع قيامه بإتمام مخططاته بالهجوم، أو التحرك العسكري المعادي، لهذا فإن الثانية تكون في حالة بداية التحضير لعمل معادي، لذلك تملك نوع من المشروعية الأخلاقية.

بالتكيف مع مختلف الضغوط، التي تفرض عليها نتيجة لقيامها بسلوكات معينة في سياستها الأمنية.

غير أنه ورغم التأكيد على أهمية الأبعاد العسكرية المشكّلة لمفهوم الأمن، إلاّ أنه لا يجب فصلها عن الأبعاد الأخرى، والتي تشكل العاملين الأخيرين، خاصة الأبعاد الاقتصادية والسياسية، حيث يمكن القول أن البعد الاقتصادي يشكل عاملاً تمويلياً، أما الثاني فيلعب دور الموجه لاستعمال هذه الوسائل.

المطلب الثاني: الأبـعاد السياسية للأمن:

يتجسد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن -كمتغير- والعناصر المكونة للدولة، على وجه التحديد السيادة ***Sovreignty*** والوحدة الإقليمية ***Territorial integrety***.

في إطار هذا البعد، يمثّل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن -كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية- وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة، مثل الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب النزاعات الداخلية، خاصة في الدول المتعددة عرقياً.

أما على المستوى الخارجي، يخضع الأمن الوطني إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي، وكذلك علاقاتها الخارجية بشكل عام، فعدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى، يعطيها مجالاً أكبر من أجل حماية مصالحها وأمنها، سواء بشكل انفرادي أو جماعي، بالإضافة إلى الإجراءات السياسية، نجد الإجراءات ذات الطبيعة العسكرية، حيث تفرض الدولة تصوراتها فيما يخص الأمن الوطني على الدول الأخرى بواسطة القوة العسكرية[1].

أما ما يتعلق بالسيادة، فهي في المعنى العام حرية تصريف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية، في إطار الشرعية، أو احترام القوانين الداخلية والخارجية، دون تدخل أطراف خارجية، وبذلك يتداخل هذا العنصر مع ما سبقت الإشارة إليه فيما يخص الوحدة الترابية، خاصة في الدول المتعددة عرقياً، أين تكثر التدخلات الخارجية في المشاكل التي تثيرها مسألة الأقليات (تصفية عرقية، حروب انفصالية،...إلخ).

أما على المستوى الخارجي، فيبرز الأمن في بعده السياسي، من خلال سعي الدول نحو تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار النظام الدولي، من خلال انضمامها إلى مختلف التكتلات والمنظمات الدولية، وكل ما يدخل ف إطار السياسة الخارجية ***Foreign policy*** الهادفة إلى تحقيق وتدعيم المصالح الخارجية للدولة، ومن أمثلة ذلك محاولة الولايات المتحدة التأثير على علاقات دول

---

[1] في إطار الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، تقوم الولايات المتحدة بتدخلات عسكرية بعيدة عن حدودها الإقليمية، مثل التدخل في جنوب شرق آسيا، وكذلك الخليج، حيث لم يعد ذلك مقتصراً على مرحلة الحرب الباردة، بل تعداه إلى مرحلة النظام الدولي الراهن، في إطار ما عرف لدى بعض الأكاديميين باسم "الحدود الأمنية الأمريكية".

أمريكا اللاتينية بالاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، أو علاقات الدول بما يعرف بالدول المارقة حالياً.

وعلى العموم فإن البعد السياسي للأمن الوطني، هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال ضمان -أو فرض- احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.

غير أنه تجدر الإشارة عند الحديث عن السيادة، أو حرية إدارة الشؤون الداخلية والخارجية، وكذلك الوحدة السياسية والترابية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية،...إلخ، أن الأطر النظرية لدارسة لهذه المفاهيم قد لا تتلاءم مع الواقع العملي، حيث لم يعد مضمون هذه الأطر أو النظريات يتلاءم مع واقع التفاعل السياسي الداخلي أو الخارجي، خاصة فكرة السيادة، والحدود الإقليمية، أين أصبح الحديث يجري حول مفهوم الدولة المدخولة *Penetrated state* بدل الدولة ذات السيادة. أي أن البعد السياسي للأمن من الناحية النظرية هو ضمان حماية القيم سابقة الذكر، بينما يكون من الناحية العملية هو محاولة تحقيق أقصى إشباع ممكن من هذه القيم، وهذا القدر من الإشباع يتوافق مع القدرة على تحقيقه، فالدولة تكون آمنة عملياً عندما تستطيع تحقيق أكبر قدر الوحدة والمصالح...إلخ، في بيئة داخلية وخارجية غير ثابتة.

المطلب الثالث: الأبـــعاد الاقتصادية للأمن:

"يرتبط البعد الاقتصادي للأمن *Economic dimension of security* بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة *Wealth* والتطلعات *Prosperity* بين الدول"[1]. وربما يتوافق هذا البعد كذلك مع ما تمت الإشارة إليه سابقاً بخصوص العلاقة بين تطلعات الدولة من جهة وقدراتها من جهة ثانية، أي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانات والقدرات المتاحة لها[2]. فالدول في إطار سياستها الخارجية عادة ما ترسم جملة من الأهداف سواء أكانت دفاعية، تهدف إلى تقليص حجم التأثيرات الخارجية والحفاظ على الوضع القائم، أو هجومية تعمل على تغيير الوضع القائم. غير أن هذه السياسات أو الطموحات لابد وأن تكون مستندة على ركائز تضمن نجاحها. وأهم تلك الركائز نجد القوة الاقتصادية، فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه لمرحلة الانفراج *Detente* سنة 1979 بغزوه لأفغانستان، تعرض لضغوط أمريكية كبيرة، لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى، بل كانت ذات

[1] Victor-yves Ghebali . Op.Cit . P 7

[2] أنظر: أمين الهويدي . مرجع سابق . ص 107.

طبيعة اقتصادية. فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983، والتي لم تكن ذات أهداف استراتيجية فقط، بل كانت تهدف -حسب المختصين- إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصادياً.

من جهة أخرى، فإن مفهوم الأمن الوطني يتجاوز المضامين التقليدية المركزة على الجوانب العسكرية، حيث يذهب جوزيف ناي *Joseph Nye .Jr* إلى أن الأمن بمفهومه التقليدي غير مجدي لأنه يواجه مصادر خطر أصبحت نادرة الحدوث، فالدول أصبحت لا تعمل على إلغاء وجود الدول الأخرى، بل بالعكس تعمل على تعظيم منافعها من السيطرة عليها بطرق غير مباشرة، وباستعمال وسائل غير عسكرية، لذلك يرى أن سياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم على رأسها الاقتصادية، التي تعني بوجه عام تحقيق وزيادة الرفاهية الاقتصادية **Economic welfare**.

إضافة إلى ذلك نجد تعريف روبيرت ماكنمارا، الذي يعني حسبه تحقيق التنمية، التي تضمن الاستقرار داخل الدولة "فكلما نظمت الدولة مواردها الطبيعية والإنسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه، وبما تتوقعه لحياتها، وكلما تعلمت كيف توفق سلمياً بين المطالب المتعارضة، فإن مقاومتها للإخلال بالأمن والعنف ستزداد بصورة مطردة"[1]، ووفقاً لذلك يتضمن البعد الاقتصادي مجموعة من العناصر الأساسية:

أ. القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد (البشرية والمادية).

ب. وتيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية، ورصد تطور طبيعة وحجم تلك الحاجات.

ج. القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة، وإيجاد الحلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خياراً "غير عقلاني" ويتقاطع ذلك مع تحليل جون بيرتن *J. Burton* الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك العنيف أو النزاعي ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية، وفي نفس السياق يعتبر ماكنمارا أن مصدر الخطر قادم أساساً من الفقر كظاهرة موجودة في أغلب دول العالم، ومنه فإن "الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث يقود الفقر إلى التوتر والثورة الداخلية والعنف والتطرف...الفقر يضر بالأمن القومي حتى في الولايات المتحدة وذلك ينجم عنه فقدان مواهب لا حصر لها"[2]، ورغم اعتبار البعض أن أغلب الحروب في العلاقات الدولية قادتها الدول المصنعة أو الغنية،

---

[1] عبد المنعم المشاط . مرجع سابق . ص 9.

[2] نفس المرجع . ص 9.

إلاّ أن الدول الفقيرة هي الأكثر عرضة للأزمات والحروب الأهلية. أي أن أساس فرضية ماكنمارا هو تأثير الأزمات الاقتصادية الداخلية على الاستقرار السياسي والأمن والوطني، وهو مضمون الاعتقاد أنه "بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان هذا الكوكب، فإن الأسباب الرئيسية للأمن هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية"[1].

وانطلاقاً من ذلك يتضمن البعد الاقتصادي للأمن الوطني مجموعة من العوامل أو المتغيرات، أهمها:

أ. مجال حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي، أو الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية.

ب. القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة، ومنه بين البدائل المقترحة على ضوئها.

ج. استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الدولية.

غير أنه من الخطر النظر إلى البعد الاقتصادي بصفة مجردة عن الأبعاد الأخرى، لأن ذلك يفضي بنا إلى صورة مركبة قد لا تساعد على فهم المضمون الحقيقي لمفهوم الأمن.

المطلب الرابع: الأبعاد الاجتماعية للأمن:

إذا كان الأمن متعلق بالدولة -المحتكرة لهذا الاختصاص- فهو يتعلق بمكوناتها الاجتماعية، لذلك فإن غياب هذه المكونات في أي تصور للأمن، والاكتفاء بالأبعاد الأخرى (السياسية، والاقتصادية، وخصوصاً العسكرية) يهدد بخطر الانحراف نحو حالة اللاأمن. ومن أهم تلك الأخطار نجد على سبيل المثال سيطرة الأجهزة الأمنية على صنع وتوجيه سياسة الدولة، أو سيطرة الهواجس الاقتصادية التي تعيد المجتمع نحو الأفكار الثورية من جديد، كنتيجة لاهتمام الدولة بزيادة المداخيل دون الاهتمام بوضع آليات لتوزيعها بشكل عادل.

يرتبط البعد الاجتماعي للأمن بمجموعة من العوامل، أهمها المشاركة الاجتماعية، أو التعامل مع الحاجات، والأهم هو وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع -من حيث المساواة أو التميز في المكانة والدور- والاختلال في الاهتمام بهذه العوامل قد يؤدي إلى تعريض الأمن الوطني للخطر، وذلك نظراً للارتباط الوثيق بينها.

تعني المشاركة الاجتماعية ***Social participation*** مدى إحساس الأفراد بالانتماء إلى المجتمع، فتناقص هذا الشعور أو تزايده يؤثر بدرجات متفاوتة -حسب الحالات- على الأمن، وذلك من خلال نزوع الأفراد نحو تبني العنف أو السلوكات المعادية ضد بقية المجتمع، وهذا في حالة تناقص إحساس الأفراد بالانتماء إليه، في حين تقل حالات العنف أو السلوكات العدوانية في حالة العكس، أين يكون أي سلوك عنيف موجه ضد المجتمع يمس جميع الأفراد باعتبارهم أعضاء فيه.

---

[1] Caroline Thomas . In search of security . (Wheatsheaf Books . Brighton . 1987) . p 92.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحويل المدخلات "*Inputs*" المتكونة من المطالب، والحاجات والدعم، الموجهة إلى مختلف مراكز اتخاذ القرار في السلطة السياسية، له علاقة مباشرة بالأمن الوطني، فاعتماد السلطة أو أجهزة اتخاذ القرار لسلّم معين للقيم، ترتب من خلاله الأولويات بشكل يتلاءم مع مطالب البيئة الداخلية، يضمن هو كذلك احتمالات أقل للجوء نحو السلوك العنيف، حيث تلبي المخرجات "*Outputs*" أو البدائل المقترحة حاجات الأفراد، أما في حالة العكس عندما تكون تلك البدائل غير ملائمة لحاجات الأفراد، فإنهم يميلون نحو العنف أو القوة من أجل تغيير الوضع نحو وضع آخر يتلاءم مع أهدافهم.

تبرز عند الحديث عن العلاقة بين الأمن الوطني، وعملية إشباع الحاجات، العديد من الأطر النظرية، التي وضعها رواد علم الاجتماع، وعلم الاجتماع السياسي، ومنها "نموذج فيرباند ***Feirabend***" الذي يقيس احتمالات اللجوء نحو العنف من خلال العلاقة الجدلية بين عمليتي تكوين وإشباع الحاجات، وبناءً على هذا النموذج فإن "ما يزيد في احتمال العنف والعدوان هو الفرق بين إشباع الحاجات الاجتماعية وتكوين تلك الحاجات...إن هذا التباين يؤدي إلى تصعيد درجة الإحباط الاجتماعي، ومن ثم يقود إلى التطرف ثم العنف"[1].

إذاً فإن ضمان الاستقرار الداخلي، وبذلك الحصول على مجال أوسع لتحقيق الأمن كحاجة، يرتبط بمدى قدرة المجتمع على تلبية حاجات أفراده، أو قدرته على إقناعهم بالبدائل التي يقدمها لهم.

من جهة أخرى نجد وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع، والعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناته، وهذا العامل من أهم العوامل المكونة للأمن في بعده الاجتماعي، ففي حالة سيادة حالة من المساواة بين الأفراد، أو الجماعات المكونة للمجتمع، سواء من حيث الدين، العرق، أو الثقافة، وكذلك من الناحية الاقتصادية، أي تشابه العائدات المحصل عليها من خلال بذل نفس العمل وفق نفس الشروط، كل هذه العوامل تساهم في خلق حالة من الاستقرار الداخلي، ومنه مستوى مقبول من الأمن، أين تكون المكاسب المحققة من تكريس الأمن والاستقرار توزع على الجميع حسب المساهمة، وليس حسب العرق، أو الجنس.

أما في حالة وجود حالة معاكسة، أي لا مساواة بين الأفراد أو تفرقة قائمة على أساس الدين، أو اللغة، أو العرق...إلخ، فإن العلاقات بين مختلف الفئات أو الجماعات تتميز بالتوتر، واحتمالات كبيرة للّجوء نحو العنف واللاأمن ***Insecurity*** هدف الحصول على عائدات أكبر، أو مكانة أحسن ضمن المجتمع أو الانفصال عنه. ومن الأمثلة على ذلك، وضع دول منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، أين تسبب الاستعمار البلجيكي في إيجاد هوة بين المجموعات العرقية الكبرى، أدت إلى حروب عرقية بينها.

---

[1] أنظر: عبد المنعم المشاط . مرجع سابق . ص17.

يظهر هذا العامل بشكل واضح في المجتمعات المتعددة عرقياً، أو المتميزة بوجود طبقية على أساس اقتصادي، لهذا يصبح الأمن في بعده الاجتماعي، يتوقف على مدى قدرة الدولة أو المجتمع على ضمان قدر مقبول من التماسك الاجتماعي، والشعور بالانتماء. وتصبح بذلك الأخطار الخارجية مصدر تهديد للجميع، وفي حالة وجود شعور معاكس، فإن ذلك يمكن أن يشكل تهديداً لاستمرار السلطة أو المجتمع[1].

المطلب الخامس: الأبـعاد الثقافية للأمن:

اكتسبت العوامل/المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية، حيث تُعرَّف بوجه عام على أنها "مجموعة التوجهات القيمية، التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين سواء انحدرت إلينا من الماضي، أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته"[2]. وعليه فإن هذا البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي، انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسية، نظراً لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد، الذي انتقل حسب صامويل هنتنغتون ***S. Huntington***، نحو الصراع الحضاري بعد نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمط ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه "الصحيح" للتفاعل بين مختلف أفراد المجتمع. إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقاً لهذا البعد التوفيق بين الثقافات الكلية السائدة لدى المجتمع ككل من جهة، وتلك الثقافات المعروفة باسم "الثقافات الفرعية" وهذا يتوافق مع ما تمت الإشارة إليه فيما يخص وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع، فالتميز بين الثقافات، أو هيمنة ثقافة على ثقافات أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي، أو التثاقف ***Acculturation*** والتي قد تأخذ أشكالاً متعددة، أهمها الحروب العرقية، والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن (أي أن وجود أحدهما ينفي بالضرورة وجود الآخر) بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى، وهو بقاء الدولة، عن طريق وصول الصراع إلى حد تقسيم إقليم الدولة، أو انفصال أجزاء عنها.

يبرز الأمن الوطني في بعده الثقافي من خلال "العلاقات الثقافية الدولية" التي قد تلتقي بعض الشيء مع ما ذهب إليه هنتنغتون في أطروحة صراع الحضارات ***The clash of civilization***، حيث يعتقد أن الثقافات أو الحضارات تدخل في صراع على مستوى دولي، يقود إلى نتائج ترتبط بالقوة الكامنة في كل حضارة أو ثقافة، أو بالقوة التي تكتسبها من خلال دفاع الأفراد المنتمين إليها ضد الثقافات الأخرى،

---

[1] في حالة العراق شكل الغزو الأمريكي سنة 2003 بالنسبة للأطراف المتضررة من نظام صدام حسين عملية تحرير، خاصة بالنسبة للأكراد، بينما كان احتلال بالنسبة لغير المتضررين من النظام السابق، أو الذين يؤمنون بأفكاره.

[2] محمد المبلي: "الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي" في: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية . مرجع سابق . ص 117.

غير أن ما يُمكن أن تهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف، وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع، أو تهديد التجانس الاجتماعي والثقافي، مثل الصراع بين أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة والدخيلة، وكذلك التبعية الثقافية لجهة أو ثقافة معينة، وما قد ينجر عنه من تبعية في مجالات أخرى، خاصة الاقتصادية الناتجة عن شيوع أنماط جديدة للاستهلاك والمعيشة، وكذلك تبعية في المجالات السياسية من خلال الشعور بوحدة التوجه، ومنه وحدة الأهداف والمصالح، وهذه التبعية تلعب فيها الثقافة الدور الأهم.

وفي ختام الحديث عن أبعاد الأمن *Security dimensions* لابد من الإشارة إلى أن الفصل بين هذه الأبعاد كان لدواعي منهجية وعلمية فقط، بينما ينعدم هذا الفصل بشكل كامل في الواقع العملي، ولذلك فإن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منفصلة عن بعضها البعض قد يؤدي نتائج خاطئة، لا تساعد على فهم الظاهرة موضوع الدراسة -الأمن الوطني-.

المبحث الثالث: مستويات الأمن:

يعرف الأمن الوطني تشعبات عديدة بين الجوانب العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية،...إلخ، لذلك فإن التعامل مع هذه الجوانب -كمصادر للخطر- لا يكون وفق نفس الطريقة، فهناك مسائل تكون خاصة بكل دولة منفردةً، وهي المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة و"المجالات الحيوية"، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية الجماعية، ووفقاً لذلك يمكن إيجاد ثلاثة مستويات أساسية للأمن، هي: أولاً المستوى الوطني/الداخلي، ثانياً المستوى الإقليمي/الجماعي، ثالثاً المستوى الدولي/العالمي.

إن ظهور هذا التعدد في المستويات، لا يرجع فقط إلى الصفة أو الطريقة التي يتم التعامل بها مع مختلف قضايا الأمن ومصادر الخطر، بل يرجع كذلك إلى حالة الربط ***Linkage*** بين البيئتين الداخلية والخارجية، أين زال الفصل "النظري" بينهما، والذي افترضه الواقعيون ***Realists*** من خلال اعتماد نموذج الدول ككرات البليارد ***States as billiard balls***[1].

المطلب الأول: المستوى الوطني للأمن:

لابد من توضيح مسألة يواجهها البحث في هذا المستوى، خاصة عند الحديث عن هذا المستوى في الأدبيات السياسية العربية، فالباحثون العرب عادة ما يترجمون كلمة "*National*" من الإنجليزية أو الفرنسية، إلى كلمة "قومي"، غير أنهم يستعملون هذا المصطلح من أجل التعبير عن بعد فوق وطني

---

[1] وفقاً لهذه الفرضية، فإن الدول تشبه كرات البليارد **billiard balls** حيث توجد في حالة تصادم دائم، لكن هذا التصادم لا يصل إلى قلب الكرة، وهو المثال الذي يستعمله الواقعيون للتعبير عن انعدام التأثير والتأثر في تفاعلات البيئتين الداخلية والخارجية للدولة.

للظواهر، حيث تستعمل بعض الكتابات كلمة "الأمن القومي" للدلالة على مفهوم الأمن الجماعي، أي أمن الدول العربية مجتمعة، وهذا قد يتسبب في الخلط بين المصطلحات، لذلك تم اعتماد مصطلح "وطني" كمقابل لكلمة "*National*" بالإنجليزية أو الفرنسية.

يكون مجال هذا المستوى في إطار البيئة الداخلية، أي أنه من بين أهداف التفاعل الداخلي للفواعل، خاصة تلك التي تريد استمرار الوضع القائم ***Status quo***، لذلك فإن الأمن يعني في هذا المستوى توفير الآليات والإمكانيات -كذلك الإرادة- لمكافحة كل أشكال التغيير العنيف، أو المخل بجوهر وجود المجتمع، أو الذي يتم بواسطة طرق غير مقبولة أو غير شرعية، غير متوافقة مع القيم الأساسية السائدة في المجتمع، والمقبولة من طرف الجميع، أي أن المستوى الوطني للأمن يشبه إلى حد كبير ما يطلق عليه رواد نظرية النظم بعملية المحافظة.

غير أن هذا المستوى لا يتناقض مع دينامية التفاعل السياسي داخل البيئة الداخلية، التي تهدف إلى تغيير الوضع لصالح جماعة أو طرف معين، حيث تدخل المحافظة على الأشكال التداولية للسلطة، وكذلك احترام المبادئ الدستورية وقواعد الشرعية المنظمة للعمل السياسي، فمصدر الخطر في هذا المستوى ليس تغيير السلطة أو القوانين في حد ذاتها، بل يكمن بالدرجة الأولى في الطريقة التي يتم وفقها ذلك، ونقصد هنا الطرق غير السلمية كالاضطرابات أو الانقلابات العسكرية، ومختلف الخروقات التي قد تؤدي إلى مسار متلاحق من العنف أو الحروب الأهلية، الأمر الذي يتناقض بشكل كامل مع مفهوم الأمن.

يقوم الأمن في مستواه الوطني أو الداخلي، على متغيرين أساسيين: الأول هو مدى سيطرة السلطة السياسية على تفاعل الوحدات داخل البيئة الداخلية، أي القدرة على ضمان استقرار الأوضاع سواء من خلال فرض احترام مختلف الفاعلين لقواعد العمل السياسي، أو توقيع عقوبات في حالة خرق هذه القواعد، غير أن هذا يمكن أن يكون مبرراً في بعض الأحيان لظهور الدولة البوليسية[1]، مثل حالة دول أمريكا اللاتينية خلال مرحلة الحرب الباردة. أما المتغير أو العامل الثاني فيتمثل في العملية التي يتم وفقها تحويل المطالب الخاصة بمختلف أطراف البيئة -سواء أكانت أفراداً أم جماعات- إلى بدائل أو قرارات، التي يفترض أنها متلائمة مع حاجات الأغلبية، أي خلق حالة من الرضا العام، وتتعلق كذلك بالقدرة على ضبط مختلف ردود الأفعال غير المؤيدة في حالة العكس.

إضافة إلى ذلك يعني الأمن من خلال المستوى الداخلي، كيفية تعامل السلطة السياسية مع مختلف المؤثرات أو العوامل القادمة من البيئة الخارجية، ذات الأثر على بيئة الدولة الداخلية، سواء أكانت

---

[1] يعرف هارولد لاسويل **H.Lasswell** الدولة البوليسية على أنها الدولة التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف، أو رؤساء الأجهزة الأمنية. أنظر: عبد المنعم المشاط . مرجع سابق . ص 14.

تستهدف التأثير المباشر على الأمن الوطني، مثل التهديدات الصريحة أو الاستعدادات العسكرية ذات النزعة الهجومية، أو تؤثر بصفة غير مباشر -لكن بشكل ملموس- على أمن الدولة، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، تلوث البيئة،...إلخ.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي للأمن:

يرتبط هذا المستوى بالنظام الإقليمي الذي يعني مجموعة التفاعلات التي تتم في رقعة جغرافية محدودة، تشغلها مجموعة من الدول المتجانسة، تجمع بينها مجموعة من المصالح سواء أكانت منسجمة أو متناقضة. وغالباً ما يعكس نمط العلاقات الموجود بين فواعل النظام الإقليمي، نمط العلاقات الموجود بين فواعل النظام الدولي/الكلي، حيث ظهرت أهمية هذا المستوى خلال الحرب الباردة.

لذلك يمكن الحديث عن المستوى الإقليمي للأمن في إطاره التفاعلي، أي افتراض وجود انسجام الأمن الوطني للدولة مع أمن الدول/المنطقة المحيطة بها، وهذا ما يدفع الدول إلى الدخول في اتفاقيات إقليمية أو تحالفات تضمن أمنها كجزء من الأمن الإقليمي، مثل ميثاق ريو دي جانيرو سنة 1947، الذي جاء في دباجته أن "الهدف من عقده هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية عن طريق تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تتعرض لخطر العدوان عليها من الخارج"[1]. إضافة إلى هذا الميثاق نجد حلف شمال الأطلسي *NATO* المؤسس سنة 1949، وكذلك حلف وارسو ***Pacte of Warsow*** المؤسس سنة 1955، وغيرها من الأحلاف الإقليمية.

كما يمكن دراسة هذا المستوى -المستوى الإقليمي- في إطار فردى أو أحادي، أي عندما يتعارض الأمن الداخلي للدولة مع الوضع السائد في مجالها الجهوي -المحيط بها- حيث يعرف الأمن الإقليمي على أنه رد فعل الدولة على تحديات الدولة المجاورة لها، وردع تلك التحديات.

يثير مفهوم الأمن الإقليمي موضوع العلاقة مع بعض المفاهيم المتشابهة، مثل مفهوم مناطق أمن الدولة التي تعني تلك المناطق التي يمكن أن تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها، من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، وتتحدد مناطق الأمن وفقاً لثلاثة معايير:

أ. المعيار الجغرافي: يثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وأمنية، تنعكس على الأطراف المتجاورة إيجابيا أو سلبيا.

ب. المعيار السياسي والإيديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة، وما تصبو إليه من أهداف ونوع الأفكار السائدة فيها، وبما توجده من ارتباطات وانتماءات.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . ط1 . (المؤسسة العربية للأبحاث . بيروت 1979) . ص 217.

ج. قوة الدولة: فهناك علاقة إيجابية بين قوة الدول ونطاق أمنها، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها، وتعددت ارتباطاتها، اتسع نطاق أمنها[1].

من خصائص هذه المتغيرات هو اختلاف درجة الثبات، فالمعيار الجغرافي يتميز بالثبات أو على الأقل التغير البطيء، على عكس المتغيرين الثاني والثالث، اللذين يتميزان بدرجة تغير عالية.

كما نجد مفهوم مجتمعات الأمن *Security communities* الذي وضعه كارل دويتش *K.Deutsch*، والذي يقصد به "المناطق التي يجمع أفرادها سواء أكانوا دولاً مستقلة، أو أعضاء في رابطة اندماجية، نموذج خاص من العلاقات، تقوم على الحرص على تسوية المنازعات التي تنشب فيما بينها، ليس بوسيلة العنف وإنما بأسلوب الحلول النصفية، أو الاتفاقات الوسط *Compromises*"[2].

وعلى ذلك فإن أمن الدولة الإقليمي يعتبر جزءً هاماً من سياستها الأمنية العامة، حيث تتوافق السياسة الأمنية في مستواها الإقليمي مع المعنى العام للأمن، أي ردع أية محاولة لاختراق المحيط الإقليمي للدولة -خاصة إذا كان مجالاً للنفوذ- حيث أن هذا الاختراق في حالة وقوعه يعتبر تهديداً للأمن الوطني، ومن أهم الأمثلة على هذا نجدها في التصورات الروسية للأمن الإقليمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تعتبر روسيا أن الحدود السابقة للاتحاد السوفياتي هي حدود أمنية لها، لذلك فهي تبدي بعض الحذر فيما يخص مسألة توسيع حلف شمال الأطلسي، ونفس المنطق تم تبنيه من طرف الاستراتيجي الأمريكي بريجنسكي الذي اقتراح ما أطلق عليه اسم سياسة "الرواق الروسي" الهادفة إلى اختراق المجال الأمني الروسي، بواسطة إقامة شراكة متميزة بين الغرب والجمهوريات السوفياتية السابقة، عبر تكثيف الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية خاصة.

من جهة أخرى، يرتبط هذا المستوى بطبيعة العلاقات التي تربط بين مختلف فواعل النظام الإقليمي، مثل النزاعات على الزعامة، أو هيمنة دولة على العلاقات الإقليمية بشكل لا يخدم مصالح وأهداف بقية الدول، أو حتى وجود تأثير خارجي مباشر من طرف إحدى قوى النظام الكلي على العلاقات الإقليمية،...إلخ، وهي حالات تتناسب طردياً مع الأمن كمتغير، أي أنه كلما زادت قدرة الدول على حفظ الاستقرار، وفرض وتيرة تغيير منتظمة كلما قلت إمكانات انهيار النظام وتعريضه لحالة اللاأمن.

غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الاستقرار أو توازن النظام قد لا يخدم المصالح الأمنية لدول معينة، ومنه تعمل هذه الأخيرة على إقامة توازن جديد يتفق مع أمنها ومصالحها، لكن ذلك يرتبط بقدرة هذه الدول على القيام بذلك من جهة، وقدرتها على الحفاظ على النمط الجديد للتفاعلات داخل النظام من جهة ثانية.

---

[1] علي الدين هلال:"الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر" (مجلة المستقبل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . عدد 9 . سبتمبر 1979) . ص 99.

[2] إسماعيل صبري مقلد . مرجع سابق . ص 223.

المطلب الثالث: المستوى الدولي للأمن:

وبالرغم من الاختلافات النظرية بين مفهومي الأمن الجماعي والأمن الدولي، إلا أن هذا الأخير يعتبر شكلا من أشكال الأمن الجماعي، حيث ظهر هذا المفهوم أو المستوى بعد الانفتاح الذي ميز النظام الدولي، والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، بزوال المركزية الأوروبية **Euro-Centrism**، وأهم نتائج ذلك دخول مناطق كثيرة في إطار النظام الدولي إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية...إلخ، وبذلك أصبح من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية، نظراً لزيادة درجة الربط **Linkage** بين البيئتين الداخلية والخارجية، وأصبح بذلك ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر، حتى وإن كانت الأحداث خارج محيطها الإقليمي، أو بعيدة عنها من الناحية الجغرافية. فهذه الوضعية جعلت سياسات الأمن لا تصاغ بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية فقط، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لا تهدد فقط الأمن الوطني لدولة واحدة أو مجموعة من الدول، بل أصبحت تهدد جميع وحدات النظام الدولي، مثل قضايا الإرهاب الدولي، التلوث، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة...إلخ، وهذا ما يعني أن السياسة الأمنية الوطنية أصبحت جزءا من سياسة أمنية عالمية لمكافحة هذه القضايا.

وبالرغم من الإدراك المبدئي لخطر بعض الظواهر العالمية، إلا أن هذا المستوى تحول إلى مصدر أساسي للاأمن، أين تختلف تعاريف الدول لمختلف القضايا، وخاصة قضية الإرهاب لذلك يصبح البحث عن شرعية السلوكات، أو التهرب من المسؤولية الدولية سبباً في عدم الاتفاق حول مضمون الإرهاب، ومنه فإن هذه الانحرافات هي بدورها تكون مصدراً لتهديد الأمن الدولي، حيث تكون مبرراً للدول للقيام بسلوكات عدوانية، مثل السلوك الإسرائيلي في الشرق الأوسط، أو الغزو الأمريكي للعراق.

بالرغم من أن مجالات الأمن في كل مستوى تبدوا منفصلة، إلاّ أن العلاقة التي تجمع بين كل منها وطيدة، فحسب جون بيرتون فإن حالات اللااستقرار في المجتمع الدولي، هي انتشار **Spill-over** لحالات النزاع واللااستقرار في البيئة الداخلية[1]، ومنه فإن الاستقرار وبالتالي تحقيق الأمن على المستوى الإقليمي يرتبط بمدى قدرة الدول على تحقيق استقرارها وأمنها الداخلي، أي الأمن في مستواه الوطني.

ومن جهة ثانية يرتبط كل من المستويين الوطني والإقليمي بالمستوى الدولي، حيث يؤكد التحليل النظامي للعلاقات الدولية، وجود ارتباط بين نمط التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي، ونمط التفاعل الحاصل في إطار النظام الدولي الكلي، ويبرز ذلك الارتباط بين مستويات الأمن من خلال أحداث الحرب الباردة، أين مثلت الأنظمة الإقليمية امتداداً للصراع الثنائي، فقد كانت رغبة كل طرف في

[1] أنظر: John burton . global conflicts . (Wheatsheaf books . Brighton . 1984) . p 87

تحقيق مكاسب، سبباً في حروب إقليمية أو بالوكالة *War by Proxy*[1]، تتدخل فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشكل غير مباشر، وهذا يمس مباشرة الأمن الإقليمي، إضافة إلى تدعيم الانقلابات العسكرية والحركات الثورية من أجل تحويل ولاء الدول نحو أحد المعسكرين، وهو تأثير مباشر على الأمن في مستواه الوطني.

المبحث الرابع: آلـــيات الأمن:

من خلال تحليل أبعاد الأمن، يمكن تعريفه على أنه مجموعة من الإجراءات، التي تمس الجوانب الاستراتيجية/العسكرية، وكذلك السياسية والاقتصادية،...إلخ، وهذه الإجراءات لابد لها من وسائل من أجل تحقيقها حسب تصور كل دولة لأمنها في مستوياته المختلفة، وكذلك وفق المنظومة العقائدية -الإيديولوجية- الموجهة لصنع السياسة العامة لها، والتفاعل بين مختلف الآليات والمتغيرات المرتبطة بها هو الذي يصنع الصورة النهائية للأمن الوطني في صورته العملية.

المطلب الأول: الآلـــيات العسكرية:

يتفق مضمون الآليات العسكرية ***Military mechanisms of security*** وعملها من الناحية العملية مع مفهوم الدفاع الوطني ***National defence***، حيث تستعمل هذه الآليات في إطار الاستراتيجية العامة للدفاع الوطني، وذلك من أجل تحقيق السياسة الأمنية في شقها العسكري، وتتضمن هذه الآليات القدرات العسكرية للدولة بمختلف أجزائها، حيث تتشكل من قسمين أساسيين، الأول هو التصور الفكري أو الإيديولوجي، أو العقيدة الاستراتيجية ***Strategic doctrine***، التي تقوم عليها مختلف العمليات العسكرية (تخطيط، هجوم، دفاع،...إلخ). فدور هذا الشق هو توجيه استعمال مختلف الوسائل العسكرية الأخرى (أسلحة ومعدات)، كما يهدف كذلك إلى عقلنة ***Rationalization*** هذا الاستعمال.

من خلال دراسة هذه الجزئيات، يمكن التعرف على المدرسة التي تنتمي إليها كل دولة، فالصين تبنت عقيدة حرب العصابات ***Guerrilla***، انطلاقاً من الفكر الثوري الذي هيمن على الصين إلى غاية امتلاكها للأسلحة النووية سنة 1964، ونفس الشيء كان بالنسبة للاتحاد السوفياتي حتى برزت الحاجة إلى الأسلحة النووية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. ووفقاً لهذا الشق يتم تحديد الأولويات الواجب

---

[1] هو نمط في إدارة الصراعات الأمريكية السوفياتية، حيث تم اللجوء إلى الحروب التقليدية والمحدودة بين حلفاء القطبين، في مناطق مختلفة، بتدعيم من القطبين على المستوى الدبلوماسي، أو العسكري، ومن بين أمثلتها الحرب الأهلية في أنغولا، حيث تدخلت في هذه الحرب ابتداءً من سنة 1981 جنوب إفريقيا لدعم حركة يونيتا **Union for Total independence of Angola**، بينما ساندت كوبا الحكومة الأنغولية. وانتهى التدخل سنة 1988 بتوقف جنوب إفريقيا عن دعم المتمردين، مقابل انسحاب كوبا من النزاع في أجل أقصاه 3 سنوات.

تلبيتها، إضافة إلى مصادر الخطر القائمة فعلاً أو محتملة الحدوث، حيث يمكن أن يكون مصدر الخطر غير محدد (مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لظاهرة الإرهاب) من أجل تبرير سلوكات معينة، أو يكون محدداً بشكل مضخم لخدمة نفس الغرض.

أما الشق الثاني فهو ذو طبيعة مادية تقنية، إذ يتكون من المعدات الحربية والأسلحة، سواء أكانت تقليدية (أسلحة خفيفة، مقاتلات،...إلخ) أو استراتيجية (صواريخ بعيدة المدى، قنابل نووية،...إلخ) بالإضافة إلى كل ما يدخل في إطار الجوانب اللوجستكية للقوات المسلحة[1]، ويتم التزود عموما بهذه المواد والمعدات من مصدرين أساسيين، الأول هو التصنيع الذاتي، تقوم من خلال ذلك الدولة بتأسيس صناعة عسكرية، خاصة بالمنتجات الموجهة نحو المجهود العسكري، ويمكن أن تكون هذه القواعد الصناعية عمومية، أو خاصة كالمركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تساهم المؤسسات الخاصة في صناعة الأسلحة -بمختلف أنواعها- ولها أسواق واسعة داخلية وخارجية.

أما المصدر الثاني، فيكون في حالة عجز المصادر الداخلية عن القيام بمتطلبات تزويد الجيوش بالمعدات اللازمة، حيث تلعب المصادر الخارجية دوراً هاماً في ذلك، كما يمكن أن تحصل الدولة على حاجاتها العسكرية باستغلالها نقاط التقاطع في المصالح مع دول أخرى، حيث تحصل على مساعدات مالية أو عسكرية مقابل قيامها بمهام معينة، مثل حالة الحرب على "الإرهاب" مثلاً، غير أن هذا المصدر يمكن أن يتحول إلى ثغرة يتم من خلالها اختراق الأمن الوطني للدولة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتبعية تمس جوانب الدفاع والتسلح.

أما فيما يتعلق بالموارد البشرية المتضمنة في الآليات العسكرية، فتتضمن الأنماط التي يتم وفقها التجنيد والتدريب، من أجل القيام بمختلف النشاطات المتعلقة بهذه الآلية. غير أن التطور التكنولوجي عوض في كثير من الأحيان القدرة البشرية، حيث انتشرت مفاهيم جديدة في المجال العسكري مثل الحرب عن بعد، أين تقل حالات دخول الجنود في مواجهات مباشرة قد تنحصر في حروب الشوارع، بعد أن تكون المعدات المتطورة قد أزالت كل أشكال المقاومة المنظمة. وهذا بالرغم من تمسك بعض العقائد الاستراتيجية بالقوة البشرية كأساس للاستراتيجية العسكرية، مثل الصين مثلاً التي ترفض التخلي على القوة البشرية التقليدية، الرغم سعيها لتحسين قدراتها التكنولوجية الاستراتيجية.

وتأتي في مرحلة لاحقة مسألة الموارد الاقتصادية، اللازمة لتمويل كل العناصر السابقة (تسلح، تجنيد، عمليات عسكرية خارجية...إلخ) وهذا ما يخلق مشاكل أمنية أخرى، فالإنفاق العسكري ليس استثماراً يؤدي إلى تحقيق عائدات مالية مباشرة، فالإنفاق المرتفع على المجالات الدفاعية، الذي تقابله

---

[1] تعني كلمة لوجستيك Logistique تزويد القوات المسلحة بكل المواد الضرورية من أجل البقاء، والقتال، والتنقل، وإجراء مختلف العمليات الطبية الممكنة، في أوقات الحرب وكذلك أوقات السلم.

وتيرة نمو اقتصدي منخفضة أو غير حقيقية قد يتحول إلى ثغرة أمنية ذات طابع اقتصادي -أشرنا إليها سابقاً-.

في هذا الإطار، يتم خلق العديد من المؤسسات والأجهزة، تكون مهمتها استغلال الموارد والعناصر سابقة الذكر، من أجل تحقيق الأمن من خلال التعامل مع التهديدات القائمة، أو التوصل إلى ردع أية محاولات محتملة لتعريض أمن الدولة للخطر، وهذه المؤسسات عادة ما تتكون من وزارة الدفاع الوطني، أجهزة المخابرات، وكذلك قيادة أركان القوات المسلحة،...إلخ، غير أن مهام وتنظيم هذه الأجهزة تكون متوافقة مع تصور كل دولة في ميدان السياسة العامة، أو السياسة الدفاعية.

المطلب الثاني: الآلـيات الاقتصادية:

تلعب الآليات الاقتصادية دوراً تمويلياً، أي ضمان الموارد الكافية لتجسيد الأمن من خلال تمويل أداء مختلف الأجهزة المعنية بالأمن الوطني، سواء في شقه السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، فبرامج التسلح تتوقف على قدرة الدولة على القيام بأعباء هذه البرامج من خلال رصد ميزانية هامة للدفاع، فالاتحاد السوفياتي قد انهار بشكل شبه كامل بعد أن تم إقحامه من طرف الولايات المتحدة في سباق جديد للتسلح، بعد إطلاق برنامج حرب النجوم سنة 1983.

من جهة أخرى تعمل هذه الآليات على تحقيق حد مقبول من الرفاهية الاقتصادية، التي من شأنها ضمان الاستقرار الداخلي، وتجنب لجوء فواعل البيئة الداخلية إلى العنف وتعريض الأمن الوطني للخطر، غير أن الرفاهية يجب أن تكون محسوسة من طرف الأفراد، حيث يؤكد ماكنمارا على أن الخطر الأساسي على الأمن هو الفقر، حتى وإن كان في دول ذات اقتصاد ضخم مثل الولايات المتحدة[1]. فالدول الفقيرة حتى وإن كانت أقل قدرة على استعمال القوة ضد بقية الدول، إلاّ أنها كذلك غير قادرة على منع انتشار النزاعات الداخلية إلى محيطها الإقليمي، خاصة إذا صادف ذلك وجود عوامل أخرى للاضطرابات، مثل العوامل العرقية.

تتمثل الآليات الاقتصادية المساهمة في تجسيد سياسة الأمن المسطرة، في كل الهياكل الاقتصادية الموجودة في الدولة أو تربطها بها علاقة مباشرة، وتؤدي مهام حيوية أهمها:

أ. عملية خلق الثروة والموارد الاقتصادية: أي توفير مجموعة متعددة من المصادر المادية والتي من شأنها تمويل النشاط العام للدولة، ومنها الاستراتيجية العامة الهادفة لتحقيق أمنها، سواء في المجالات العسكرية، أو المدنية، وهو ما يتوافق مع تعريف سابق للأمن، يقوم على ضرورة تلاؤم تصورات الدولة في ميدان الأمن الوطني مع الموارد والإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

[1] أنظر: عبد المنعم المشاط . مرجع سابق . ص 9.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حدثت تغيرات هامة على مستوى النظام الدولي، بدأت بنهاية سياسات الأحلاف التي ميزت العلاقات الأوروبية خلال مرحلة توازن القوى، ليتحول النظام نحو تفاعل جديد، يتم بين مجموعة من الدول المرتبة هرمياً. أي بين قوى كبرى، قوى متوسطة، وأخرى صغرى، حيث اعتمد هذا التصنيف/الترتيب، على الانتشار والنفوذ، القدرات الاقتصادية، وكذلك امتلاك وتطوير واستعمال الأسلحة النووية، التي كان استعمالها خلال نهاية الحرب العالمية الثانية -ضد اليابان- بمثابة الإعلان عن النمط الجديد للتفاعل ووسائله.

ومن نتائج ذلك نجد الانتشار الأمريكي في العالم، وهو العامل الذي فند بعض الأطروحات القائلة بزوال الإمبراطوريات، حيث ذهب ستيفان أمبروز ***S. Ambrose*** إلى القول أن الولايات المتحدة اليوم تلعب نفس الدور الذي مارسته الإمبراطورية الرومانية سابقاً. لذلك فهي تجد نفسها معنية بالعديد من القضايا الخاصة بدول أو أنظمة إقليمية أخرى، بحيث أصبحت جزءً من سياستها الخارجية ومصالحها الحيوية. ومن بين هذه القضايا نجد "سد فراغ" الإمبراطوريات الاستعمارية في أسيا والشرق الأوسط بوجه خاص، وكذلك مختلف القضايا الخاصة بالحلفاء الأوروبيين، وأهمها قضايا الأمن والدفاع، وهو ما كان أحد أهم مسائل الصراع خلال الحرب الباردة. حيث استغلت الولايات المتحدة الخوف من اندلاع مواجهة عالمية جديدة في أوروبا، لتوحيد هذه الأخيرة ضد الاتحاد السوفياتي، وإدماجها في منظومة أمنية/دفاعية من أجل منع السوفيات من احتواء أوروبا الغربية. إضافة إلى استغلال الحاجة الاقتصادية الأوروبية لتوجيه سياسات الحلفاء الأوروبيين على أساسها، من خلال مشروع مارشال *Marshall Plan* 1947.

وعليه فإن معالجة قضية الأمن الأوروبي في إطار حلف الأطلسي، لا يمكن أن تعالج خارج إطار الحرب الباردة والعلاقات شرق غرب، والعلاقات الأوروبي الأمريكية. حيث سيكون موضوع هذا الفصل حول الدفاع والأمن الأوروبيين في إطار حلف الأطلسي، من خلال مجموعة من المباحث، أولها يتضمن متغير الأمن الأوروبي في كل من العلاقات شرق غرب، والعلاقات الأوروبية الأمريكية، أما المبحث الثاني فيتضمن تحليل الإطار الأطلسي للأمن الأوروبي، ويتضمن المبحث الأخير مختلف العوائق أو مشاكل الدفاع الأوروبي في إطاره الأطلسي.

المكونة للمجتمع أو الدولة، لكن يمكن الحديث عن هذه الآليات بشكل إجرائي على أنها جميع الوسائل الهادفة إلى ضمان التفاعل السياسي والاجتماعي السلمي، بشكل يساعد على الاتفاق حول القضايا المحورية المواجهة للمجتمع، أو تلك التي تشكل جوهر وجوده.

من بين هذه الآليات نجد التنشئة الاجتماعية ***Socilization*** التي تعني تكوين المواطن كجزء من المجتمع، وكعضو/مواطن في الدولة، وهذا عن طريق خلق الإحساس بعدم التعارض بين الأهداف الوطنية العامة والأهداف الفردية، أو على الأقل التقليل من ذلك التعارض إن وجد، وبذلك يقل نزوع الأفراد نحو السلوك العدواني، إضافة إلى ذلك نجد وسائل الإعلام ***Media*** خاصة ذلك المعروف بالإعلام الجماهيري ***Mass Media***، التي تكمل مسار التنشئة الاجتماعية، غير أن هذه الوسيلة قد تلعب دوراً معاكساً، خاصة عند الحديث عن عمل القنوات الفضائية، التي أصبح من الصعب مراقبة عملية بثها.

بالإضافة إلى ذلك نجد القنوات السياسية التقليدية، مثل منظمات المجتمع المدني، وكذلك الأحزاب السياسية، ومختلف القنوات ذات العلاقة المباشرة مع المجتمع، حيث تعمل -نظرياً- على توحيد التصورات حول القضايا المحورية، والالتزام بالحد الأدنى من ضمان الاستقرار وعدم تعريض الأمن الوطني للخطر. كما يمكن أن يدخل في هذا الإطار كذلك الأطر القانونية التي تمنع الإخلال بمتطلبات الأمن.

تهدف هذه الآليات إلى تحقيق التوازن والاستقرار "أي تحقيق درجة عالية من الانسجام داخلياً ودولياً، وذلك من خلال تحقيق الإجماع القومي، ومن الناحية العملية فإن الهدوء يعني أقصى حالات التعاون المحلي والدولي، ولعل قدرة الدولة على تحقيق تماسك وطني وتكافل دولي، إنما يعد مؤشراً على مدى ما يمكن أن تتمتع به من أمن"[1].

غير إن دراسة هذه الآليات لا يمكن أن يفضي إلى نتائج مقبولة في حالة تناولها بالدراسة بشكل منفصل، أي دون إبراز العلاقة التفاعلية التي تربط بينها، والتي تكون محصلتها النهائية تحقيق الأمن، على الأقل من الناحية النظرية. فالفصل بين هذه الآليات والأبعاد كان لأسباب منهجية فقط، وهذا لا يعني أنها تتفاعل بشكل منفصل في الواقع العملي.

ترتكز الآليات العسكرية على القوة والقدرة الدفاعية، أي مواجهة الأخطار المباشرة والمحتملة ذات الطبيعة العسكرية (المكونات العسكرية للأمن) بينما تعمل الآليات الاقتصادية على تحقيق الأمن في بعده الاقتصادي، أي ضمان موارد كافية للدولة من أجل القيام بأعبائها العامة، والتي يُعتبر الأمن جزءً منها، أما الآليات السوسيو سياسية فتهدف إلى خلق حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي بالمفهوم المشار إليه سابقاً، من خلال مفهوم الهدوء والاستقرار أو التوازن، والعلاقة التي تجمع بين مختلف الآليات ومنه المتغيرات المتضمنة فيها (القوة العسكرية ***Military might***، والرفاهية الاقتصادية ***Well-being***، والهدوء

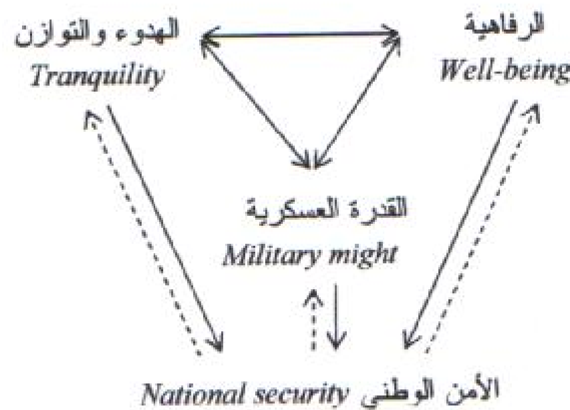
[1] عبد المنعم المشاط . مرجع سابق . ص 16.

والتوازن *Tranquility*) هي علاقة اعتماد متبادل، أي أن كل واحدة من هذه الآليات لا يمكن أن تقوم بدورها إلاّ إذا توفرت مجموعة أخرى من الشروط توفرها آلية أخرى، وعليه فإن قدرة تحقيق الدول لأمنها تتوقف على قدرتها في توفير نوع من التكامل بين عمل كل آلية مع الآليات الأخرى.

يرتبط الهدوء والتوازن *Tranquility* بشكل وثيق بالرفاه الاقتصادي، أو ارتفاع مستوى المعيشة للأفراد، فالوضع المستقر يخدم مساعي التنمية الاقتصادية، حيث تكون مختلف الموارد التي تحتويها الدولة موجهة بنسب أكبر نحو التنمية، كما أن الوضع الاقتصادي المستقر يؤدي بشكل مباشر نحو تدعيم الاستقرار الاجتماعي -الهدوء والتوازن- حيث يصبح العنف واللااستقرار يضر بالمصالح الجماعية، ويصبح بذلك سلوكاً لا عقلانياً، وهذا ينعكس بدوره على مسار التنمية الاقتصادية.

وهذا الوضع المستقر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، يسهل عملية إدراك الأخطار ومصادرها، أي توفير القدرة على بناء القدرة العسكرية **Military might** والقدرات الدفاعية، بشكل فعال وقادر على التعامل مع الأخطار الحقيقية، وهذه العلاقة الجدلية تؤدي إلى وضع آمن ومستقر، وبالتالي تجسيد الأمن الوطني. وتنعكس هذه العلاقة في شكل تغذية استرجاعية **Feed-Back**، حيث أن الوضع الآمن بالنسبة للدولة يكون مساعداً على تدعيم المتغيرات أو الجوانب الاقتصادية في السياسة العامة للدولة (أي الرفاهية ورفع مستوى المعيشة) من جهة، وتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي، الناتج بشكل مباشر عن المستوى الاقتصادي الجيد، أي تشكيل العلاقة من جديد، بمعنى السماح بتطوير القدرات العسكرية على ضوء إدراك جيد لمصادر الخطر، ووجود الموارد الاقتصادية اللازمة لبناء قدرات دفاعية فعالة وقوية.

الشكل 01: العلاقة بين متغيرات الأمن.



المصدر: عبد النعم المشاط . مرجع سابق . ص 16.

خلاصة الفصل:

من خلال كل ما سبق لا يمكن الجزم بإمكانية تعريف الأمن بشكل مقبول من الجميع، لأن ذلك في حد ذاته يتعارض مع مقتضيات الأمن الوطني. غير أنه ولأغراض الدراسة يمكن القول أن الأمن الوطني للدولة هو حمايتها لأركانها المادية، والمعنوية، وكذلك قيمها الثقافية والاجتماعية، ومصالحها السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، من مختلف مصادر وأنواع التهديد، القائمة فعلاً أو المحتملة، باستعمال مختلف الوسائل والآليات المساعدة على ردع الخطر، مع قيام كل ذلك على أسس أو قيم خاصة، نابعة من تصورات وقيم كل دولة.

غير أنه وبالرغم من الاختلاف بين الخصائص المميزة لمختلف الدول، إلاّ أنها عادة ما تتبنى نفس المستويات من أجل تحقيق أمنها، كما تشترك في مختلف الأبعاد المكونة للأمن، إضافة إلى اشتراكها في مختلف الآليات التي تعمل من خلالها على تحقيق الأمن، وهذا مع مراعاة الخصائص المميزة لكل دولة. وهذا يعني أن هناك مجموعة من الخصائص المشتركة تتوفر من خلال توفر ظروف معينة، وهو ما يدفع إلى الحديث عن الهوية الأمنية سواء لكل دولة منفردةً، أو بالنسبة لمجموعة من الدولة تشكل نظاماً فرعياً -نظاماً إقليمياً أو أقل- أي أن الهوية الأمنية، قائمة على أساس الهوية السياسية، والثقافية، لكل دولة أو نظام فرعي، وقد يكون هذا ما يدفع الأوروبيين إلى التوجه نحو خلق منظومة دفاعية أمنية، قائمة على أساس إدراك أوروبا الخاص لمصادر التهديد، وكذلك ترتيب المصالح والقيم الواجب حمايتها.

الفصل الثاني: الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي.

المبحث الأوّل: الحرب الباردة والأمن الأوروبي.

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي.

المبحث الثالث: مشاكل الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حدثت تغيرات هامة على مستوى النظام الدولي، بدأت بنهاية سياسات الأحلاف التي ميزت العلاقات الأوروبية خلال مرحلة توازن القوى، ليتحول النظام نحو تفاعل جديد، يتم بين مجموعة من الدول المرتبة هرمياً. أي بين قوى كبرى، قوى متوسطة، وأخرى صغرى، حيث اعتمد هذا التصنيف/الترتيب، على الانتشار والنفوذ، القدرات الاقتصادية، وكذلك امتلاك وتطوير واستعمال الأسلحة النووية، التي كان استعمالها خلال نهاية الحرب العالمية الثانية -ضد اليابان- بمثابة الإعلان عن النمط الجديد للتفاعل ووسائله.

ومن نتائج ذلك نجد الانتشار الأمريكي في العالم، وهو العامل الذي فند بعض الأطروحات القائلة بزوال الإمبراطوريات، حيث ذهب ستيفان أمبروز ***S. Ambrose*** إلى القول أن الولايات المتحدة اليوم تلعب نفس الدور الذي مارسته الإمبراطورية الرومانية سابقاً. لذلك فهي تجد نفسها معنية بالعديد من القضايا الخاصة بدول أو أنظمة إقليمية أخرى، بحيث أصبحت جزءً من سياستها الخارجية ومصالحها الحيوية. ومن بين هذه القضايا نجد "سد فراغ" الإمبراطوريات الاستعمارية في أسيا والشرق الأوسط بوجه خاص، وكذلك مختلف القضايا الخاصة بالحلفاء الأوروبيين، وأهمها قضايا الأمن والدفاع، وهو ما كان أحد أهم مسائل الصراع خلال الحرب الباردة. حيث استغلت الولايات المتحدة الخوف من اندلاع مواجهة عالمية جديدة في أوروبا، لتوحيد هذه الأخيرة ضد الاتحاد السوفياتي، وإدماجها في منظومة أمنية/دفاعية من أجل منع السوفيات من احتواء أوروبا الغربية. إضافة إلى استغلال الحاجة الاقتصادية الأوروبية لتوجيه سياسات الحلفاء الأوروبيين على أساسها، من خلال مشروع مارشال *Marshall Plan* 1947.

وعليه فإن معالجة قضية الأمن الأوروبي في إطار حلف الأطلسي، لا يمكن أن تعالج خارج إطار الحرب الباردة والعلاقات شرق غرب، والعلاقات الأوروبي الأمريكية. حيث سيكون موضوع هذا الفصل حول الدفاع والأمن الأوروبيين في إطار حلف الأطلسي، من خلال مجموعة من المباحث، أولها يتضمن متغير الأمن الأوروبي في كل من العلاقات شرق غرب، والعلاقات الأوروبية الأمريكية، أما المبحث الثاني فيتضمن تحليل الإطار الأطلسي للأمن الأوروبي، ويتضمن المبحث الأخير مختلف العوائق أو مشاكل الدفاع الأوروبي في إطاره الأطلسي.

كان مصدر الخطر الأساسي المهدد للأمن الأوروبي في هذه المرحلة هو الاتحاد السوفياتي، أو ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ***R.Reagan*** اسم إمبراطورية الشر، حيث كان الدافع الأساسي لدى الأوروبيين للشعور بالخطر هو التسارع الخطير في العلاقات الثنائية الأمريكية السوفياتية، التي كانت تؤثر بشكل مباشر على وضع النظام الدولي ككل.

المبحث الأول: الحرب الباردة والأمن الأوروبي:

من الناحية الإجرائية تعني الحرب الباردة ***Cold War*** بشكل عام الوضع المتوتر بين دولتين، يستهدف كل واحدة منها تقوية نفسها وإضعاف الجانب الآخر، بكل الوسائل باستثناء الحرب المباشرة. ويرجع استعمال هذا المصطلح إلى القرن الـــ14م، حيث يُنسب إلى الأمير الإسباني خوان مانويل ***Juan Manuel d'Eepagne***، كما استعمل ابتداءً من سنة 1947 من طرف العديد من الأكاديميين والسياسيين مثل الأمريكي برنارد باروخ ***B.Baruch***.

أما من الناحية العملية، فتطلق تسمية الحرب الباردة على العلاقات بين المعسكرين: الشرقي ذو النهج الشيوعي الذي تزَعَّمه الاتحاد السوفياتي. والغربي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، ذات التوجه الرأسمالي، بعد نهاية التحالف الذي جمع بين الطرفين خلال الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت هذه العلاقات بشكل عام بالتوتر الشديد، وكذلك التهديد المستمر باستعمال القوة، إضافة إلى الحالات المتكررة من اللجوء للاستعمال غير المباشر للقوة العسكرية، من خلال ما عرف بمفهوم الحرب بالوكالة ***War by proxy*** وغيرها من الوسائل الهادفة لتحقيق الحسم النهائي للصراع لصالح أحد الطرفين، لكن دون التورط في مواجهة عسكرية مباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وهو ما يرجع إلى التراكم الكبير للأسلحة غير التقليدية، التي لا تسمح بإدارة حرب نووية في حالة اندلاعها، وهي الحالة التي تم تصوُّرها كوضع عقربين في زجاجة واحدة، يسيطر على علاقاتهما هاجس الضربة الأولى ***First strik*** والضربة الثانية ***Second strik***، لذلك كان التهديد ***Threat*** والردع ***Detrrence*** أفضل وسائل إدارة الحرب الباردة، خاصة في الفترة التي شهدت توازن استراتيجي بين القطبين.

مرت الحرب الباردة -بغض النظر عن التقسيمات الكرونولوجية- بثلاث مراحل أساسية:

أ. المرحلة الأولى: يمكن أن نطلق عليها مرحلة الصراع الصفري، حيث كان الهدف النهائي لكل طرف هو إلحاق أقصى قدر ممكن من الخسائر للطرف الثاني، أي الوصول إلى القضاء عليه نهائياً، ومن مظاهر ذلك تصريح جوزيف ستالين ***J.Staline*** في 09 فيفري 1947، الذي جاء فيه أنه "غير مقتنع بإمكانية السلام الدائم، طالما وجد نظام اقتصادي عالمي ذو طبيعة رأسمالية"[1]،

---

[1] Yves-Henri Nouailhat . Les Etats-Unis et le monde au 20e siècle . 2emme édition (Edition Armand Colin . Paris . 2000) . p 164

ومن المؤشرات الممهدة لهذه المرحلة نجد الانتشار العسكري السوفياتي في منطقة شرق أوروبا، قبل دخول الجيش الأحمر لألمانيا سنة 1945، والتي يذهب الاستراتيجيون بشأنها إلى أنها كانت غير ضرورية من الناحية العسكرية، بل كانت محاولة لفرض أمر واقع يمكن استغلاله بعد نهاية الحرب، إضافة إلى أزمات ما بعد الحرب مثل أزمة برلين سنة 1948، وكذلك أزمة المجر سنة 1956، غير أن حدوث جملة من التغيرات أدت إلى انتقال الصراع إلى مرحلة ثانية، ومن جملة هذه التغيرات نجد التفوق الاستراتيجي السوفياتي، الذي تجسد سنة 1957، بعد نجاح السوفيات في تجاربهم للصواريخ البالستية العابرة للقارات ***Intercontinental Balistic Missiles*** (***ICBM***) وكذلك بداية غزو الفضاء...إلخ.

ب. المرحلة الثانية: جاءت هذه المرحلة بعد أن بلغت العلاقات بين المعسكرين ذروة الانسداد، بسبب نشر الاتحاد السوفياتي لصواريخ متوسطة المدى في كوبا في أكتوبر سنة 1962[1]، حيث سارت العلاقات الأمريكية السوفياتية نحو المواجهة العسكرية المباشرة، بعد توجيه الأمر للقوات البحرية الأمريكية بحصار كوبا، واعتراض وتفتيش السفن السوفياتية المتوجهة نحو الجزيرة، وهو تصرف لم يحدث في أية أزمة سابقة، الأمر الذي حتم على الطرفين إيجاد آليات لتسيير الأزمات، بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية. لذلك فقد تميزت هذه المرحلة بظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة في العلاقات شرق غرب، مثل التعايش السلمي ***Pacific Coexistence***، والانفراج ***Detante***...إلخ، ومن نتائج ذلك أيضاً لجوء الطرفين إلى إجراءات "بناء الثقة" مثل منع اللجوء إلى الحرب النووية[2]، إضافة إلى انطلاق مسارات مراقبة والحد من التسلح.

ج. المرحلة الثالثة: هي مرحلة إنتهاء الحرب الباردة، حيث تميزت بالتصعيد المتبادل في المواقف، سواء من الجانب السوفياتي الذي بادر سنة 1979 بغزو أفغانستان، أو من الجانب الأمريكي من خلال إعلان الرئيس جيمي كارتر ***J.Carter*** (1977-1981) عن انتهاء حالة الانفراج الذي وفر -حسبه- غطاءً للتوسع السوفياتي، والذي تلاه إطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي مارس 1983.

خلال هذه المسار، كانت أوروبا أحد مسارح هذه الحرب، حيث كان الأمن الأوروبي يُشكل موضوعاً للعلاقات شرق غرب، كذلك موضوعاً للعلاقات الأوروبية الأمريكية، التي خضعت في هذه

---

[1] في سنة 1960 تعهد الرئيس السوفياتي نيكيتا خروتشوف **N.Khouchtchev** بحماية النظام الشيوعي في كوبا من التهديد الأمريكي، لذلك فقد كانت عملية خليج الخنازير **Pigs Bay** 17 أفريل 1961 من أهم مبررات السوفيات لنشر صواريخهم في كوبا.

[2] في أكتوبر 1971 تم التوقيع على المعاهدة الأمريكية السوفياتية للحد من أخطار الحرب النووية. كما تم في جوان 1973 التوقيع على معاهدة منع نشوب الحرب النووية، وبذلك تم التحول من الناحية النظرية من مفهوم الحرب النووية، إلى الحرب بطريق الخطأ **Accidental War**، أنظر: إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق . ص 152.

الفترة إلى تطور التصورات الأمريكية، وكذلك الأوروبية لمفهوم الأمن، والطريقة التي يجب أن يتم بها تحديد ومواجهة العدو.

المطلب الأول: العلاقات شرق غرب والأمن الأوروبي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهى التحالف غير الطبيعي الذي جمع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الذي كان الخطر النازي نقطة التقاطع الوحيدة فيه. ونتيجة لذلك فقد تم اقتسام مناطق النفوذ بين الطرفين بعد مسار طويل من التفاوض والمناورات، بدأ بفرض الاتحاد السوفياتي لأمر واقع على الميدان من خلال انتشاره العسكري في أوروبا الشرقية، وفي الجهة المقابلة تواجدت الولايات المتحدة عسكرياً في بقية أوروبا الغربية، حيث تم تقسيم أوروبا إلى شرقية وغربية بشكل غير رسمي، كما اعترف كل طرف ضمنياً بمجال نفوذ الطرف الآخر، من خلال الامتناع عن القيام بأي عمل مضاد، حيث كانت ألمانيا هي أهم رموز هذا التقسيم.

كان هذا التقسيم بداية غير معلنة للحرب الباردة ***Cold War*** التي كانت الاسم الرسمي للعلاقات شرق غرب ***East-West relations***، التي تميزت بمسار من الأحداث والمشاكل ارتبطت بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالأمن الأوروبي، وأهم هذه المشاكل نجد العلاقات الأمريكية السوفياتية، وكذلك مشكلة سباق التسلح، إضافة إلى المسألة الألمانية.

بدأت المرحلة الجديدة في العلاقات الأمريكية السوفياتية بحالة متبادلة من الشك، فبعد وضوح سياسات وطموحات ستالين ***J.Staline*** في أوروبا، والأسلوب السوفياتي في تسيير الأزمات الأوروبية، شكك هاري ترومان ***H.Truman*** في جدوى سياسة روزفلت تجاه الاتحاد السوفياتي، حيث صرح في سنة 1946 بأنه "غير مقتنع بجدوى دبلوماسية روزفلت، وأن الصرامة هي السبيل الوحيد لثني الاتحاد السوفياتي عن مشروعاته التوسعية"[1]، وربما يكون هذا الإعلان خلفية لخطاب ترومان أمام الكونغرس بتاريخ 12 مارس 1947 المعلن عن ما عرف بمذهب ترومان "***Truman Doctrine***" الذي جاء فيه أن "الولايات المتحدة لن تبلغ أهدافها إلاّ إذا اقتنعت بضرورة مساعدة الشعوب، الحرة على الحفاظ على حرية مؤسساتها وتلاحمها الوطني، ضد كل أشكال الاعتداءات التي ترمي إلى فرض أنظمة شمولية عليها"[2]، وهذا حسب ترومان يفضي إلى قناعة مفادها أن "الأنظمة الشمولية المفروضة على الشعوب الحرة، نتيجة الاعتداءات المباشرة أو غير المباشرة تهدد السلام العالمي، ومن ثمة أمن الولايات المتحدة الأمريكية"[3].

---

[1] Yves-Henrie Nouailhat . Op . Cit . p 164

[2] Mouric Crouzet . L'histoire générale des civilisation . Tom 7 . (Presse universitaires de Paris . 1966) . p 395

[3] Ibid . p 395

تحولت هذه المواقف إلى سياسات عملية، وتجسد ذلك من خلال إصدار جورج كينان *G. Kennan*[1] لتقرير يفسر من خلاله السلوك العدواني السوفياتي، على أنه محاولة لإيجاد مبررات للأوضاع -الديكتاتورية- الداخلية، وجعلها محل قبول من طرف البيئة الداخلية، وهو ما يعني أن لجوء الاتحاد السوفياتي إلى العنف أو العدوانية ليس سلوكاً -أو خياراً- ظرفياً، بل هو استراتيجية -أو سياسة مفضلة- تتبناها النخب الحاكمة، ومنه فإن بقاء هذه الأخيرة في مركز صناعة القرار يعني استمرار النزعة العدوانية في السياسة الخارجية السوفياتية، وهو الموقف الذي أيدته العديد من الشخصيات الأكاديمية والدبلوماسية التي عملت في الاتحاد السوفياتي، أو المهتمة بالشؤون السوفياتية.

إن هذه المواقف كانت تدل على استحالة -أو على الأقل صعوبة- التوصل إلى الحل الوسط، وبالتالي لجوء كل طرف إلى الخيارات القصوى، التي بدأها السوفيات بحصار برلين سنة 1948، والرد الغربي بتشكيل حلف الأطلسي سنة 1949. وكان من المؤكد -على الأقل من الناحية التقنية- أن أية مواجهة بين الطرفين ستكون أوروبا ميداناً لها، وذلك لاستحالة قيامها على أراضي سوفياتية أو أمريكية، قبل صنع أولى الصواريخ العابرة للقارات في نهاية الخمسينات، وهو التغير الأساسي الذي أثار الجدل حول مدى فعالية ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي، وجدوى المظلة النووية الأمريكية، بعد فقدان الولايات المتحدة لتفوقها الاستراتيجي المطلق على الاتحاد السوفياتي. وهو الوضع الذي استغله هذا الأخير من أجل خلق الشك في قدرة الأمريكيين على حماية أوروبا الغربية، ودفع الأخيرة إلى البحث عن آليات أخرى للدفاع خارج حلف الأطلسي، والقوات الأمريكية في أوروبا، بالرغم من كون أوروبا لم تكن قادرة على إيجاد آليات أخرى أكثر فعالية من الناحيتين التنظيمية والعسكرية.

إضافة إلى مشاكل العلاقات الثنائية بين المعسكرين، نجد كذلك مسألة التسلح كأحد المؤثرات على الأمن في أوروبا، حيث كانت إحدى أهم القضايا المحرّكة للحرب الباردة، فقد بدأت مع تغير وجهة النظر تصورات صانعي القرار في الاتحاد السوفياتي حول العقيدة الاستراتيجية، وتحولهم من الاعتماد على القدرات التقليدية إلى الأسلحة النووية، وهو ما تجسد بإجراء التفجير النووي السوفياتي الأول سنة 1949، كما سادت حالة عدم الثقة بين الجانبين في تسارع وتيرة التسلح من جهة، وأضفت عليه طابعاً صفرياً، قبل أزمة الصواريخ سنة 1962.

تميز الوضع الاستراتيجي بين الدولتين خلال مختلف مراحل الحرب الباردة بالمد والجزر بين التوازن والاختلال. فبعد احتكار القنبلة النووية من طرف الولايات المتحدة تمكن السوفيات من إجراء تجربة نووية ناجحة سنة 1949، قبل أن تستعيد الولايات المتحدة من جديد تفوقها سنة 1952 بامتلاكها

---

[1] أكاديمي وسياسي أمريكي، شغل منصب القائم بالأعمال الأمريكي لدى الاتحاد السوفياتي خلال الحرب العالمية الثانية، تنسب إليه فكرة الاحتواء Containment التي تبناها هاري ترومان كسياسة رسمية في مواجهة الاتحاد السوفياتي.

للقنبلة الهيدروجينية، ومع حلول سنتي 1956 و1957 فقدت الولايات المتحدة تفوقها مع غزو الفضاء وإدخال السوفيات الصواريخ العابرة للقارات إلى الترسانة العسكرية السوفياتية.

خلال ذلك امتنع الجانبان عن إجراء أية محاولات للحد أو مراقبة الأسلحة -قبل 1962- نظراً لغياب الثقة والاتصالات بين الجانبين، وهو ما تؤكده الدراسة التي أجراها أناتول رابابورت. ***A. Rapoport*** حول العلاقات الاستراتيجية بين المعسكرين، باستعمال نموذج "مأزق السجين ***Presonner dilemma***" واستعرض مجموعة من الفرضيات ونتائجها الحسابية، ومختلف تأثيراتها على الأمن الوطني لكل من الجانبين، في ظل انعدام الاتصال والثقة بينهما، ليصل إلى نتيجة مفادها أن "السلوك العقلاني" في تصور كل طرف هو الاستمرار في سباق التسلح[1].

بالرغم من التكديس الكبير للأسلحة النووية والاستراتيجية، إلاّ أن الأفضلية كانت من حيث الاستعمال لصالح الأسلحة التقليدية، حيث اتجه الطرفان إلى ضمان أقل درجات الانتشار النووي، مقابل الانتشار الكبير للأسلحة التقليدية، بسبب الاعتماد في إدارة الصراع على مفاهيم ووسائل أخرى غير الحروب النووية، كالحرب المحدودة ***Limited War*** أو حرب العصابات ***Guerilla War***...إلخ.

في نفس الإطار -مشكلة التسلح- وجدت مشكلة أخرى بين المعسكرين، ارتبطت بشكل وثيق بالأمن الأوروبي، وهي قضية الصواريخ الأوروبية أو ***Euromissiles*** وهي صواريخ أمريكية وسوفياتية منصّبة في أوروبا، وموجهة لضرب أهداف أوروبية[2].

لقد كان الهدف السوفياتي من كل ذلك هو تقسيم الجبهة الغربية إلى جبهات متعددة، فأوروبا والولايات المتحدة -والدول الرأسمالية عموماً- شكلت جبهة واحدة بزعامة أمريكية، لذلك فقد كان من الضروري تقسيم تلك الجبهة إلى قسمين ضعيفين، أو خلق حالة من الشك في عقلانية وفعالية التحالف من جهة، ومسألة الزعامة داخل التحالف من جهة ثانية، لذلك فقد جاءت الإجراءات السوفياتية فعالة نسبياً من خلال النشر الواسع للصواريخ متوسطة المدى، الموجهة لأهداف أوروبية، والعمل على إضعاف نفوذ بعض الدول الاستعمارية في آسيا وإفريقيا، والمواقف من بعض الأزمات مثل أزمة السويس، التي هدد فيها بضرب الدول المهاجمة لمصر إن لم توقف عملياتها العسكرية. ومن نتائج ذلك الانتقادات التي وجهتها فرنسا للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، إثر امتناعهما عن مساعدتها ضد الثوار المسانَدين من طرف الصين والاتحاد السوفياتي في الهند الصينية، عكس التصريحات المتكررة لوزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس ***J.F.Deulles*** وطبقاً لاستراتيجية الانتقام الشامل

---

[1] للتفصيل أنظر: روبيرت بالتغراف . جيمس دوفرتي . النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية . ت/ وليد عبد الحي . ط[1] (كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع . الكويت 1985) ص 346.

[2] أنظر: Philippe Moreau Defarges . Problèmes stratégiques contemporains . 2[ed] (édition Hachette . Paris 1994) . p84

Massive Retaliation[1]، التي شكلت العقيدة الأمريكية في التعامل مع التهديد السوفياتي، وهو ما جعل فرنسا تسعى إلى تكوين ترسانة نووية وطنية مستقلة عن حلف الأطلسي، ومن جهة أخرى تزعم الجنرال ديغول السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة، القائمة على التقارب الفرنسي الألماني، وتدعيم العلاقات الأوروبية المشتركة، والنظر بحساسية للوجود الأمريكي في أوروبا، وهو ما تجسد من خلال مواقف الفرنسيين من بريطانيا الحليف الأساسي للولايات المتحدة في أوروبا.

غير أنه حتى ولو تمكن الاتحاد من خلق الشك لدى بعض الدول الأوروبية، والتقارب معها مثل التقارب الفرنسي الصيني، والتقارب الفرنسي السوفياتي، إلاّ أن فتح ثغرة أمنية في التحالف الأوروبي الأمريكي عموماً، وحلف شمال الأطلسي -كإطار للدفاع الأوروبي- لم يحدث بشكل خطير أثناء الحرب الباردة، وقد يرجع ذلك إلى الاقتناع المسبق لدى دول أوروبا الغربية بحجم الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفياتي، سواء من الناحية العسكرية أو الإيديولوجية، لكونه ينشر لأفكار تهدد القيم الاجتماعية والسياسية الغربية، أي أنه بشكل عام كان التهديد الأساسي للأمن الأوروبي، لذلك فقد زاد في قوة الارتباط بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، في إطار حلف شمال الأطلسي من جهة، وساهم في خلق قناعة لدى الأوروبيين بضرورة إيجاد آليات أمنية ودفاعية أوروبية، تعمل في الإطار العام للاستراتيجية الأطلسية للدفاع.

غير أنه من أهم القضايا التي ميزت العلاقات شرق غرب، والتي كانت بمثابة الخلفية للكثير من أحداث الحرب الباردة، نجد المسألة الألمانية، حيث طرحت هذه القضية عبر التناقض في وجهات النظر السوفياتية والأمريكية، حول توحيد/تقسيم، حياد/عدم حياد ألمانيا المنهزمة في الحرب، وكان ذلك سبباً في العديد من الأزمات التي ميزت العلاقات الثنائية، ففي نظام الثنائية القطبية "ورغم أن دور ألمانيا موحدة أو مقسمة كان ذو تأثير ثانوي، إلاّ أنه كان مهماً لدعم قوة المسكرين، فاستمرار تقسيم ألمانيا كان أكثر قبولاً من طرف كل من المعسكرين من ألمانيا موحدة ومنحازة إلى المعسكر المضاد"[2]، لذلك فقد المسألة الألمانية نتيجةً لمخاوف الطرفين من عودة القوة الألمانية إذا تم توحيدها وتحالفها مع أحد المعسكرين، فقد ساد الاعتقاد لدى الجانب الأمريكي أنه "إذا تمكن لروسيا السوفياتية أن تعيد توحيد الرايخ الألماني وتسليحه وإدخاله ضمن دائرة نفوذها في أوروبا، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى استحالة خلق قوة فعالة ومناوئة للتهديد السوفياتي لأمن القارة الأوروبية، الأمر الذي يؤدي بهذه القارة في النهاية

---

[1] استراتيجية الانتقام الشامل **Massives Retaliation** أو **Représailles Massives** هي استراتيجية عسكرية أمريكية، بنيت على أساسها العلاقات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي، مفادها أنه إذا حاول الاتحاد السوفياتي إحداث تغييرات على الوضع القائم، فإنه سيجابه بضربة عسكرية تجعل مكاسبه أقل بكثير من الخسائر التي سيمنى بها، وذلك باستخدام جميع الوسائل بما فيها الأسلحة النووية، أنظر: إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 184.

[2] Reginald J . Harrison . Europe in questionn . (George Allen & Unwin Ltd . London . 1975) . p 136

إلى الخضوع للسيطرة السوفياتية"[1]. فقد كانت الفرضية الأساسية تدور حول كون ألمانيا تمثل أحد أهم مصادر اللااستقرار في تاريخ العلاقات الأوروبية منذ نظام توازن القوى، فإذا ارتبط الأمر بصراع ثنائي على مستوى عالمي، وبالوسائل المتاحة لكل طرف (الأسلحة النووية)، فإن نتائج عدم الاستقرار ستكون أكثر كارثية.

ومن نفس المنطلق، كانت للاتحاد السوفياتي نفس دوافع التخوف "فقد خشي أن تقوم الولايات المتحدة بتوحيد ألمانيا وتسليحها وإدخالها في دائرة نفوذها، وهذا الاحتمال يشكل خطراً لا يستهان به على النفوذ المطلق للاتحاد السوفياتي على منطقة شرق أوروبا"[2].

لذلك فقد توفر خياران لحل المسألة الألمانية، هما توحيد ألمانيا وضمان حيادها -وهو مضمون الخطة التي تقدم بها السوفيات سنة 1952- أو توحيدها وضمها لأحد الطرفين، غير أن هذين الخيارين لم يكونا قابلين للتطبيق، لأنهما يشكلان خطراً على استمرار التوزيع القائم للنفوذ، وهو الأمر الذي انتهى بالتوجه نحو خيار ثالث هو تكوين جمهورية ألمانيا الفدرالية ***Bundesrepublik Deutschland*** ذات التوجه الغربي الرأسمالي في 23 ماي 1949، ثم تكوين جمهورية ألمانيا الديمقراطية ***Deutsche Demokratische Republik*** ذات التوجه الاشتراكي في 07 أكتوبر 1949، أي الإبقاء على تقسيم ألمانيا.

على ذلك فقد عمل الطرفان على إطالة أمد المشكلة الألمانية، من خلال اقتراح مشاريع للتسوية لم تكن قابلة للتطبيق مسبقاً نظراً لانعدام الثقة بينهما، ففي سنة 1952 تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراح يهدف إلى توحيد ألمانيا وإعطاء كافة الضمانات من أجل إبقائها على الحياد، وعدم إجبارها على انتهاج نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين، غير أن هذا الاقتراح رفضه الأمريكيون لأنه -حسب التبريرات الرسمية- "يحوي على خدعة جديدة للسوفيات"، أما الجانب الأمريكي فقد كان يطالب بتوحيد ألمانيا وضمها لحلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يقبل به الاتحاد السوفياتي. ويذهب نعوم تشومسكي ***N. chomsky*** إلى أنه "لو كان اقتراح الكريملين قد نُفِّذ، لكان أزال أي تهديد يحتمل أن يوجهه الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية"[3]، ويضيف أن "السبب الرئيسي لرفض الاقتراح كان يكمن في مصلحة الولايات المتحدة بإدخال ألمانيا بعد إعادة تسليحها في حلف الناتو العسكري، مهما كانت الأخطار الأمنية والنتائج بالنسبة للدول التابعة للاتحاد السوفياتي"[4].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 543.

[2] نفس المرجع . ص 543.

[3] نعوم تشومسكي . إعاقة الديمقراطية . ط[1] . (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت 1992). ص 39.

[4] نفس المرجع . ص 39.

قد تكون الطريقة التي سيَّر بها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي علاقاتهما عموماً، وسياستهما تجاه أوروبا -بوجه خاص- سبباً في اقتناع الأوروبيين بضرورة تخفيف درجة الحساسية في العلاقات شرق غرب، والتي خلقت الانطباع لدى دول أوروبا الغربية، بأنها ستكون ميداناً لمواجهة قد تحدث بين الطرفين. ونتيجة لذلك فقد ظهرت اتجاهات متباينة حول مسألتي الأمن والدفاع في أوروبا، والتي كانت على اختلافها تصب في محورين أساسيين:

أ. الاتجاه الأول: يدعو إلى تدعيم الأمن الأوروبي في إطار حلف شمال الأطلسي، والعلاقات مع الولايات المتحدة، حيث يكون الحلف هو الإطار الوحيد الذي يشمل الأمن والدفاع الأوروبيين، وأن أية آلية أخرى يجب ألاّ تكون منفصلة عن هذا الإطار، كما يرفض أي تقارب مع المعسكر الشرقي، وتزعم هذا الاتجاه كل من بريطانيا والولايات المتحدة.

ب. الاتجاه الثاني: يدعو إلى ضرورة تشكيل نظام دفاعي وأمني أوروبي مستقل عن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، على أساس أن النظام الدفاعي القائم لا يشكل حماية لأوروبا لأنه يزيد من حدة التوتر مع الاتحاد السوفياتي، مما يزيد في حجم التهديد للأمن الأوروبي، ومن أهم الدول الأوروبية المتزعمة لهذا الاتجاه نجد فرنسا، التي تقدمت بمجموعة من المبادرات من أجل إنشاء نواة لجيش أوروبي، منها مشروع هيئة أوروبية للدفاع ***Communauté Européenne de Défense*** سنة 1952، الذي هدف إلى إعادة تسليح ألمانيا في إطار جيش أوروبي موحد، حيث كان هذا المشروع نابعاً من المخاوف الفرنسية من استعادة ألمانيا لقوتها العسكرية.

وفي إطار نفس الاتجاه جاء التقارب الفرنسي الألماني، الذي قام على فرضية مفادها أنه "من خلال تكتيل الفعاليات السياسية لدول أوروبا الصغيرة...وزيادة استقلالها عن حلف الأطلسي، وعن النفوذ الأنجلوساكسوني، وإنشاء قوة نووية رادعة خاصة بها... كان يمكن لهذه المجموعة أن تلعب دوراً مهماً في السياسة الأوروبية"[1].

غير أن جميع المبادرات الدفاعية الأوروبية الهادفة إلى إنشاء كيان عسكري أمني أوروبي، مستقل عن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، كانت من الناحية العملية غير ممكنة التجسيد، بسبب الفعالية العسكرية والتنظيمية التي وفرها الحلف من جهة، والأعباء المالية التي كانت ستنجر عن تنفيذ هذا التوجه من جهة ثانية، والنفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية سواء أمارست الولايات المتحدة ذلك النفوذ بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال مساعدة بعض حلفائها على رأسهم بريطانيا من جهة ثالثة.

وبوجه عام كانت العلاقات شرق غرب والأحداث المتسارعة التي عرفتها، أهم دوافع تبني أوروبا الغربية لاستراتيجية الدفاع في إطار وحيد وهو حلف الأطلسي، حيث لم يترك الوضع المتوتر الوقت

[1] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 438.

الكافي لأوروبا من أجل وضع سياسة دفاعية في إطار منفصل، أو التفكير في آليات بديلة للحلف، نظراً للتهديد المتوقع من الاتحاد السوفياتي، فتصفية وجود حلف الأطلسي في أوروبا سيجعل من الصعب الرد بشكل مناسب على أي هجوم سوفياتي، باستخدام الأسلحة التقليدية ودون الأسلحة النووية التي يوفرها الحلف. كما أنه من الناحية البراغماتية، فإن حلف الأطلسي وفر إطاراً "عقلانياً" للدفاع الأوروبي، حيث كانت الأعباء الاقتصادية الأوروبية أقل مع المساهمة الأمريكية، في حين ستكون ملزمة بتحمل أعباء أكبر إذا ما قررت تكوين إطار منفصل للدفاع.

ومنه فإن حالة التقاطع التي ميزت المصالح الأوروبية الأمريكية حول ماهية العدو، التي نتجت عن تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية من جهة، وتطور المجتمعات الأوروبية الغربية من جهة ثانية، كانت أهم المتغيرات التي حافظت على استمرار التحالف بالرغم من المشاكل الكبيرة التي شهدها، فقد كان السوفيات أهم خطر على القيم الاجتماعية والسياسة السائدة في أوروبا الغربية، والتي كانت تتشابه مع القيم السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: العلاقات الأوروبية الأمريكية والأمن في أوروبا:

ترجع جذور العلاقات الأوروبية الأمريكية إلى مراحل سابقة للحرب العالمية الأولى، أين تميزت بنوع من الصدامية والبراغماتية في نفس الوقت، من خلال الخلافات مع بريطانيا حول حق الأخبرة في الملاحة في بعض الممرات المائية، والمواقف المعادية للطموحات التوسعية الألمانية، إضافة إلى الحرب ضد إسبانيا والتي أطلق عليها اسم "الحرب الصغيرة الرائعة ***Splendid little war***"سنة 1898.

لقد حاولت الولايات المتحدة كذلك التأثير في النظام الأوروبي، والتوازن القائم بين مختلف القوى الأوروبية، فقد شاركت في مؤتمر الجزيرة سنة 1906 "لتسوية الأزمة المغربية الأولى بين ألمانيا وفرنسا، حيث سمحت وساطة ثيودور روزفلت ***T.Roosevelt*** بالتوصل إلى اتفاق يخدم الفرنسيين، فقد خشي الرئيس الأمريكي من الإمبريالية الألمانية واعتقد أنها قادرة على الإخلال بالتوازن الأوروبي"[1]، وهو بالتأكيد ما قد يهدد المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية.

كانت هذه المواقف تتناسب مع بعض الأفكار التي بدأت تنتشر لدى بعض صانعي القرار في الولايات المتحدة، حيث اعتقد الرئيس ثيودور روزفلت ***T.Roosevelt*** أن السياسة الأمريكية اتجهت نحو الشمولية، لذلك فقد أصبح الأمريكيون معنيون بالقضايا العالمية. أما فرانكلين روزفلت ***F.Roosevelt*** فقد ذهب في 3 سبتمبر 1939 إلى أنه يجب استعمال النفوذ الأمريكي من أجل توفير الأمن والسلام للعالم والقضاء على أسباب اللجوء نحو استعمال القوة[2].

---

1 Annie Zwang . Les Etats-Unis et le monde : rapports de puissance . (édition Ellipses . Paris 2000) p33

2 أنظر: Yves-Henri Nouailhat . Op. Cit . P 151

أما عن الجانب البراغماتي في العلاقات الأوروبية الأمريكية، فقد كانت على مستوى العلاقات الاقتصادية، أين احتلت أوروبا مكانة ثانوية نسبياً من حيث قيمة الاستثمارات الأمريكية، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوروبا سنة 1914 حوالي 691.8 مليون دولار، بعد كندا والمكسيك بقيمة استثمار وصلت إلى 867.2 مليون دولار و853.5 مليون دولار على التوالي، أي أن حصة أوروبا من الاستثمارات الأمريكية لم تكن تتجاوز 19.68%[1]، غير أنها في المقابل كانت تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة للمنتجات الأمريكية، حيث كان إجمالي الصادرات الأمريكية نحو أوروبا سنة 1914 يشكل 50.76% من مجموع الصادرات الأمريكية المقدر بـ 2230 مليون دولار، بينما ارتفعت نسبة الصادرات تجاه أوروبا سنة 1915 إلى 85.93% من مجموع 2716 مليون دولار، أما سنة 1916 فقد بلغت النسبة 81.81% من مجموع 4272 مليون دولار[2].

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حصلت تغيرات مهمة على مستوى العلاقات الأوروبية الأمريكية، فقد تم تقسيم أوروبا إلى قسمين الأول شرقي تابع الاتحاد السوفياتي، والثاني غربي تابع للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما وافق التغيرات التي مست السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا الغربية، والتي لم تعد تقتصر على تسيير العلاقات مع أوروبا، بل انتقلت إلى مستوى الهيمنة عليها. فقد تم إدراج الاتحاد السوفياتي على أنه العدو الأساسي للدول الأوروبية الليبرالية الغربية، لذلك فقد كانت هذه الأخيرة أحد أهم الشركاء فيما عرف بسياسة أو استراتيجية الاحتواء *Strategy of Containment* التي تبنتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس هاري ترومان، والتي تضمنت شقاً اقتصادياً احتوى على مجموعة من الإجراءات، كان الهدف منها منع الحركات الشيوعية من إقامة أنظمة ثورية موالية للاتحاد السوفياتي، باستغلال الأوضاع الاقتصادية السيئة المناسبة للدعاية والثورات الشيوعية. إضافة إلى أن هذه الإجراءات استهدفت منح الأوروبيين القدرة على شراء المنتجات الأمريكية واستثمار الفائض المالي الذي حصلت عليه الولايات المتحدة من خلال نشاطها الاقتصادي أثناء الحرب، وتفادي أزمة مماثلة لأزمة 1929. بالإضافة إلى الأهداف المعلنة والمتمثلة في إعادة بناء أوروبا، وقد أطلق على هذه الإجراءات اسم "برنامج الإنعاش الأوروبي *European Recovery Program*" الذي تضمن العديد من الإجراءات منها مشروع مارشال *Marshall Plan* في جوان 1947، والذي شمل 16 دولة أوروبية[3]، وقد بلغت القيمة الكلية للمشروع حوالي 13 مليار دولار، كانت بريطانيا أكبر المستفيدين بنسبة 26% تليها فرنسا بنسبة 22%.

---

1 Ibid . P 67

2 Ibid . P 79

3 هذه الدول هي: النمسا، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، تركيا. كما دعي الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية للاستفادة من هذا المشروع غير أن الاتحاد السوفياتي رفض ذلك ومارس ضغوطاً على بقية دول المعسكر الشرقي لعدم الاستجابة للدعوة الأمريكية.

من بين النتائج المرتبطة بهذا المشروع على المستوى المؤسساتي الأوروبي، هو تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي *Organisation for European Economic Cooperation* سنة 1948، والتي شكلت خلفية لإنشاء منظمة جديدة سنة 1961، وهي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية *Organisation for Economic Cooperation and Development*.[1]

تضمنت كذلك استراتيجية الاحتواء جوانب عسكرية، مرتكزة على الاتفاق بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، من حيث المبدأ حول تعريف "العدو" أو مصدر التهديد، والذي مثله الاتحاد السوفياتي والخطر الشيوعي عموماً. لذلك فقد تم التوقيع على ميثاق إنشاء حلف شمال الأطلسي في 4 أفريل 1949، الذي اعتبر أهم الإجراءات العسكرية خلال مرحلة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك في إطار سياسة الاحتواء.

ضمن أغلب فترات الحرب الباردة، كانت العلاقات الأوروبية الأمريكية الأوروبية، والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا، بمثابة امتداد للصراع الثنائي على المستوى العالمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ومنه فقد كانت أوروبا الغربية تمثل أحد خطوط الدفاع الأساسية عن الأمن الأمريكي. لذلك فإن التصور السائد لدى تلك الدول حول الأمن كان خاضعاً لوجهة النظر الأمريكية، أو تحت تأثير أمريكي، وهو ما كان يعني إنشاء هيكل دفاعي موحد في إطار المفهوم الأمريكي للعدو والأمن، من خلال ضم أكبر قدر ممكن من الدول الأوروبية في حلف عسكري تحت القيادة الأمريكية، وكذلك إنشاء قواعد عسكرية أمريكية في أوروبا بناءً على معاهدات ثنائية، والأهم هو تدعيم التوجه الأمريكي سواء في إطار استراتيجية الاحتواء، أو السياسة الخارجية عموماً، بواسطة مسار تكاملي يشكل حاجزاً أمام أي توغل سوفياتي أو إيديولوجي مناقض للنموذج الليبرالي الغربي.

من خلال تحليل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أوروبا، والعلاقات بين الطرفين بشكل عام، نستطيع القول أنه بالرغم من الدور الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن أوروبا، إلاّ أنه كان لهذا الدور من ناحية أخرى أثر معيق لتطبيق التصورات الأوروبية حول الأمن والدفاع، والتي برزت في مراحل لاحقة من تكوين الحلف، كما أن كيفية تسيير الولايات المتحدة لعلاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، خاصة خلال الأزمات المتتالية التي عرفتها الحرب الباردة منذ 1948 كانت تهدد بنشوب حرب بين الدولتين في أوروبا. لذلك فقد ظهر اتجاه يعتقد أن سلوك الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة كان قائماً على استغلال خوف حلفائها من الخطر الشيوعي، من أجل خدمة مصالحها، حيث يعتقد نعوم تشومسكي *N. chomsky* أن الإدارة الأمريكية ضخمت من حجم الخطر السوفياتي من أجل

[1] تأسست بتاريخ 30 سبتمبر 1961، وتشمل عضويتها الدول التي استفادت من مشروع مارشال، إضافة إلى إسبانيا والولايات المتحدة، ثم انضمت إلى عضويتها لاحقاً كل من استراليا، اليابان، فلندا، نيوزيلاندا، ثم كانت آخر توسيعات المنظمة بانضمام المكسيك سنة 1994، ثم جمهورية التشيك سنة 1995، وأخيراً انضمام بولونيا والمجر وكوريا الجنوبية سنة 1996.

خدمة أهدافها، أي أن "الحرب الباردة خدمت أغراضاً مهمة لمدراء الدولة، فحين تدعو الحاجة إلى محفز حكومي لتحريك اقتصاد متزعزع، أو لرعاية تقنيات جديدة وباهظة، يستطيع مدراء الدولة أن يختلقوا صوراً لأرتال روسية في حالة زحف، وذلك لاستمالة الجمهور إلى التوسع في الدعم المالي للصناعات عن طريق البانتاغون...، وثمة منافع إضافية في إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها"[1]. فقد استغلت الدعاية الخوف الذي خلقه الاتحاد السوفياتي من خلال قدراته وعقيدته العسكرية، وكذلك النمط العقائدي المغلق الذي يميز النخب الحاكمة، إضافة إلى وتيرة النمو الاقتصادي التي حققها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، من أجل خلق هاجس تعرض أوروبا لغزو عسكري سوفياتي، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى الرفض الأمريكي المتكرر لمشاريع تكوين القوة الدفاعية الأوروبية المستقلة، أو امتلاك الأوروبيين لقوة نووية مستقلة عن القوة الأمريكية، حيث كانت الولايات المتحدة تتولى مهمة توفير الغطاء النووي لأوروبا.

وعلى العكس من ذلك فقد حاولت آراء أخرى إثبات جدية التهديدات التي مثلها الاتحاد السوفياتي على الأمن في أوروبا، فالمعطيات السابقة -القدرات الاقتصادية، العقيدة الاستراتيجية...إلخ- تؤكد إمكانية غزو أوروبا الغربية، على خلفية أزمة برلين (1958-1961) وغزو تشيكوسلوفاكيا سنة 1968، والإعلان عن مذهب برجنيف، التي يمنح الاتحاد السوفياتي حق التدخل عسكرياً للحفاظ على الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، حتى بدون طلب رسمي منها.

بالرغم من الاختلاف حول خلفية ومضمون العلاقات الأوروبية الأمريكية، أو حقيقة التهديد السوفياتي، إلاّ أنه يوجد شبه إجماع على التوافق بين التصور الأمريكي للأمن، والفرضية القائلة بأن "نطاق الأمن يتسع باتساع نطاق القوة" ومنه فإن استراتيجية الأمن الوطني خلال الحرب الباردة كانت تجد في أوروبا أحد أهم ركائزها، باعتبارها أهم نقاط التماس بين المعسكرين، وعليه فإن اختراق السوفيات لأمن أوروبا كان يعني بالضرورة اختراقاً للأمن الأمريكي، لهذا فقد كانت الولايات المتحدة عضواً في جميع الآليات الأمنية في أوروبا خلال الحرب الباردة، لأنها كانت توفر أهم عناصر عمل تلك الآليات، وهي الأسلحة النووية أو الردع.

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي:

يُعبِّر حلف شمال الأطلسي عن نقلة نوعية في الأحلاف العسكرية، ودورها في العلاقات الدولية منذ ظهورها كوسيلة لزيادة حجم قوة الدول وتأثيرها في قوة بقية الفواعل. فقد عرفت العلاقات الدولية منذ فترات طويلة ظاهرة الأحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات أو مصالح مؤقتة، لذلك فقد تميزت

---

[1] نعوم تشومسكي . مرجع سابق . ص 109.

بالمرونة في العضوية وتدني درجة تماسك الحلف نظراً لكونها ضرورة مرحلية فقط، ومن أهم الأمثلة على الوضع نجد التحالفات التي ميزت العالم القديم، وكذلك العصور الوسطى. غير أن مرحلة توازن القوى *Balance of power* حتى نهاية الحرب العالمية الأولى مثلت العصر الذهبي للأحلاف العسكرية، التي ارتبطت باستقرار النظام -الحفاظ على النموذج القائم-.

ارتبطت الأحلاف العسكرية في أوروبا حتى سنة 1945 بالأمن في مستواه الوطني، أي أن الدول لم تكن لديها تصورات حول الأمن الجماعي[1]، فقد كانت التحالفات الأوروبية محاولات لزيادة حجم القوة نظراً لكون مفهوم الأمن في تلك المرحلة يعني التعامل مع مصدر قائم فعلاً للتهديد، بدل التعامل مع مصادر محتملة، وهو ما يفسر دخول الدول في تحالفات متعارضة، ولا يمنعها ذلك في إعادة تشكيل أحلاف جديدة مكونة من دول كانت في حالة حرب، أو اشتركت كل على حدا في أحلاف متناقضة المصالح، لذلك فقد كان الهدف الأساسي من التحالف هو الحفاظ على قيم النظام الدولي، أو استمرار الوضع القائم. وهذا الهدف يمثل المصلحة الوحيدة المشتركة بين مختلف القوى التي سيطرت على النظام الدولي خلال تلك المرحلة. هذه الوضعية كانت نتيجة لغياب مفهوم "الأمن الأوروبي **European Security**"، فقد كانت أوروبا كانت مركز النظام الدولي *Eurocentrism*، وهو ما جعل النظام شبه مغلق تكاد تغيب فيه مدخلات أو مؤثرات خارجية يمكن اعتبارها خطراً جماعياً. عكس ما كان عليه الوضع خلال الحرب الباردة، أين مثل الاتحاد السوفياتي والحركات الثورية الشيوعية خطراً على أوروبا الغربية. وهذا ما يفترض من جهة أخرى غياب مصالح دائمة يتوجب حمايتها بشكل دائم -باستثناء الحفاظ على الوضع القائم-، فإذا كانت الثورة الفرنسية 1789 مثلت خطراً جماعياً على الأنظمة المطلقة المحافظة، فقد كانت في تلك المرحلة أساساً قوياً للتحالف دام لفترة طويلة نسبياً، وينطبق هذا المبدأ على الحروب النابوليونية التي هددت بدورها الوضع القائم، وقد تكون هذه الأمثلة هي الاستثناءات التي تؤكد مبدأ غياب مفهوم دائم -نسبياً- للأمن الجماعي الأوروبي.

لابد أن نمط التفاعل القائم (علاقات القوة السائدة بين مختلف فواعل النظام)، هو من أهم العوامل المكرسة لهذا الوضع نجد. فالتهديدات التي واجهت أمن الدول كانت ذات طبيعة عسكرية **Military Threats**، كانت تهديدات أو أخطار غير دائمة، لأن توزيع القوة بين الدول في حد ذاته كان غير ثابت، يمكن التأثير عليه بواسطة وسائل مختلفة منها الأحلاف العسكرية. فكل الدول كانت لها أهميتها في التفاعل القائم بينها، حتى الصغيرة منها لأنها كانت عنصر التوازن في تكوين الحلف.

وعليه فإن غياب الاتفاق حول التهديدات وطبيعتها، إضافة إلى اختلاف المصلحة والقيم الواجب

[1] كان مفهوم الأمن الجماعي الذي ساد كقيمة للنظام الدولي خلال مرحلة ما بين الحربين، محاولة لتصور جماعي للأمن من الناحية السياسية، لكنه في النهاية لم يكن من الناحية العملية تصوراً جماعياً، بل كان محاولة بعض الدول المحورية لضمان أمنها، من خلال لإقناع بقية الأطراف بجماعية القيم المراد الحفاظ عليها.

حمايتها على مستوى كل دوله في إطار الأمن الوطني ***National Security*** وغيرها من العوامل، ساهمت في غياب منظور للأمن الجماعي الأوروبي، ومنه غياب منظور للتحالفات الدائمة. كما أن غياب الأمن الأوروبي بصفته الجماعية لم يُظهر الحاجة إلى آليات مشتركة ودائمة لهذا الغرض، وحتى المؤتمرات الأوروبية ابتداءً من مؤتمر فيينا 1815 جاءت للهدف سابق الذكر أي الحفاظ على النموذج أو الوضع القائم بين القوى المحورية في النظام الدولي/الأوروبي، وليس لخدمة أغراض الأمن الجماعي الأوروبي.

غير أنه مع تطور التصورات الأوروبية حول مصادر الخطر بعد الحرب العالمية الثانية، وبتأثيرات خارجية أمريكية سوفياتية، بدأ توحيد أوروبا على محور أمني معين، وهو الخطر المشترك. ففي أوروبا الغربية كان لابد من إيجاد آليات للدفاع ضد "الخطر الشيوعي والسوفياتي" لذلك تم تشكيل حلف شمال الأطلسي سنة 1949، وكذلك المنظمات الاقتصادية المرتبطة بمشروع مارشال ***Marshall Plan***، التي كانت هي الأخرى أحدى آليات الأمن في تلك المرحلة. ومن الجهة المقابلة تم تشكيل هيئات اقتصادية وعسكرية منها حلف وارسو سنة 1955 بهدف ردع أية محاولة لاختراق الحدود الأمنية السوفياتية، المكونة من دول أوروبا الشرقية، التي تواجدت بالقرب منها قوات أمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أي أن ظهور عدو مشترك لأوروبا الغربية كان أساس قيام حلف شمال الأطلسي، كما أن استمرار تهديد ذلك العدو هو ما سمح باستمرار وجود الحلف، حيث يقول الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون ***R.Nixon*** أن "الأحلاف تقوم بدافع من الخوف، وكان خطر التوسع السوفياتي من العوامل الأساسية في بقاء حلف الأطلسي لمدة أربعين عاماً"[1]، أي أن استمرار الحلف لم يعد مقترناً برغبة الدول في استمرار الوضع الراهن، بل انطلاقاً من إحساس بالأمن من خلال التكتل ضد العدو، حتى مع زوال الاتحاد السوفياتي كمصدر خطر مهدد لأمن أوروبا الغربية.

المطلب الأول: نشأة حلف شمال الأطلسي:

يقوم حلف شمال الأطلسي على تصور متعدد الأطراف للأمن، فهو من الناحية النظرية محاولة لتعظيم أو زيادة حجم القوة ***Maximazation of power***، وهي ظاهرة ميزت موقف الدول من القوة منذ بداية إدراك دورها من طرف الإنسان وكذلك الدول من جهة، وميزت من جهة ثانية العلاقات الدولية عبر تطورها، وخصوصاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لذلك فقد جاء الحلف في إطار مصلحة "جماعية" تولدت عن تعريف جماعي للتهديد الذي كان حسب الخطاب الرسمي الأوروبي الأمريكي سنة 1949 يتمثل بوجه خاص في وجود دولة مثل الاتحاد

---

[1] ريتشارد نيكسون . 1999 نصر بلا حرب . ت/عبد الحليم أبو غزالة . ط4 . (مركز الأهرام للترجمة والنشر . القاهرة 1996) . ص 175.

السوفياتي، لها عقيدة جامدة تعتمد على سلوكات عدوانية تجاه محيطها، من أجل منح الشرعية لنظامها السياسي وضمان استمراره حسب جورج كينان[1]. وهو ما يفترض -على الأقل من الناحية النظرية- الاندماج في عملية تكاملية ذات طابع عسكري، وعليه فقد تم التوقيع على ميثاق إنشاء حلف شمال الأطلسي كاستمرار لمعاهدة بروكسل 17 مارس 1948.

يمكن القول أن إنشاء حلف شمال الأطلسي كان نتاجاً لظهور تصور مشترك لدى أوروبا الغربية حول "نظام أوروبي للأمن الجماعي"، تجسد من خلال معاهدة بروكسل، (التي ضمت كل من لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، وبريطانيا، وفرنسا)، والتي يمكن اعتبارها كنموذج تكاملي يمزج بين السياستين الدنيا والعليا، حيث تضمنت هذه المعاهدة بنوداً حول تحسين مستوى المعيشة ورفع مستويات التبادل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء من جهة، وكذلك تشكيل قوة دفاعية متكونة من نفس الدول تكون جاهزة للتدخل آلياً عند تعرض أية دولة عضوة إلى اعتداء عسكري، أين شكلت ألمانيا -بطلب من فرنسا- أحد أهم مصادر الاعتداءات المحتملة، قبل أن يتم ضمها للمعاهدة التي تحولت إلى اتحاد أوروبا الغربية بعد اتفاقيات باريس بتاريخ 23 أكتوبر 1954.

تبرز العلاقة بين اتفاقية بروكسل 1948 وحلف شمال الأطلسي من خلال الجهود الأمريكية لتحويل الاتفاقية إلى إطار للتحالف الأوروبي الأمريكي، فنظراً لكون اتفاقية بروكسل تتضمن أبعاداً اقتصادية وعسكرية، فهذا يعني أن تطوير هذه الاتفاقية لم يكن يعتمد على الدول الأوروبية، لأنه يحتاج أساساً إلى مصادر اقتصادية تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية والعسكرية التي تضمنتها المعاهدة، وهو ما كان ينقص الدول الأوروبية بسبب وضعها الاقتصادي السيئ الذي خلفته الحرب، أي أن الولايات المتحدة كانت المصدر الأساسي لتمويل تحقيق أهداف الاتفاقية. كما عمل الطرف الأمريكي على توسيع مجال الاتفاقية ليشمل دول أخرى مثل كندا والولايات المتحدة نفسها، من خلال إنشاء تكتل دفاعي أوسع من حيث المجال من الإطار الذي أوجدته معاهدة بروكسل.

استند الموقف الأمريكي إلى مواقف سياسية أخرى في الجهاز التشريعي الأمريكي، حيث أقر الكونغرس ما يعرف بتوصية فاندنبرغ ***The Vandenberg Resolution***[2] في 19 ماي 1948، التي دعت إلى ضرورة تطوير مساعي الأمن والدفاع الذاتي الإقليمي، والجماعي، والأحادي في إطار ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى المشاركة الأمريكية في مختلف التدابير الجماعية المجسدة والمحافظة على الأمن الوطني للدول[3]. وعلى أساس هذه التوصية بدأت الولايات المتحدة مشاوراتها مع الدول الموقعة على معاهدة

[1] أنظر: Yves-Henri Nouailhat . Op. Cit . P 164

[2] نسبة إلى أرثر فاندنبرغ **Arthur Vandenberg** رئيس مجلس الشيوخ في تلك الفترة.

[3] أنظر: Henry Steele Commerger .Documents of Amerecan history (Appleton-centbury . New York . 1963) . P 546.

بروكسل، والتي انتهت بتوقيع معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلسي في 04 أفريل 1949، التي ضمت كل من فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، إيطاليا، الدنمارك، النرويج، أيسلندا، البرتغال، ثم توسع الحلف ابتداءً من 1952 ليضم كل من تركيا واليونان، ثم توالت التوسيعات حتى قمة براغ 2002.

أقرت معاهدة الحلف الأطلسي أن هذا الأخير جاء في إطار مفهوم "الأمن الجماعي"، حيث جاء في دباجة المعاهدة أن الحلف "يهدف إلى الحفاظ على الأمن الجماعي للدول الديمقراطية في المجموعة الأطلسية، ضد أي عمل عدائي من طرف روسيا أو الدول التابعة لها"[1]، ويشمل هذا المفهوم الدول الموقعة على المعاهدة بوصفها دولاً "غربية ديمقراطية".

من الناحية الرسمية يعتبر الحلف نفسه امتداداً لميثاق الأمم المتحدة، الداعي إلى تجنب استعمال القوة في العلاقات الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية وبشكل "لا يهدد السلام والأمن والعدالة"، كما نصت المادة الثانية من المعاهدة على ضرورة المساهمة في إقرار العلاقات السلمية والودية بين الدول. أما من الناحية العملية فإن الدول العضوة، وفقاً للمادة 3 من اتفاقية الحلف، تعمل جماعياً على وضع جميع الآليات التقنية والعسكرية اللازمة لضمان أداء الحلف لمهامه التي أنشئ من أجلها، وكذلك التشاور حول التهديدات التي تواجه أمن الدول المتحالفة، فحسب المادة 4 من معاهدة واشنطن 1949 "تقوم الأطراف بالتشاور باقتراح أحدها بمجرد أن تتعرض الوحدة الإقليمية، والاستقلال السياسي، والأمن الوطني لأي منها للخطر"[2]. والأهم هو اعتبار أي عدوان على إحدى الدول يتطلب رداً جماعياً، لأنه بذلك يكون اعتداءً على بقية الدول، حيث جاء في المادة 5 أنه "تتفق الأطراف على أن أي هجوم مسلح ضد أحدها أو بعضها، سواء أحدث ذلك في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر هجوماً ضد كل الأطراف، وعليه فهي متفقة على أنه إذا حدث هذا الهجوم، فإن كل واحد منها في إطار الحق الفردي والجماعي للدفاع المشروع، المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة...يقوم باتخاذ أي إجراء يراه ضرورياً سواء أكان فردياً أو بالاتفاق مع بقية الأطراف، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة لضمان الأمن في منطقة الأطلسي"[3]، وهو ما يصب في إطار المفهوم العملي الجديد للأمن الجماعي الأوروبي، الذي انتقل من الحفاظ على توزيع ميداني للقوة، إلى الحفاظ على الأمن الوطني المرتبط عملياً بمستواه الجماعي الإقليمي. غير أن مسؤولية واختصاص حفظ الأمن والسلام في العالم ستكون من صميم مهام مجلس الأمن -والأمم المتحدة- ولا يكون الحلف بأي حال بديلاً عنه، وهو ما تقره المادة 7 من اتفاقية إنشاء الحلف، التي تقول أن "هذه المعاهدة لا تؤثر ولا تُفسَّر بأنها مؤثرة بأي حال من الأحوال، على الحقوق والواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على

---

[1] Ibid . P 555.
[2] Ibid . P 555.
[3] Ibid . p 556.

الأمن والسلام العالميين"[1]، وهو ما يتفق مع دباجة المعاهدة التي تعتبر أن الدول المتحالفة لا تجعل من حلف الأطلسي إطاراً بديلاً عن إطار الأمم المتحدة.

من الناحية الهيكلية يتكون الحلف من مجموعة من الهياكل التنظيمية، محاورها الأساسية هي:

أ. مجلس الحلف *North Atlantic Council*:

هو السلطة الأعلى في الحلف، نشأ بمقتضى المادة 9 من معاهدة الحلف، يختص بوضع السياسات الخاصة بالحلف الأطلسي، يشمل في عضويته كل الدول العضوة، يحضر اجتماعاته وزراء خارجية، ودفاع، ومالية هذه الدول، غير أن حضور الوزراء ليس شرطاً ضرورياً، حيث يمكن أن تنعقد اجتماعاته فقط بحضور الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الحلف. كما تكون رئاسة الحلف دورية بين الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي، وتستمر لمدة عام واحد، يكون الأمين العام نائباً لرئيس المجلس، ويمارس مهامه في حالة غيابه.

يضم مجلس الحلف مجموعة من اللجان الدائمة مثل لجنة الشؤون السياسية، ولجنة التخطيط الدفاعي *Defence Planing Commitee*، ولجنة شؤون الدفاع النووي *Nuclear Defence Affairs Commitee*...إلخ. (أنظر الشكل 02).

ب. اللجنة العسكرية *Military Committee*:

هي الهيئة العسكرية الأعلى في الحلف، تتكون من رؤساء هيئات الأركان للدول الأعضاء[2]، مهمتها مداولة القرارات الخاصة بالمسائل العسكرية، وكذلك التخطيط للسياسات العسكرية العامة للحلف، كما تمارس مهام استشارية، حيث تقدم رأيها لمجلس الحلف في مختلف الشؤون العسكرية والدفاعية. إضافة إلى ذلك فإن رئاسة اللجنة تكون بالتناوب بين رؤساء أركان الدول العضوة، وتستمر الرئاسة لمدة عامين.

تنبثق عن هذه اللجنة القيادات العسكرية للقوات المتحالفة، وهي قيادة منطقة الأطلسي *SACLANT*، مهمتها تأمين منطقة المحيط الأطلسي، وحماية الطرق البحرية فيه، ويمتد نطاق نشاطها من القطب الشمالي إلى مدار السرطان، ومن المياه الإقليمية لأمريكا الشمالية إلى سواحل أوروبا باستثناء منطقة قناة المانش.

وكذلك قيادة منطقة القناة *CINCHAN*، تغطي هذه الهيئة منطقة قناة المانش (الفاصلة بين فرنسا

---

[1] Ibid . P 556.

[2] باستثناء إيسلندا التي تشارك في اللجنة العسكرية بممثل مدني، لأنه ليس لديها قوات عسكرية، حيث يقوم أكثر من 3000 جندي أمريكي بالدفاع عنها.

وانجلترا) إلى غاية بحر الشمال، مهمتها حماية المنطقة بواسطة أسطول صغير نسبياً، يبقى في المنطقة حتى في أوقات السلم.

وأخيراً قيادة القوات المتحالفة في أوروبا *SACEUR*، التي يمتد مجال عملها من النرويج شمالاً إلى شمال إفريقيا جنوباً -قبل استقلال الجزائر- ومن ساحل الأطلسي حتى الحدود بين تركيا وإيران، لذلك فهي أهم قيادات الحلف، وتتكون بدرها من مجموعة من القيادات الفرعية هي المنطقة الشمالية (مقرها بالنرويج)، المنطقة الوسطى (مقرها بهولندا)، المنطقة الجنوبية (مقرها بإيطاليا). يغطي هذا القطاع أوروبا بشكل كامل، لذلك تطالب بعض الدول الأوروبية على رأسها فرنسا بإسناد هذه قيادة هذه المنطقة للأوروبيين، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة بشكل قاطع.

بالنظر إلى هيكلتها وطبيعة المهام الموكلة لها، يمكن اعتبار اللجنة العسكرية لحلف الأطلسي بمثابة هيئة قيادة أركان دولية.

ج. الأمانة العامة *General Secretary*:

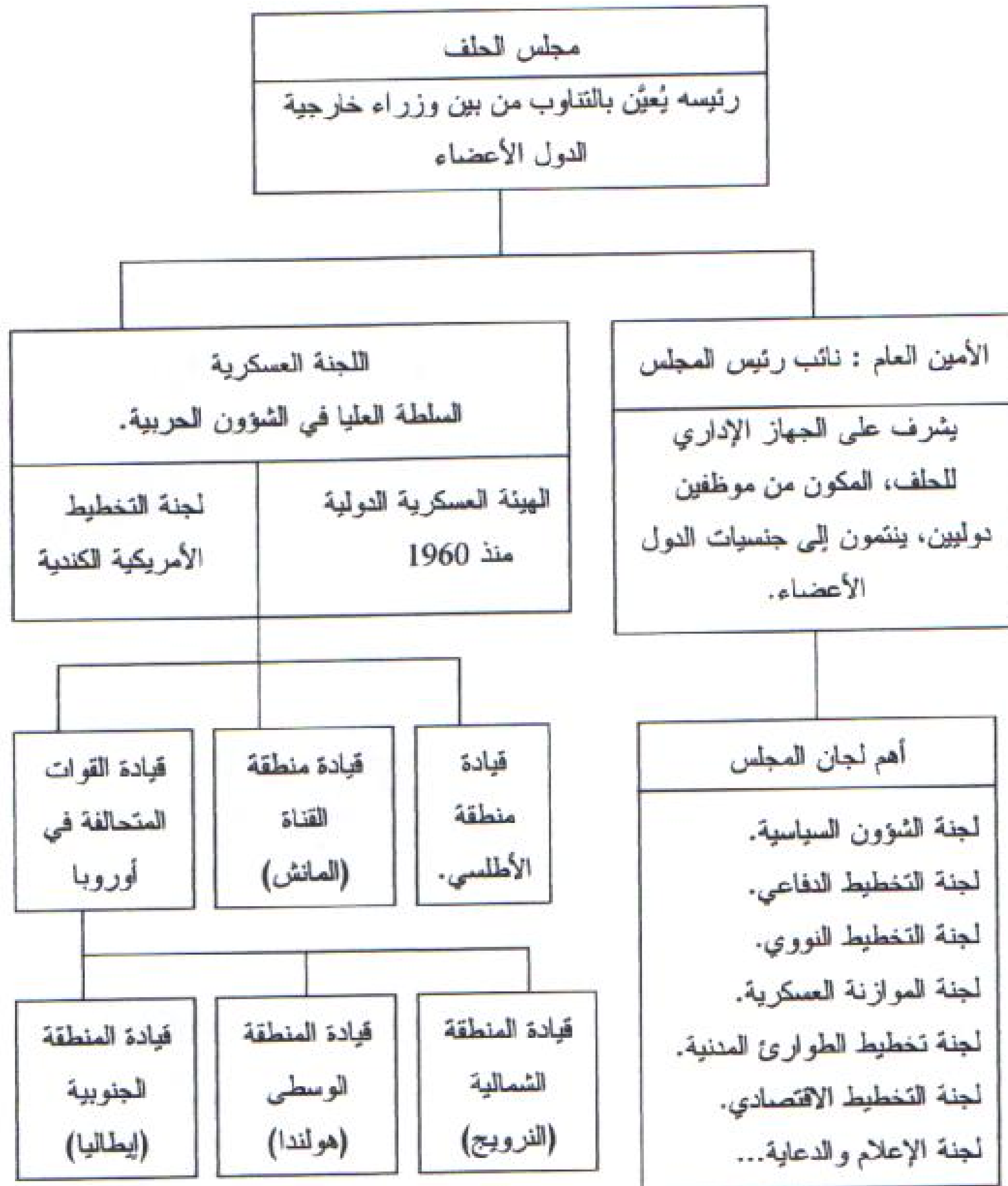
هي الجهاز الإداري للحلف، يرأسها الأمين العام[1]، يدخل في نطاق اختصاصاتها كل المسائل ذات الطبيعة غير العسكرية، وتتكون من موظفين دوليين، لكنهم ينتمون -من حيث الجنسية- للدول الأعضاء في الحلف، لذلك يمكن اعتبارها أمانة دولية.

بالنظر إلى الهيكلة التي اعتمدها حلف الأطلسي، تحولت الأحلاف العسكرية من شكلها المؤقت، الذي يعني تجميع القوات العسكرية لمجموعة من الدول، بهدف تحييد أو القضاء على خطر يهددها، إلى منظمة دولية بين حكومية لها صفة الدوام، وهي الصفة التي ميزت الأحلاف العسكرية في العلاقات الدولية، ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت تتضمن على تصورات/إجراءات أمنية ضد أخطار قائمة فعلاً، أو محتملة الحدوث، سواء أكانت مصادر تلك الأخطار محددة (مثل الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة) أو غير محددة.

كما أن مهام حلف شمال الأطلسي لم تعد مقتصرة على حماية الأمن الوطني للدول الأعضاء، بل تعدت ذلك إلى غاية القيام بأعباء حفظ السلام، وكذلك تقديم المساعدات التقنية للدول غير العضوة، مثل عمليات التعاون التقني، وتدريب القوات الوطنية على القيام بمهمات تدخل في إطار التعاون الجماعي للمجموعة الدولية، مثل مهمات محاربة الإرهاب وحفظ السلام، وهو مضمون الاستراتيجية الجديدة للحلف (أنظر الفصل الرابع).

[1] تستند عملية تعيين الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، إلى قاعدة عرفية تنص على أن يكون أوروبياً لكون الدول الأوروبية تشكل أغلبية في عضوية الحلف.

الشكل 02: الهيكل التنظيمي لحلف الأطلسي.



المصدر: يحي أحمد الكعكي . مقدمة في علم السياسية . (دار النهضة العربية . بيروت . 1983) ص 383.

المطلب الثاني: حلف الأطلسي والأمن الأوروبي:

لم يقم حلف شمال الأطلسي من الناحية العسكرية بعمليات هجومية ضد المعسكر الشرقي، خلال المراحل الأولى من الحرب الباردة، عكس حلف وارسو الذي تدخل في أوروبا الشرقية ابتداءً من سنة 1956 في المجر، إلى 1968 في تشيكوسلوفاكيا. ورغم عدم قيام حلف وارسو بأية أعمال ضد الغرب، إلاّ أن هذا الأخير استغل سلوكه في أوروبا الشرقية للبرهنة على الصبغة الدفاعية لحلف شمال الأطلسي، وانسجامه مع ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من جهة ثانية، ومع مبدأ الدفاع الجماعي المشروع للدول ضد أي تهديد لوحدتها واستقلالها وأمنها الوطني من جهة ثالثة، ويمكن القول أنه من الناحية العملية كان حلف شمال الأطلسي يركز بصفة واضحة على العامل الأخير، حيث جاء استمراراً لما سمي سنة 1949 باسم "فرضيات الأمن الأوروبي" وهي:

أولاً: خطورة التهديد العسكري السوفياتي: وهو افتراض قائم على القوة العسكرية التقليدية الكبيرة للاتحاد السوفياتي، ونشاط هذا الأخير من خلال سيطرته على التيارات الشيوعية، التي وجدت في دول أوروبا الغربية، والتي يمكنها المساهمة في زيادة حجم الخطر السوفياتي الخارجي، حيث "كان هناك إجماع بين الأحزاب الديمقراطية في أوروبا الغربية على نقطة واحدة هي: أن العدوان العسكري من جانب الكريملين هو خطر حقيقي"[1].

ثانياً: التفوق النووي الأمريكي لردع القوة التقليدية السوفياتية: ففي حين كانت قوات الاتحاد السوفياتي تفوق المليون جندي، لم يكن لدى أوروبا الغربية سوى 600 ألف جندي، لذلك فقد كان على الولايات المتحدة تحقيق التوازن، بامتلاكها ما يقارب 300 قنبلة نووية في حين قام السوفيات بأولى تجاربهم سنة 1949، "ومن هنا افترض أعضاء منظمة الحلف أن الأسلحة النووية، تستطيع ضمان الأمن العسكري لأوروبا الغربية في المستقبل المرئي"[2].

ثالثاً: دور القوة الاقتصادية الأمريكية في الدفاع الأوروبي: فبعد الحرب العالمية الثانية، كان الاقتصاد الأمريكي يشكل قسماً هاماً من الاقتصاد العالمي، عكس أوروبا التي لم يسمح وضعها الاقتصادي بتخصيص ميزانية للدفاع التقليدي، لذلك فقد كان يجب تعويض الفراغ الناتج عن تقليص دول أوروبا الغربية لقواتها العسكرية، "وكان من نتيجة ذلك أن تقدمت الولايات المتحدة لسد الثغرة، ونشرت ما يزيد عن 435 ألف جندي في أوروبا بحلول عام 1953، وأنفقت أكثر من 60 بليون دولار بأسعار 1987"[3].

---

[1] ريشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 211.

[2] نفس المرجع . ص 212.

[3] نفس المرجع . ص 212.

رابعاً: تركيز التهديد السوفياتي على أوروبا الغربية: في سنة 1949 لم يكن الاتحاد السوفياتي يملك القدرات العسكرية الاستراتيجية، التي تمكنه من القيام بعمليات هجومية ضد الولايات المتحدة، أو مناطق نفوذها البعيدة عن الحدود السوفياتية، وهو ما كرس الاعتقاد لدى الدول الأوروبية بأن أي تحرك عسكري سوفياتي سوف يكون موجهاً نحو أوروبا الغربية، ومنه "صار التهديد مقتصراً على أوروبا وحدها، وأصبحت الحاجة ماسة للرد عليه من أوروبا"[1].

وعلى ذلك فإن حلف شمال الأطلسي كان أحد أهم الآليات المجسدة لهذه الفرضيات، ومنه حماية الأمن الأوروبي ضد أي خطر سوفياتي محتمل، خاصة بعد التوتر الذي ميز العلاقات الثنائية إثر الأزمات المرتبطة بمصير ألمانيا.

بالاعتماد على الفرضيات السابقة، يمكن التعرف على ملامح استراتيجية الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي. فدول أوروبا الغربية لم تكن تملك القدرة على امتلاك قوات نووية وطنية مستقلة، خاصة قبل بداية التوجه النووي الفرنسي في عهد الجنرال ديغول *C. De Gaulle*، لذلك فقد كانت الولايات المتحدة تتولى جزءً من أعباء الدفاع بالنيابة عن دول أوروبا، التي وجهت جهودها نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فالأمن الأوروبي كان يعتمد ليس فقط على القدرة الأمريكية على مواجهة أخطار الهجوم النووي السوفياتي، بل كذلك على مواجهة أخطار الحروب التقليدية، المعتمدة على القوات التقليدية.

إضافة إلى ذلك فقد "وفر الحلف الذي تم من خلاله الإعلان عن الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا، وإعطائها الشرعية بموافقة الدول الأوروبية العضوة، حيث كرس مبدأ تقاسم الأعباء، الذي يمكن الولايات المتحدة من إقناع الأوروبيين بتقاسم مسؤولية الدفاع المشترك"[2].

كانت أولى الخطوات المتخذة في إطار الدفاع عن أوروبا الغربية، مواجهة القوة التقليدية لحلف وارسو، فبعد حالة الشك حول إمكانية توجيه الولايات المتحدة لضربات نووية ضد الاتحاد السوفياتي، واجه حلف الأطلسي اختلالاً في ميزان القوة في جانبه التقليدي بين الطرفين، وأهم الأمثلة على ذلك هو امتلاك حلف الأطلسي لـــ12 فرقة عسكرية فقط مقابل أكثر من 100 فرقة سوفياتية، كما أن الوضع الجغرافي للاتحاد السوفياتي كان يسمح له بتدعيم تلك الفرق بقوات إضافية، بينما تستغرق نفس العملية بالنسبة لأوروبا الغربية وقتاً أطول، نظراً للمسافة الفاصلة بين ضفتي الأطلسي، وهو ما عزز الاعتقاد لدى دول أوروبا الغربية بقدرة السوفيات على القيام بهجوم عسكري تقليدي ضدها عبر أوروبا الوسطى، وهذا الوضع تحديداً كان أهم محاور لقاء لشبونة في 25 فيفري 1950، الذي قرر من خلاله الأعضاء زيادة حجم القوات العسكرية التقليدية لحلف الأطلسي.

---

[1] نفس المرجع . ص 212.

[2] Reginald J . Harrison . Op . Cit . P 157.

كان تحقيق حلف الأطلسي نوعاً من زيادة القوة التقليدية بعد سنة 1952، بداية التوجه نحو استراتيجية دفاع تعتمد على الأسلحة النووية والاستراتيجية، ذات نزعة هجومية متأثرة بالاستراتيجية السائدة في الولايات المتحدة، المعروفة باسم "الانتقام الشامل"، وهذا ما جعل الدفاع عن أوروبا الغربية متفقاً مع الفرضية الثانية من "فرضيات الأمن الأوروبي"، كما أصبح أكثر وضوحاً، من خلال المزج بين القوات التقليدية للدول الأوروبية والقدرات النووية الأمريكية، وهو ما عرف باسم "الدرع والسيف" حيث "ترجمت استراتيجية الانتقام الشامل الأمريكية، التي بلورها كاتب الدولة الأمريكي للخارجية جون فوستر دالاس في جانفي 1954، في إطار حلف الأطلسي إلى مفهوم السيف والدرع، فالقوات التقليدية توفر الحماية المؤقتة على شكل درع، بينما تضرب القوات النووية مختلف الأهداف العسكرية في ميدان المعركة حتى منطقة الأورال (السيف)"[1]، وهو ما تجسد عملاً في تزويد دول أوروبا الغربية العضوة في حلف الأطلسي، بصواريخ تكتيكية متوسطة المدى.

بالرغم من دور هذا التصور الذي ساهم في زيادة قدر الشعور بالأمن لدى الأوروبيين، إلاّ أنه بالمقابل شكل أحد أهم مشاكل الدفاع والأمن في أوروبا الغربية في إطارها المزدوج، أي حلف الأطلسي والعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى العموم فقد شكل مفهوم "السيف والدرع" مضمون ما يعرف بالاستراتيجية الأطلسية *Atlantic Starategy* والتي قامت على مبدأ "تدعيم القوة التقليدية لدول أوروبا الغربية بالقوة النووية الأمريكية، أي تقسيم عبئ الدفاع العسكري عن كتلة الأطلسي إلى شقين: المشاركة بالأسلحة التقليدية وتتولاها أوروبا الغربية، والمشاركة بالأسلحة النووية وتتولاها أساساً الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وبالنظر إلى متغير الأسلحة النووية، والذي كان من اختصاص الولايات المتحدة، فإن مختلف المسائل التي ارتبطت بهذا المتغير -الأسلحة النووية- كان متأثراً بصفة مباشرة بالتغييرات التي شهدتها العقيدة الاستراتيجية للولايات المتحدة. فاستراتيجية الانتقام الشامل ارتكزت على الانتقام العنيف باستعمال الأسلحة النووية بشكل مكثف إذا بادر السوفيات بسلوكات عدوانية تهدف إلى تغيير الوضع القائم لصالحهم، وهو ما كان يعزز الاعتقاد لدى الحلفاء الأوروبيين بأن أوروبا أكثر أمناً بتوفر الغطاء النووي الأمريكي، أي أن استراتيجية الدفاع الأوروبية كانت قائمة كغيرها من العلاقات الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، على الردع النووي *Nuclear Deterrence* الذي وفره الأمريكيون، وفقاً لفرضيات الأمن الأوروبي، القائمة على التوازن بين القوة التقليدية السوفياتية والقوة النووية الأمريكية، قبل أن تتعرض هذه الاستراتيجية للانتقاد والمراجعة من طرف الإدارة الأمريكية ابتداءً من سنة 1954 وخصوصاً

---

1 Philippe Moreau Defarges . Problèmes stratégiques contemporains . Op . cit . P 128.

2 إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 194.

سنة 1956[1]. وكان من نتائج ذلك التخلي عن استراتيجية الانتقام الشامل، وتعويضها باستراتيجية بديلة، ساهم في وضعها رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأمريكي الجنرال ماكسويل تايلور *M. Taylor* وهي استراتيجية الاستجابة المرنة *Flexible Respense*، القائمة على امتصاص مفعول الهجوم السوفياتي، وتبني رد الفعل المتدرج بالاعتماد على الحروب المحدودة، من أجل تفادي الآثار المدمرة للحرب النووية الشاملة التي تبنتها الاستراتيجية السابقة، مع تصعيد رد الفعل حسب طبيعة الاستجابة السوفياتية.

هذا التحول "دفع إلى السطح مرة أخرى بأهمية وجود قوة تقليدية ضخمة كركيزة ضرورية لنظام الردع الأطلسي، بدلاً من التركيز كما حدث في السابق على القوة النووية بشكل يكاد يكون مطلقاً"[2]، لذلك ساد الاعتقاد أن مفهوم الحرب المحدودة *Limited War* التي تضمنتها استراتيجية الاستجابة المرنة، هي الوسيلة التي ستعتمدها الولايات المتحدة كأسلوب لإدارة أية مواجهة محتملة مع الاتحاد السوفياتي، وعليه فإن أوروبا ستكون ميداناً لتلك المواجهة، وهو ما خلق نوعاً من التشكيك في مدى فعالية حلف الأطلسي كإطار للأمن والدفاع الأوروبيين، نظراً لاقتناع بعض الدول الأوروبية -على رأسها فرنسا- بأن الولايات المتحدة غير مستعدة للمخاطرة بحرب قد تتحول إلى حرب شاملة لا يمكن التحكم فيها مع الاتحاد السوفياتي، إلاّ إذا تعرضت هي نفسها لهجوم سوفياتي.

بالرغم من ذلك فقد وفر حلف الأطلسي إطاراً دفاعياً لأوروبا الغربية، يعتمد على مفهوم "المظلة النووية" التي كانت -من الناحية الاصطلاحية على الأقل- أكثر من الوعد باستعمال الأسلحة النووية ضد الاتحاد السوفياتي، بل "الاستعمال المحتمل للأسلحة النووية من طرف الولايات المتحدة لحماية أوروبا الغربية"[3]. فالولايات المتحدة لا تستطيع المخاطرة باتخاذ إجراءات دفاعية/عسكرية خارج مجالها الإقليمي، إلاّ إذا توفر لذلك الغرض إطار مقبول، وهو ما وفره حلف الأطلسي منذ نشأته سنة 1949، فالاستخدام الأحادي الجانب للقوة العسكرية حتى من أجل أغراض دفاعية صرفة، لم يكن يلاق التأييد من طرف الرأي العام الأوروبي -نظراً لتجربة الحرب العالمية-، لذلك كان الحلف حسب الخطاب الرسمي يمثل الأداة المجسدة لمفهوم "الدفاع الشرعي عن النفس" ضد أي اعتداء خارجي، فالطابع الجماعي للحلف من شأنه إزالة مأزق الأمن في علاقات دول أوروبا الغربية، وبالتالي منع تكرار تجربة الحرب العالمية الثانية.

---

[1] بدأت أول مشاكل هذه الاستراتيجية مع حرب الهند الصينية، حيث دعم الاتحاد السوفياتي والصين الثوار الفيتناميين ضد القوات الفرنسية، وهو ما اعتبره الفرنسيون مبرراً كافيا لوضع استراتيجية الانتقام الشامل حيز التنفيذ، على أساس أن هذا الدعم هو سلوك عدواني ضد فرنسا وهي حليف للولايات المتحدة. وفي سنة 1956، 1957 دخلت الصواريخ العابرة للقارات إلى الترسانة العسكرية السوفياتية التي لا تسمح من الناحية العسكرية تنفيذ الانتقام الشامل لأن الولايات المتحدة فقدت تفوقها الاستراتيجي نسبياً.

[2] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 194.

[3] Philippe Moreau defarges . Problèmes stratégiques contemporains . Op . Cit . P 131.

كما أن "المكانة الرفيعة التي مُنحت للأسلحة النووية من طرف الغرب، كانت أكثر من خيار استراتيجي، فالذّرة وفرت دفاعاً عقلانياً من جهة الكلفة والمخاطر على السكان"[1]، فقد كانت الأسلحة النووية توفر قدراً هاماً من الشعور بالأمن لدى الأوروبيين حتى في حالة عدم استعمالها، بل أن عدم استعمالها في الحقيقية هو ما كان يوفر الأمن لأوروبا الغربية، فمخاوف هذه الأخيرة كانت ناتجة أساساً من التخوف من هجوم سوفياتي على أوروبا الغربية أولاً، ثم من استعمال الولايات المتحدة لأسلحة نووية متوسطة وقصيرة المدى، أي أنها ستضرب أهداف عسكرية سوفياتية في أوروبا. وهو ما يعني أن الاتحاد السوفياتي سيرد على الضربات الأمريكية بضرب أهداف أوروبية، "فإذا حدث الهجوم السوفياتي فعلاً بالأسلحة التقليدية، فإن الأوروبيين لا يحبذون الرد النووي بأي شكل ما لم يقتنعوا بأن استجابة نووية محدودة ستؤدي بشكل سريع إلى خلق إحساس لدى الطرفين بضرورة وقف الحرب دون دمار، أو بدمار قليل تسببه الأسلحة النووية، وبمعنى آخر فإن الأوروبيين يفضلون الاعتماد على الردع حتى لا تكون هناك حرب على الإطلاق"[2]، وهو الموقف الذي حاولت الدول الأوروبية تجسيده من خلال مطالبتها بالرقابة المشتركة على الأسلحة النووية، والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن استعمالها، حتى وإن تعلق الأمر بأسلحة نووية تكتيكية متوسطة أو قصيرة المدى، فالفرضية السائدة هي أن "استخدام الولايات المتحدة للأسلحة التكتيكية لإشعار السوفيات بأن الأمريكيين على استعداد عند الضرورة لاستخدام الأسلحة النووية، ستكون نتيجة ذلك -مهما زُيّن هذا الحل- على حساب أوروبا الغربية، لأن السوفيات سيردون بضرب أوروبا الغربية"[3].

من خلال ما سبق نجد أن حلف شمال الأطلسي، كان إطاراً أساسياً للدفاع والأمن الأوروبيين، بتوفير آليات مشتركة للدفاع بين الجانب الأمريكي والأوروبي على أساس تضامني، فالوضع العسكري القائم في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانتشار القوات التقليدية للاتحاد السوفياتي في شرق ووسط أوروبا كان يهدد أمن الدول الأوروبية، التي شهدت من الناحية الداخلية صعود الأحزاب ذات الاتجاه اليساري أو الشيوعي، مثل ما حدث في فرنسا على سبيل المثال، التي سيطر فيها الحزب الشيوعي سنة 1945 على مجموعة من الوزارات الحساسة منها وزارة الدفاع، وهذه العوامل كانت تعني أنه ليس للدول الأوروبية الوقت الكافي من أجل التفكير في حقيقة وجدية هذا التهديد.

لذلك فإن معاهدة بروكسل 1948، وإنشاء حلف الأطلسي على أساسها تشكل خطوة وقائية للدفاع عن أوروبا بشكل موحد، حيث يقول لورنس مارتن *L. Martin* أن "الأمن الأوروبي في عالم ما بعد الحرب الثانية، ارتكز في أساسه على ضمانات الحماية الأمريكية، وعلى عكس ما هو شائع، فإن

---

[1] Ibid . P 128.

[2] روبرت بالتغراف . جيمس دوفرتي . مرجع سابق . ص 253.

[3] نفس المرجع . ص 254.

المقصود بهذه الحماية لم يكن مجرد الدفاع عن أوروبا بالغربية بالأسلحة النووية الأمريكية وحدها، وإنما كان باستخدام قوة الردع الأطلسية كلها، من نووية وتقليدية، ضد أية محاولة لتهديد أمنها أو لتغيير الواقع الإقليمي فيها بالقوة المسلحة"[1].

المبحث الثالث: مشاكل الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي:

بالرغم من كون حلف الأطلسي قد وفّر إطاراً للأمن والدفاع الأوروبيين، إلاّ أنه كان كذلك في مراحل لاحقة إطاراً -أو مصدراً لبعض المشاكل- التي واجهت الاستراتيجية الأوروبية للدفاع والأمن، والتي كانت -أي مشاكل الدفاع- أحد مظاهر التحول في العلاقات الأوروبية الأمريكية، خاصة في الفترات التي شهدت انخفاضاً نسبياً في حدة التوتر بي ن الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية. فقد ذهب البعض إلى الافتراض بأن تفاقم هذه المشاكل كان يهدد بقاء حلف الأطلسي، وهو حسب هذه الافتراضات الهدف الذي يحاول الاتحاد السوفياتي تحقيقه.

يمكن الحديث عن المشاكل التي واجهت الدفاع الأوروبي في إطار حلف الأطلسي، من خلال مجموعة من المحاور، وهي المشاكل ذات الطبيعة العسكرية، أو الاستراتيجية، والمرتبطة بالطريقة التي يتم بواسطتها التخطيط، واستعمال الأسلحة النووية، أو الاستراتيجية. ثم المشاكل المرتبطة بالجوانب الاقتصادية للدفاع، أي تمويل مختلف أنشطة الحلف، والطريقة التي يتم بها توزيع الأعباء بين الطرفين (الأوروبي والأمريكي)، وكذلك حجم الأعباء التي يتحملها كل طرف. وأخيراً تلك المرتبطة بالتكامل الأوروبي، والمنافسة الأوروبية الأمريكية في مختلف المجالات، إضافة إلى إحياء المطالب الأمريكية بإعادة النظر في تقسيم الأعباء.

المطلب الأول: المشاكل العسكرية (الاستراتيجية):

ارتبطت هذه المشاكل بالأسلحة النووية، وبشكل خاص بجملة من الأسئلة كانت تختلف الإجابات عنها حسب مصالح الدول، وإدراكها للوضع السائد. وهذه الأسئلة هي: من يملك الأسلحة النووية؟ من يستعملها؟ متى؟ وبأية طريقة؟ وباختلاف الإجابات عن هذه الأسئلة نتجت مشاكل ذات طبيعة عسكرية، كانت في جملتها تعبر عن واقع تريد بعض الدول الأوروبية فرضه على الميدان، والذي اختلفت مصادره من الرغبة في استعادة المكانة مقدمة الدول في العلاقات الدولية، أو التخلص من تبعات الحرب العالمية الثانية.

منذ تبني الفرضية القائلة بالعجز الأوروبي عن مواجهة الأخطار النووية السوفياتية، وضرورة تحمل الولايات المتحدة لهذه المهمة، كان لزاماً عليها توفير عنصر الردع النووي، وهو ما شكل بداية للنقاش

[1] إسماعيل صبري مقلد:"الدفـــاع عن أوروبا الغربية" . (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 50 أكتوبر 1977) . ص 212.

حول استخدام الأسلحة النووية في الدفاع عن أوروبا الغربية. حيث يرى الاستراتيجيون أن "للردع فعاليته من زاوية المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين...ويمكن القول أن الردع يحول إلى حد بعيد دون شن هجمات مباشرة أو استراتيجية من قبل الدولتين ضد أراضي وقوات أي منهما، غير أن الأدبيات الاستراتيجية بدأت تولي اهتماماً كبيراً بالمشكلة الأكثر صعوبة، وهي شمولية الردع للحلفاء، ليحول دون تعرضهم للهجوم، فمثلاً أصبح الاهتمام لدى الكتاب الأمريكيين والأوروبيين الغربيين، حول مدى الاعتماد الأوروبي على الردع الأمريكي، لمنع هجوم سوفياتي على الدول المنظمة لحلف شمال الأطلسي"[1]. فتوسيع الردع إلى أوروبا الغربية كان حافزاً للدول الأوروبية من أجل المطالبة بإعادة النظر في وضع الأسلحة النووية المشكلة للجزء غير التقليدي في الاستراتيجية الأطلسية، حيث طالب الجنرال ديغول بضرورة إنشاء قوات نووية وطنية.

بالرغم من أن الآراء الفرنسية لم تحصل على استجابة واسعة، إلاّ أن النقاش حول هذه المسألة أخذ في التعمق، حيث طالبت الدول الأوروبية العضوة في حلف الأطلسي -انطلاقاً من مبدأ المشاركة- بضرورة إشراكها في امتلاك أسلحة نووية، وكذلك مشاركتها في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة باستعمالها. فتوجه الحلف نحو استخدام أسلحة نووية تكتيكية أو متوسطة المدى في أوروبا، وبالرغم من أنه سمح لبعض الدول الأوروبية بالمشاركة في امتلاك أسلحة فوق تقليدية، إلاّ أنه زاد من تخوفها من إمكانية تحولها إلى أهداف سوفياتية، حيث تفاقمت هذه المشكلة مع تطوير الاتحاد السوفياتي لمنظومته الصاروخية الهجومية والدفاعية، التي زادت في درجة الاختلال الاستراتيجي بينه وبين الولايات المتحدة.

لذلك فقد كانت مسألة امتلاك أو الإشراف على الجانب النووي من الدفاع الأوروبي، أحد مصادر مشاكل الدفاع عن منطقة الأطلسي، "فدول أوروبا الغربية كانت تعتقد أن الدفاع عن منطقة الأطلسي هي مسؤولية مشتركة بينها وبين الولايات المتحدة، وأن أية حرب نووية استراتيجية ضد الاتحاد السوفياتي، سوف تشمل الطرفين الأوروبي والأمريكي معاً، ومن ثم فإنه لم يكن من المعقول بالنسبة لها أن تترك مسؤولية استخدام الأسلحة النووية، التي يرتبط مصيرها بها بيد الرئيس الأمريكي وحده، فضلاً عن أن اعتبارات المشاركة التي قام على أساسها تحالف الأطلسي، كانت تحتم من وجهة نظرها ضرورة إشراكها في سلطة اتخاذ القرار النهائي، المتعلق باستخدام هذه الأسلحة في الدفاع عن أمنها"[2]، وكان هذا الموقف كذلك تعبير عن الرغبة في ضمان حد معين من الأمن بعد التحول الذي طرأ على العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، أي الانتقال من استراتيجية الانتقام الشامل إلى الاستجابة المرنة، التي أعطت

---

[1] روبرت بالتغراف . جيمس دوفرتي . مرجع سابق. ص 250.

[2] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 473.

الانطباع لدى الأوروبيين بأن الولايات المتحدة لن تتورط في حرب شاملة مع الاتحاد السوفياتي، إلاّ إذا قام بمهاجمتها مباشرةً، وهو أمر كان مستبعد الحدوث، بعد تطور علاقات الدولتين بعد أزمة كوبا.

لقد أدى هذا الوضع إلى خلق حالة عدم ثقة بين أعضاء الحلف، وهذا ما جعل البعض يستنتج أن إبقاء أوروبا الغربية دولاً غير نووية كان هدفاً أساسياً للولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تكن مستعدة للمخاطرة بزيادة عدد الدول النووية، حتى ولو كانت من الدرجة الثانية. كما أن هذا الوضع يوفر سبباً في بقاء مراقبتها للمنطقة والحفاظ على توازن القوة السائد في النظام الدولي. إضافة إلى أن موافقتها على دعم المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية ***European Cummunity for Atomic Energy*** كان نتيجة حسابات "عقلانية" قامت بها الإدارة الأمريكية، "فقد وافقت الولايات المتحدة في 8 نوفمبر 1958 على تقديم المساعدة المالية، والخبرات التقنية، وتوفير اليورانيوم من أجل المنظمة الأوروبية للطاقة الذرية، في حين أن السبب من هذا الدعم...كان أن المنظمة لا تستطيع أن تكون قاعدة لصناعة عسكرية نووية مستقلة لإنتاج طاقة نووية للأغراض السلمية"[1].

من جهة ثانية، عرف الحلف مشكلة أخرى مرتبطة بالأسلحة النووية، وهي المجال الذي تغطيه هذه الأسلحة، أو أي هدف توجه ضده هذه الأسلحة؟. فقد كانت مرتبطة من الناحية التقنية بالتحول الذي عرفته العقيدة الاستراتيجية الأمريكية، فاستراتيجية الانتقام الشامل مثلاً كانت تعتمد في حالة قيامه بالعدوان، على توجيه ضربات نووية نحو العمق الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي. أما الاستجابة المرنة تعتمد على عدم اللجوء إلى الحرب النووية كرد فعل أولي، بل تكتفي بالحرب المحدودة التي يصاحبها تصعيد تدريجي يتوقف على طبيعة استجابة الاتحاد السوفياتي لرد الفعل الأمريكي، اعتماداً على أسلحة تقليدية أو تكتيكية أي أنها -نظرياً- ستبدأ في أوروبا.

نتجت حساسية الوضع الأمني الأوروبي عن ارتباطه بالموقف الأمني الأمريكي، والذي كان يعتمد في البداية على الردع النووي، لذلك فقد كان هذا الأخير أحد ركائز الأمن الأوروبي، غير أن ارتفاع نفقات الدفاع الأمريكي من جهة، وعدم عقلانية صيغة الردع التي احتوت عليها استراتيجية الانتقام الشامل -حسب التصور الأمريكي- كانا سبباً في تغير الاستراتيجية الأمريكية، وهو ما يخالف النظرة الأوروبية للدفاع، التي اعتمدت على ضمانات الردع النووي الأمريكي وفقاً للفرضيات السابقة، حيث كان يمثل أحد أكثر الخيارات "عقلانية" بكل المقاييس، فأوروبا الغربية لم تكن لها ميزانية دفاعية خاصة بالأسلحة غير التقليدية، لذلك فقد بحث الأوروبيون على استمرار الوضع القائم -استمرار المظلة النووية الأمريكية- بينما بحث الأمريكيون على بدائل أحسن من حيث التكلفة، أي تخفيض إنفاقها على الأسلحة النووية، من خلال تبني استراتيجيات عسكرية أخرى، لا تتطلب نفس حجم الإنفاق المالي.

---

[1] Reginald J. Harrison. Op. Cit. P 161.

من الناحية العملية كان الأمن الأوروبي -خلال فترة طويلة من الحرب الباردة- يتوافق من حيث متطلباته مع المفهوم النظري للردع، أي منع كل طرف من القيام بأعمال هجومية ضد الطرف الآخر، لذلك فهو يعني -أي أمن أوروبا الغربية- منع الحرب النووية بما في ذلك عدم المخاطرة بالقيام بحرب محدودة، لأن الثانية قد تكون من الناحية النظرية هي البديل الأحسن، لكنها من الناحية العملية لا تتلاءم مع المفهوم الأوروبي للأمن لأنها ممكنة الحدوث، عكس الحرب النووية الشاملة التي تتطلب من أجل حدوثها قدراً كبيراً من اللاعقلانية عند متخذي القرار، سواء في الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي، وبذلك لن تتعرض أوروبا وسكانها وقدراتها الصناعية إلى الخطر، أي أن الأمن في أوروبا الغربية هو أن لا تحدث حرب على الإطلاق سواء أكانت محدودة أم شاملة، الأمر الذي لم تستطع الولايات المتحدة تأكيده من خلال التغيرات المتلاحقة في استراتيجياتها العسكرية تجاه الاتحاد السوفياتي، من استراتيجية الانتقام الشامل، وصولاً إلى استراتيجية التدمير الثنائي المؤكد ***Metual Assured Destruction***[1]، التي كانت موضوعاً للجدل بين المؤيدين والمشككين، خاصة مع تطوير السوفيات لنظام دفاعي صاروخي مضاد للصواريخ الباليستيكية، رغم اعتبار بعض المحللين لذلك على أنه مجرد وهم أمريكي، حيث لم يحدث أي هجوم سوفياتي على الولايات المتحدة.

كانت التأكيدات الأمريكية حول عدم حاجة الدول الأوروبية إلى ترسانة نووية مستقلة عن المظلة الأمريكية، مصدراً لمشكلة جديدة تتعلق بالانتشار النووي، حيث توجهت بعض الدول إلى تكوين قواتها النووية الوطنية على غرار فرنسا وبريطانيا، الأمر الذي يهدد التوازن القائم، وفقاً للفرضية الأمريكية القائلة بأنه "إذا ما انتقلت عدوى إنشاء قوات نووية مستقلة إلى عدد أكبر من الدول الداخلة في الناتو، وإذا ما استطاعت هذه الدول أن تنتج الوسائل القادرة على نقل هذه الرؤوس إلى أهدافها البعيدة، فإن الأساس السياسي والعسكري للتعاون في الكتلة الغربية لابد وأن ينهار، وربما أدى ذلك إلى إجبار الولايات المتحدة على التخلي عن التزاماتها عن أوروبا الغربية"[2].

هذه المخاوف كانت نابعة كذلك من خطر حدوث حرب نووية يتسبب فيها طرف آخر من الدول الأوروبية، نظراً لتعدد الأهداف، ونظم التخطيط وقيادة العمليات، واختلاف إدراك الدول للتهديد، أي أن الاستقلال النووي الأوروبي في حالة حدوثه، سيُقِرّ وضع جديد مغاير للوضع السائد منذ تكوين الحلف.

---

[1] استراتيجية عسكرية أمريكية، تقوم على تعزيز القدرات العسكرية إلى أقصى حد ممكن، بحيث تسمح بالرد بالضربة الثانية على أي هجوم سوفياتي، بتدمير القدرات العسكرية والبنيات التحتية والمدن، وذلك نظراً لمحدودية القدرة على استهداف الصواريخ السوفياتية مباشرة، ومنه فإن الاتحاد السوفياتي لن يغامر بالضربة الأولى لأنه سيواجه دماراً كبيراً يمس القطاعات العسكرية والمدنية على حد سواء. أنظر: إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 191.

[2] نفس المرجع . ص 474.

كبديل للقوات النووية الوطنية، طرح الجنرال لوريس نورستاد *L. Norstade* -القائد الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا- فكرة تحويل الحلف إلى قوة نووية، يعمل وفق مبدأ "القيادة الجماعية" في المجال النووي، أو التشغيل الجماعي للصواريخ. وفي الأخير تم طرح مشروع "القوة النووية متعددة الأطراف *Multilateral Force* (*MLF*)" 1965، بعد تصريح جون كندي سنة 1963، الذي جاء فيه أن سياسة الولايات المتحدة "تقوم على معارضة تحويل الموارد المتاحة لدول حلف الأطلسي نحو إنشاء قوات نووية وطنية مستقلة، فبالإضافة إلى عدم قيمتها من وجهة النظر الاستراتيجية، فهي تكبد حلفاءنا الأوروبيين تكاليف مالية لا طاقة لهم بها، وعلى هذا فنحن مواجهون بضرورة ما إذا كان حلفاؤنا الأوروبيون يرغبون في أن تكون لهم قوة نووية رادعة خاصة بهم، أو أن تزيد مشاركتهم الحالية في الرقابة على القوة النووية الرادعة لحلف الأطلسي"[1]. حيث نسب الأمريكيون إلى هذه الصيغة -التوفيقية- مجموعة من المزايا، أهمها التقليل من مخاطر الانتشار النووي خارج إطار الحلف، وكذلك حصول الدول الأوروبية على قدر أكبر من المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار الخاص باستعمال الأسلحة النووية، إضافة إلى توفير "ردع نووي أوروبي حقيقي"[2] في مواجهة الأخطار العسكرية الخارجية.

غير أن منتقدي هذا المشروع يردون بأن إقرار مبدأ الملكية الجماعية للأسلحة النووية، لا يطرح حلولاً لمشكلة الرقابة على استخدام الأسلحة النووية في إطار الاستراتيجية الأطلسية. إضافة إلى ذلك قلل الجانب الفرنسي من أهمية ومصداقية هذا المشروع، لأنه حسب فرنسا لا يتوافق مع متطلبات الدفاع الأوروبي لأسباب أهمها بقاء القرارات المتعلقة بهذه الأسلحة في يد الرئيس الأمريكي وحده، وكذلك عدم قدرة القوة النووية متعددة الأطراف على مواجهة التهديدات النووية السوفياتية، لأنها أقل من حيث الحجم من القوة النووية الفرنسية والبريطانية...إلخ. وبسبب الانتقادات التي واجهتها القوة النووية متعددة الأطراف، لم تتجسد ميدانياً، ومنه لم تستطع الولايات المتحدة من خلالها احتواء الرغبة الأوروبية في تكوين قواتها النووية الوطنية.

استمراراً للمخاوف الأوروبية من وقوع حرب محدودة تكون أوروبا ميداناً لها، ظهرت مشكلة جديدة، وهي مشكلة الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى المنتشرة في أوروبا بقسميها الشرقي والغربي أو "*Euromissiles*"، حيث قام الاتحاد السوفياتي بنشر صواريخ أرض-أرض *20* التي يبلغ مداها 3500 كم، وقادرة على حمل رؤوس متعددة، -تصل إلى ثلاثة رؤوس- وهي صواريخ لم تدخل في إطار اتفاقيتي الحد من الأسلحة الاستراتيجية "سالت" *Strategic Armes Limitation Talks*[3]، فقد كان من

---

[1] إسماعيل صبري مقلد:"الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي" . (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 5 جويلية 1966) . ص 38.

[2] استعملت الولايات المتحدة عبارة "ردع نووي حقيقي" لأنها اعتبرت أن القوات النووية الوطنية ستكون مجرد رمز وطني، لا يمكن الاعتماد عليها بشكل حقيقي في استراتيجية الدفاع عن أوروبا الغربية.

[3] اشتملت اتفاقيتي سالت فقط على ما يتعلق بالصواريخ التي لا يقل مداها عن 5500 كم.

المتوقع أن يقوم السوفيات بنشر 1200 صاروخ، "وهو ما يعني أنه عند انتهاء عملية نشر هذه الصواريخ، يمكن للسوفيات من الناحية النظرية ضرب 3600 هدف مختار"[1]، فقد كانت الصواريخ السوفياتية انطلاقاً من ذلك وسيلة لأداء ناجح لضربة أولى ضد أهداف غربية، وتدمير وسائل الرد النووي الأطلسية في أوروبا الغربية، وهذا يعني نظرياً أن أوروبا ستكون الهدف الأساسي الأول في أية مواجهة بين المعسكرين، -بالرغم من تراجع أخطار المواجهة العسكرية المباشرة- وهو ما زاد في حساسية العلاقات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث دفع ذلك إلى اتخاذ الأخيرة لإجراءات عسكرية تضمنت نشر صواريخ بيرشينغ *Pershing II* التي يبلغ مداها 1800 كم، وتزويد كل من بريطانيا وبلجيكا وهولندا بصواريخ يصل مداها إلى 2500 كم. إضافة إلى ذلك فقد استعملت الولايات المتحدة المساومة الدبلوماسية عن طريق اقتراح صيغة الصفر المزدوج[2] (أو صيغة الصفر مقابل صفر)، وهي الصيغة التي رفضها الاتحاد السوفياتي ثم قبلها قبيل نهاية الحرب الباردة.

المطلب الثاني: المشاكل الاقتصادية:

تتوافق حالة المشاكل الاقتصادية المصاحبة للدفاع والأمن الأوروبيين، مع ما سبقت الإشارة إليه في الآليات والأبعاد الاقتصادية للأمن. حيث تعلقت هذه المشاكل من جهة بالإنفاق العسكري (كآلية للأمن) وكذلك بالمشاكل التي حصلت في التوازنات الاقتصادية لبعض دول الحلف بسبب بعض الإجراءات العسكرية (كبعد للأمن).

لقد كانت نتائج الحرب العالمية الثانية -خاصة في جانبها الاقتصادي- أحد أهم أسباب الارتباط الدفاعي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، "فالسبب الذي حدا بالزعماء الأمريكيين، إلى اختيار تحمل نصيب غير متناسب من عبئ الدفاع عن أوروبا الغربية في السنوات التي تلت الحرب مباشرة، هو أن الأوروبيين أنفسهم لم يكونوا يملكون الموارد الاقتصادية اللازمة للقيام بذلك"[3]. وعليه فقد كان أمام الولايات خيار المساعدة الأوروبيين في الدفاع عن أوروبا الغربية، عن طريق:

أولاً: المساعدات غير المباشرة: وتمثلت في المخصصات المالية التي تضمنتها عملية الإنعاش الاقتصادي الأوروبي، بهدف جعل أوروبا الغربية قادرة على تحمل شؤون الأمن والدفاع لمنطقة الأطلسي بشكل عام، حيث جاء في الشق المخصص لأوروبا من "ميثاق الأمن المتبادل *Mutual Security Act*" سنة 1951 أن الهدف الأساسي لهذا الميثاق هو دعم أوروبا خارج إطار حلف الأطلسي

---

1 Pierre Milza . Les relations internationales de 1973 à nos jours . 1ère édition . (Edition Hachette . Paris 2001) . P 63.

2 هي صيغة طرحتها الولايات المتحدة، تعني تخلي الاتحاد السوفياتي عن صواريخه الموجهة نحو أوروبا (صفر سوفياتي)، مقابل تخلي الولايات المتحدة عن تزويد ألمانيا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا بالصواريخ (صفر أمريكي).

3 ريتشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 218.

من أجل "تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول المنطقة، ومنه إمكانية تحملها لمسؤوليات الدفاع"[1]، ومن بين المبادرات الداخلة في هذا الإطار نجد مشروع مارشال *Marshall plan*،...إلخ.

ثانياً: المساعدات المباشرة: تمثلت في الاعتمادات المالية التي خصصتها الولايات المتحدة لأوروبا الغربية، في شكل قروض أو مساعدات، كانت موجهة بصفة مباشرة نحو القطاعات الدفاعية، إضافة إلى الأسلحة والعتاد العسكري والمساعدة التقنية التي قدمتها الولايات المتحدة لأوروبا الغربية في إطار حلف الأطلسي.

بالرغم من أن هذا الوضع سمح لأوروبا الغربية بتركيز جهودها على إعادة البناء الاقتصادي، وخفف من أعبائها الدفاعية، إلاّ أنه كان أحد مصادر مشاكل الدفاع والأمن الأوروبيين. فمخصصات الدفاع الأوروبية كانت مرتبطة إلى حد كبير بحجم الإنفاق العسكري الأمريكي، الذي بدوره لم يكن مستقراً، حيث ارتفع من 13 مليار دولار للسنة المالية 1950/1949، إلى 22 مليار دولار للسنة المالية 1951/1950، إلى 44 مليار دولار للسنة المالية 1952/1951، ليصل خلال السنة المالية 1953/1952 إلى 52.6 مليار دولار[2]. (وذلك بسبب الحرب الكورية)، أي أن تغطية نفقات الدفاع الأوروبية كان يعتمد بشكل كبير على العلاقات بين المعسكرين، حيث تحكم ارتفاع درجة التوتر أو انخفاضها في حجم الإنفاق العسكر الأمريكي، ومنه أثر على ما يمكن أن تحتويه الميزانية الدفاعية الأمريكية من ميزانية فرعية تخص أوروبا الغربية.

وفي تحليل مساهمة الولايات المتحدة في تحمل الأعباء الاقتصادية للدفاع الأوروبي، يبرز لنا عامل آخر ذو طبيعة حكومية، يتمثل في ترتيب الحزب الحاكم في الولايات المتحدة للأولويات، فالحزب الجمهوري عادة ما يهتم بقضايا السياسة الخارجية والإنفاق العسكري. نظراً لتشكله من النخب الاقتصادية، بما فيها المهتمة بالصناعة العسكرية -المركب الصناعي العسكري- لذلك فإن الارتباطات الخارجية -المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى- وكذلك ميزانية الدفاع تشكل النسبة الأكبر من الميزانية العامة للدولة، عكس الحزب الجمهوري الذي غالباً ما يهتم بالسياسة أو القطاعات الاجتماعية، التي تحصل على النسبة الأكبر في الميزانية، على حساب الارتباطات الخارجية والإنفاق العسكري، ويمكن أن نلاحظ هذا الوضع بشكل أوضح عندما يستند الحزب الحاكم إلى أغلبية برلمانية، ومنه فإن المساعدات الاقتصادية الموجهة للدفاع عن أوروبا الغربية (كالتزام خارجي) كانت تخضع لنفس القاعدة، على أساس أن تلك المساعدات كانت جزءً من ميزانية الدفاع الأمريكية.

غير أن هذه الفرضية لا يمكن مع ذلك إثباتها بشكل قاطع في ظروف الحرب الباردة، حيث كان الإنفاق على شؤون الدفاع حاجة اجتماعية، لأنه ارتبط بشكل مباشر بالأمن الوطني في مواجهة

---

[1] Henry Steele Commerger . Op . Cit . P 526.

[2] أنظر: Yves-Henrie Nouailhat . Op . Cit . p183

الأخطار الخارجية، والتي كانت أوروبا الغربية أحد أسسه، وهو ما شكل أحد مواضيع الإجماع في الولايات المتحدة، سواء أكان الحزب الحاكم جمهورياً أم ديمقراطياً.

من جهة ثانية كانت مساهمة الولايات المتحدة في نفقات الدفاع الأوروبي، ضرورة أملتها الأوضاع الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث اهتم الأوروبيون بإعادة البناء الاقتصادي، أي أن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية كانت تتعارض مع زيادة الإنفاق العسكري للدول الأوروبية، سواء في إطار السياسة الدفاعية الوطنية أو في إطار حلف الأطلسي، "فالدول الغربية هي دول ديمقراطية ليبرالية، وكل سياسة دفاعية لا يجب فقط أن تكون مقبولة من طرف الشعب، بل كذلك ألاّ تكون متعارضة مع أولويات المجتمع"[1]، ومنه فإن الدول الأوروبية لا يمكنها إهمال المشاكل الناجمة عن مخلفات الحرب العالمية، لصالح الإنفاق العسكري، فترتيب الأولويات لتلك المرحلة كان يدفع إلى خيار تقليص حجم القوات المسلحة في العديد من الدول الأوروبية، والاعتماد على الحماية العسكرية الأمريكية من خلال معاهدات الدفاع الثنائي، وفي إطار حلف الأطلسي.

إضافة إلى هذه الصعوبات، فقد أدت رغبة بعض الدول في اكتساب قدرات عسكرية استراتيجية إلى مشاكل اقتصادية كبيرة، التي أدت بدورها إلى اضطرابات داخلية، مثل الحالة الفرنسية التي تسبب إصرارها على تكوين القوة النووية الوطنية، إلى انخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي، واختلال اقتصادي كبير، نتج عنه عدم استقرار داخلي أنهى حكم الجنرال ديغول.

أدّى التحسن النسبي للوضع الاقتصادي لدول أوروبا الغربية، إلى فتح النقاش حول تقاسم أعباء الدفاع عن منطقتي الأطلسي وأوروبا الغربية، ومطالبة الولايات المتحدة من حلفائها الأوروبيين زيادة حجم مساهمتهم. حيث رأى الجانب الأمريكي أنه "بالنظر إلى العجوزات الحكومية الكبيرة للولايات المتحدة، لم تعد في وضع يطوّع لها أن تلتقط الجزء الأكبر من قائمة الحساب حتى تبقى جيوش حلف وارسو على الناحية الأخرى"[2]. في حين اعتبر الأوروبيون -خاصة فرنسا- أن هذا الوضع هو جزء من الاتفاق الأوروبي الأمريكي حول تقاسم الأعباء الذي أقره الطرفان خلال مسار تكوين حلف الأطلسي.

ظهرت هذه المشاكل إلى السطح بعد وضع الحلف لأهدافه الأولى من أجل تدارك العجز في القوات التقليدية أمام الاتحاد السوفياتي، خلال مؤتمر الحلف في لشبونة سنة 1952، أين اعتبر البعض أن "عدم تحقيق الأهداف المحددة في لقاء لشبونة، بيّن أن أحد المشاكل الأساسية لحلف الأطلسي كان يتمثل في تمويله، ومنه تقاسم الأعباء بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فالأولى عرفت ابتداءً من الستينات مشاكل في ميزان المدفوعات، والثانية فقد لحقت بالولايات المتحدة (اقتصادياً) لكنها تتهرب من زيادة

---

[1] Philippe Moreau defarges . Problèmes stratégiques contemporains . Op . Cit . P 127.

[2] ريتشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 217.

جهودها"[1]. فقد كان الارتباط الاقتصادي بين الطرفين، يعني أن أي تغيير على مستوى الاقتصاد الأمريكي يؤثر بشكل مباشر على الدفاع الأوروبي. وانطلاقاً من حجم الإنفاق المتزايد في الولايات المتحدة على الدفاع والمساعدات الخارجية، فقد حدث اختلال كبير على مستوى ميزان المدفوعات الأمريكي، وهو ما خلق تياراً في الولايات المتحدة يدعو إلى تقليص حجم الارتباطات الاقتصادية والعسكرية الخارجية، حيث اعتبر أن ذلك عبئ إضافي على كاهل الاقتصاد الأمريكي.

اعتماداً على ذلك فقد ساد الاعتقاد بأن "العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي يوضح حقيقة هامة، وهي أن الالتزامات الدولية الأمريكية تزيد عن إمكاناتها بصفة مستمرة، مما يتحتم معه إعادة تخطيط هذه الالتزامات، والبحث عن التضحية بأهمها، وهي النفقات العسكرية...ويقتضي الأمر الحد من نفقات تسليح الجيوش الحليفة التي أصبحت -بحكم الاستراتيجية الحديثة- لا تشكل أهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب"[2]. وهذا في محاولة لوضع أوروبا أمام أمر واقع، من أجل الاختيار بين تحمل مسؤوليتها في الحلف أو التعرض لخطر الاحتواء السوفياتي.

ويستند هذا الاتجاه في هذا الطرح على المقارنة بين حجم الإنفاق على الدفاع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، ففي سنة 1970 بلغ الدخل القومي الأمريكي حوالي 977 مليار دولار، ومثلت ميزانية الدفاع حوالي 8% أي 78 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الدخل القومي لأوروبا الغربية في نفس السنة 660 مليار دولار، في حين أن إنفاقها العسكري مثل فقط 3.7% أي 24 مليار دولار[3].

كانت المشاكل الاقتصادية التي واجهت حلف الأطلسي، ومنه استراتيجية الدفاع عن أوروبا الغربية، ذات تأثير كبير على العلاقات الأوروبية الأمريكية، خاصة مع بداية مسار التكامل الاقتصادي الأوروبي، كما أثرت كذلك على خيارات الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تولي اهتماماً أكبر بآسيا والشرق الأوسط على حساب أوروبا، أي تهديد بقاء الإجماع الأوروبي الأمريكي حول مختلف قضايا علاقات شرق غرب، أو حتى تهديد بقاء الحلف الذي يربط بين الطرفين. حيث يشير الموقف الأمريكي إلى "أنه في الوقت الذي تصاعدت فيه قوة أوروبا الاقتصادية، وزاد مستوى ثرائها المادي بدرجة هائلة، أصبحت أكثر اعتماداً على الحماية التي تكفلها لها القوة الأمريكية، و لم تحاول أوروبا أن تغير من مسلكها غير الطبيعي هذا، حتى مع إدراكها أن هناك مشكلات اقتصادية، واستراتيجية، وسياسية ملحة، تدفع الولايات المتحدة إلى ضغط التزاماتها في الناتو، ومثل هذا التخاذل الأوروبي الواضح وغير المبرر... يؤدي إلى تدمير علاقات الثقة والتعاون المتبادل بين الطرفين، وتثير أقوى الشكوك

---

[1] Philippe Moreau defarges . Problèmes stratégiques contemporains . Op . Cit . P 146.

[2] عادل محمد شكري:"المساعدات الخارجية الأمريكية وأزمة المدفوعات" (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 7 . جانفي 1966) . ص.ص 140.139.

[3] أنظر: كاظم هاشم نعمة . العلاقات الدولية . ج1 . (جامعة بغداد . بغداد 1979) . ص 231.

حول مستقبل التحالف، عندما تتحول أمريكا عنه إلى التركيز على أمنها ومصالحها الذاتية في إطار علاقات الوفاق التي تحرص على توثيقها وتطويرها مع الاتحاد السوفياتي"[1]، غير أن هذا الرأي لا يعبّر عن استعداد الولايات المتحدة من الناحية العملية لجعل أوروبا الغربية مجالاً لنفوذ الاتحاد السوفياتي، حتى وإن ظهرت أهمية بعض المناطق الأخرى للتوازن الاستراتيجي بين المعسكرين، وكذلك بداية التقارب مع الصين. كما أن هذا الوضع لم يكن يعبر عن رغبة أمريكية في التخلي عن مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية، بل كان استجابة لتوجه الاتحاد السوفياتي نحو توسيع نطاق المواجهة.

المطلب الثالث: المشاكل المتعلقة بالتكامل الأوروبي:

كانت تفسيرات الأكاديمية لعملية التكامل الأوروبي مختلفة، لكن أكثرها تحقيقاً للإجماع هو ذلك القائل بأن هذا التكامل يمثل آلية لوقف أية محاولة لاختراق أوروبا الغربية عسكرياً، اقتصادياً، إيديولوجياً...إلخ. لذلك يمكن اعتباره جزءً من آليات الأمن الأوروبي، لهذا لعبت الولايات المتحدة دوراً مدعماً لهذا التكامل، وهو ما أقام عليه أميتاي إيتزيوني *A. Etzioni* فرضياته حول دور النخب الخارجية المؤثر على عملية التكامل[2].

عملياً كان التكامل الأوروبي نتيجة لتقاسم الأعباء بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، حيث كان على أوروبا الاهتمام بإزالة آثار الحرب العالمية الثانية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وهي العملية التي لعبت فيها الولايات المتحدة كذلك دوراً كبيراً، فقد كان الهدف الأساسي هو إيجاد أرضية من المصالح المشتركة يتم تحقيقها بصفة جماعية، وهو ما من شأنه منع عودة الصراع إلى أوروبا. إضافة إلى مساهمة ذلك في جعل أوروبا الغربية قوة اقتصادية، يمكنها ضمان قدر معين من الرفاهية لشعوبها، قصد منع الاضطرابات الاجتماعية، التي تحركها الأحزاب الثورية بدعم من الاتحاد السوفياتي.

بالرغم من كون التكامل الأوروبي يمثل أحد ركائز الاستراتيجية الدفاعية لأوروبا الغربية، إلاّ أنه كان مصدراً لجملة من المؤثرات السلبية التي هددت بقاء حلف الأطلسي، والناتجة عن:

* الإصرار الأمريكي على إعادة النظر في التوزيع القائم للأعباء بين دول الحلف.
* التنافس الأوروبي الأمريكي في مختلف المجالات (خاصة في المجالات التجارية والاقتصادية) الناتج عن انتشار التكامل.

لقد كان الهدف الأمريكي من تشجيع عملية التكامل، هو جعل أوروبا الغربية جبهة موحدة، "وبالطبع فإن أوروبا الموحدة التي تشجع الولايات المتحدة على قيامها هي التي تظل على تحالفها معها

---

[1] إسماعيل صبري مقلد: "الدفاع عن أوروبا الغربية" . مرجع سابق . ص 210.

[2] يعتبر إيتزيوني من خلال دراسته لعمليات تكاملية مختلفة، أن النخب الخارجية تلعب دوراً مساعداً إذا ما تطابقت مصالحها مع مصالح الدول، كما تلعب دوراً معيقاً في حالة العكس. أنظر: روبيرت بالتغراف . جيمس دوفرتي . مرجع سابق. ص 280.

في الناتو، وهي أيضاً التي تستطيع بقوتها الموحدة أن تخفف أعباء الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية في هذه المنظمة الدفاعية"[1]. أي أن تدعيم الولايات المتحدة لمسار التكامل الأوروبي كان مزدوج الهدف، فقد كان أحد آليات الأمن والدفاع في المنطقة الأطلسية، وجعل أوروبا في حالة اقتصادية تسمح لها بزيادة مساهمتها في حلف الأطلسي، وهو العامل -أي تحسن الحالة الاقتصادية لأوروبا- الذي زاد من الضغط الداخلي على الإدارة الأمريكية، من طرف مناصري تخفيض نفقات الدفاع والارتباطات العسكرية الخارجية[2]، مما يعني إعادة النظر في التقسيم القائم للأعباء بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، الذي فرضته أوضاع ما بعد الحرب العالمية. فالفرضية القائلة بأن القوة الاقتصادية الأمريكية قادرة على تحمل أعباء الدفاع عن أوروبا الغربية، بسبب عجز هذه الأخيرة عن ذلك، لم تعد ملائمة مع الأوضاع الاقتصادية لكل من الولايات المتحدة وأوروبا في فترة الستينات، أين أصبحت أوروبا عملياً قادرة على القيام بأعبائها الدفاعية، غير أنه مع ذلك فإن "أوروبا الغربية برغم قدرتها على القيام بذلك، فهي مازالت تساهم في نفقات الدفاع المشترك بأقل القليل، فالولايات المتحدة تنفق حوالي 7% من الناتج الإجمالي على الدفاع، في حين أن بلدان أوروبا الغربية لا تنفق إلاّ حوالي 3.5%...وليس من المبالغة في شيء أن نقول بعبارات مطلقة أن الأمريكيين ينفقون على الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الهجوم السوفياتي أكثر مما ينفقه الأوروبيون"[3].

لذلك فإن الهدف الأساسي للولايات المتحدة من تدعيمها للتكامل الأوروبي لم يتحقق، وفي المقابل لم يُظهِر الأوروبيون أية نية في زيادة إنفاقهم العسكري، وقد يكون ذلك ناتج عن مؤثرات تاريخية، أي أن استغلال القوة الاقتصادية الأوروبية في مجالات الدفاع والتسلح -حتى في شقه التقليدي- قد يعيد حالة عدم الاستقرار إلى أوروبا، كما أنها لم تكن ترغب -حسب البعض- في "التضحية" بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها من أجل الإنفاق على الدفاع، الذي كان حسب التقسيم السائد للأعباء في إطار حلف الأطلسي، من مهام الولايات المتحدة -حسب فرضيات 1949-.

كما أن الموقف الأوروبي لم يكن مؤيداً لنقل مسؤوليات الدفاع عن أوروبا الغربية إلى الدول الأوروبية، حتى لو وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، وهو مضمون تصريح مستشار ألمانيا الغربية ويلي برانت ***Willy Brandt*** (1969-1974) بأن "نقل مسؤولية حماية أمن أوروبا الغربية من الولايات المتحدة إلينا (دول أوروبا) يجب أن يتم على أساس محدود، فالذين يتصورون ببساطة أن

---

[1] إسماعيل صبري مقلد:"الدفاع عن أوروبا الغربية" . مرجع سابق . ص 211.

[2] يرى هذا الاتجاه أن المشاكل المالية الأمريكية ناتجة عن الالتزامات تجاه أوروبا الغربية، وتقليص هذه الالتزامات سيؤدي بالضرورة إلى تقليص حجم هذه المشاكل، وهو الأمر الذي تضمنه "مبدأ نيكسون" الذي نصّ على نقل الالتزامات الدفاعية الأمريكية تجاه حلفائها إلى هؤلاء الحلفاء أنفسهم. للتفصيل أنظر: إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 354.

[3] ريتشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 218.

أوروبا الغربية، بإمكانياتها الواسعة من الثراء المادي، تستطيع أن توفر الأساس الضروري لحماية أمنها دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، يتناسون أن المشاركة المالية التي تبذلها أوروبا الغربية داخل الحلف الأطلسي ككل، تمثل نسبة ضئيلة الحجم...ناهيك عن الاتجاه السلبي أو المعارض من جانب معظم دول أوروبا الغربية لزيادة أنصبتها ومشاركتها الحالية"[1].

من جهة ثانية كان للتكامل نتائج عكسية أخرى بالنظر إلى الأهداف الأمريكية، فقد تحول مساره من أحد أركان التحالف الأوروبي الأمريكي -متعدد الأبعاد- إلى عامل تنافس بين الطرفين، فالنجاح النسبي للتكامل الأوروبي، خلق أولويات ومصالح مختلفة عن تلك التي سادت خلال مرحلة تشكيل الحلف.

ففي المجال الاقتصادي كانت الولايات المتحدة غائبة عن السوق الأوروبية، كما أدى الرفض الفرنسي المتكرر لانضمام بريطانيا، ولأي مبادرات من شأنها خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية، إلى زيادة الحساسية بين الطرفين، خاصة مع تأثيرات السياسة الحمائية التي فرضتها أوروبا في المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة، أي أن "تكوين هذه السوق لم يؤد فقط خلق إلى موقف أوروبي موحد إزاء المشكلات التجارية والاقتصادية المختلفة، بل أدت كذلك إلى نوع من التصلب الواضح في موقف السوق من المفاوضات التي دخلت فيها طرفاً مع غيرها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التوصل إلى هذه السياسات الاقتصادية المشتركة بين دول السوق قد استغرقت جهداً ضخماً، ومن ثم فإن هذه دول لم تكن على استعداد لأن تضحي بالنتائج التي وصلت إليها، وأهمها وجود مناخ مشترك من الاتفاق حول القضايا ذات الصالح المشترك، في سبيل إرضاء الولايات المتحدة"[2].

أما من الناحية العسكرية لم تحاول الدول الأوروبية إيجاد آليات دفاعية مستقلة عن حلف الأطلسي، باستثناء فرنسا التي حاولت تشكيل منظمة دفاعية أوروبية، وتشكيل قوتها النووية الوطنية، لكنها بالمقابل لم تلتزم بزيادة مساهمتها في الحلف.

لذلك فقد شكل التكامل الأوروبي هيكل سياسي بين حكومي ذو مصالح متميزة إلى حد معين، وكذلك له مواقف مختلفة إزاء بعض القضايا الدولية (مثل تصفية الاستعمار، الشرق الأوسط،...إلخ)، وهو ما يمكن اعتباره بداية المنافسة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على المستوى الدولي، خاصة مع ظهور توجهات جديدة في السياسة الخارجية لبعض الدول الأوروبية، مثل التقارب الفرنسي الألماني، وكذلك توقيع معاهدة التعاون وعدم الاعتداء بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا الغربية في 12 أوت 1970، إضافة إلى التقارب الفرنسي مع دول شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي في عهد الجنرال ديغول. هذا ما

---

[1] إسماعيل صبري مقلد:"وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات" . (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 34 . أكتوبر 1973) . ص 54.

[2] نفس المرجع . ص 53.

يعني أن إدراك بعض الدول الأوروبية العضوة في حلف الأطلسي للبيئة الدولية قد اختلف عما كان عليه خلال الفترة 1945-1949، ومنه فقد كان على الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً إضافية من أجل الحصول على دعم الدول الأوروبية داخل الحلف، في بعض قضايا الحرب الباردة، أهمها التدخلات العسكرية الخارجية.

إذاً فبداية إحساس الأوروبيين بتعارض المصالح بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وتشكيكهم في جدية الخطر السوفياتي، جعل من الصعب الحفاظ على وحدة المواقف، فعدم دعم الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا وفرنسا في حرب السويس سنة 1956، جعلهما تخصصان موارد إضافية لبرامج نووية وطنية عوض دعم توجهات الحلف، ما يعني زيادة نقاط الاختلاف بين الطرفين، حيث انتقد الأمريكيون الرؤية الأوروبية لتطور مسار الحرب الباردة، فقد صرّح الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون *R. Nixon* أن الأوروبيين "انبروا يتابعون التخفيض في حالات التوتر في أوروبا، باعتبار ذلك ضرباً من ضروب القيمة المطلقة التي يتعين السعي إلى تحقيقها، باعتبارها غاية في حد ذاتها، بصرف النظر عما إذا كانت تصرفات السوفيات في أماكن أخرى تهدد المصالح الغربية"[1].

بالرغم من أن التكامل الأوروبي لم يتضمن قبل 1992 أية مبادرة لإنشاء قوة عسكرية أوروبية، أو جهاز دفاعي مستقل عن حلف الأطلسي، إلاّ أن الانتشار المميز له منذ مراحله الأولى، شكل أحد محفزات النقاش حول الأمن والأوروبي، أو الهوية الأمنية الأوروبية المستقلة.

غير أن التساؤل يبرز حول العوامل التي دعمت بقاء حلف الأطلسي، رغم المشاكل السابقة في شقها العسكري والاقتصادي، وكذلك "مشاكل انتشار التكامل"، ولتفسير ذلك يمكن الاعتماد على مجموعة من الفرضيات.

تشير الفرضية الأولى إلى أنه بالرغم من المشاكل التي ميزت علاقات أطرافه (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلاّ أن حلف شمال الأطلسي كان يشكل خياراً "عقلانياً" للأمن والدفاع، فقد تكفلت الولايات المتحدة بالقسم الأكبر من التغطية المالية، وكذلك الردع النووي الذي يفوق عدة مرات القوة النووية للدول الأوروبية مجتمعة.

أما الفرضية الثانية فتتعلق بالثقة بين أوروبا الغربية والاتحاد السوفياتي، فبالرغم من التقارب الذي حدث بين الطرفين، خاصة في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا *CSCE*، إلاّ أن الثقة لم تتكرس بشكل كبير بين الاتحاد السوفياتي أوروبا، فمخاوف الأخيرة هي ما حافظ على استمرار الحلف[2].

---

[1] ريتشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 220.

[2] عبر رئيس الوزراء البريطاني الأسبق هارولد ماكميلان H. Macmillan عن ذلك بقوله "إن الأحلاف تتماسك بالخوف وليس بالحب". أنظر: نفس المرجع . ص 211.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن الحلف الأطلسي كان الآلية الأساسية للدفاع عن الأمن الأوروبي، حيث وفر للدول الأوروبية العضوة الردع النووي الذي لم تكن هذه الدول قادرة على توفيره بالنظر إلى ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما وفر البديل لتسريح هذه الدول لعدد كبير من قواتها المسلحة.
غير أن تغير أوضاع الدول الأوروبية، جعل هذه الأخيرة تغير نظرتها للأمن، والذي لم يعد فقط مهدداً بالغزو السوفياتي، بل أصبح كذلك يعني التقليل من أخطار المساومة في الاعتماد التبادل، فحساسية موقف هذه الدول تجاه قضايا الطاقة، جعلها تغير مواقفها تجاه الشرق الأوسط بعد الحضر النفطي الذي فرضته الدول العربية إثر حرب أكتوبر 1973، على الدول المؤيدة لإسرائيل، حيث أثر هذا الوضع على مواقف هذه الدول التي أصبحت تتميز بالمرونة ونوع من التردد، بفعل الحسابات التي تجريها على نتائج مواقفها، أو تأييدها للولايات المتحدة في رؤيتها للشرق الأوسط، وينطبق هذا الوضع على العديد من القضايا الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك بدأ التفكير في مدى تلاؤم حلف الأطلسي مع الأمن الأوروبي، خاصة مع التغيرات الكثيرة التي طرأت على النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، وتوجه الدول الأوروبية نحو تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية، وكذلك السياسة الخارجية الأوروبية، والتي تضمنتهما مختلف الاتفاقيات ابتداءً من معاهدة ماستريخت *Maastricht* سنة 1992.

الفصل الثالث: نحو الهوية الأمنية الأوروبية.

المبحث الأوَل: التكامل الأوروبي والأمن.

المبحث الثاني: دوافع الاستقلال الأمني الأوروبي.

المبحث الثالث: آليات الهوية الأمنية الأوروبية.

المبحث الرابع: مشاكل الهوية الأمنية الأوروبية.

بعد انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا 1973، تحول الأمن الأوروبي من الردع إلى التعاون والشمولية، اعتماداً على مفهوم الوقاية من الأزمات والتراعات المسلحة. لذلك فقد بدأ التحول الأوروبي من الاعتماد على حلف الأطلسي والولايات المتحدة اللذان وفرا عامل الردع طوال فترة الحرب الباردة، إلى تكوين الهوية الأمنية الدفاعية الأوروبية، بمؤسسات وآليات جديدة، تعمل على تجسيد تصور جديد للأمن.

من جهة أخرى فقد تم الربط من الناحية الأكاديمية -على الأقل- بين التوجه الأوروبي الجديد في ميدان الأمن والدفاع، وبعض المفاهيم النظرية المطروحة على الساحة النظرية/الأكاديمية للعلاقات الدولية مثل المنهج الوظيفي للتكامل، والمفاهيم المرتبطة به مثل التعميم/الانتشار...إلخ. انطلاقاً من ذلك تطرح بعض التساؤلات حول هذا الموضوع، خاصة حول العلاقة بين المفاهيم النظرية للتكامل، والتجربة التكاملية الأوروبية كنموذج عملي، بمعنى هل يعتبر توجه الاتحاد الأوروبي نحو تشكيل الهوية الأمنية هو نتاج لعملية انتشار من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا؟ إضافة إلى ماهية الدوافع المؤدية بالاتحاد الأوروبي إلى تشكيل كيانه الأمني والعسكري المستقل...إلخ.

لمناقشة هذه المواضيع تم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة من المباحث، نحاول في أولها ربط العلاقة بين التكامل الأوروبي ومضمون نظرية التكامل، أما في المبحث الثاني فنتطرق من خلاله إلى أهم الدوافع المؤدية إلى العمل الأوروبي على الاستقلال الأمني عن حلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية. كما يتضمن المبحث الثالث الآليات المستخدمة من أجل تجسيد الهوية الأمنية الأوروبية عملياً، وأخيراً فإن المبحث الرابع يتضمن أهم المشاكل التي تواجه الهوية الأمنية الأوروبية.

المبحث الأول: التكامل الأوروبي والأمن:

حضي التكامل *Integration* كغيره من الظواهر والعمليات السياسية بنصيبه من الاهتمام، وكذلك الجدل من طرف رواد نظرية التكامل *Integration Theory* حول إيجاد الصيغ المناسبة لتعريفه، ومن بينها تلك التي اقترحها ليون ليندبرغ *L. Lindberg*، والذي يعرف التكامل من خلالها على أنه "العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون، أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة...أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد"[1]. أي خلق إطار أو مستوى جديد للنشاط أعلى من مستوى الدولة، بهدف رفع درجة الفعالية والعقلانية -بمفهوم العلاقة بين الكلفة والنجاعة- في إشباع الحاجات، التي تتجاوز قدرة الدول أو مجال اختصاصها، حيث تتميز بخاصية تجاوز الحدود الوطنية للدول.

أما إرنست هاس *E. Haas* فينظر إلى التكامل على أنه "العملية التي تقتنع من خلالها الفواعل السياسية في مواقع مختلفة بتحويل ولاءاتها *Loyalties* وآمالها *Expectations* ونشاطاتها السياسية *Political activities* تجاه مركز جديد أوسع"[2].

بالرغم من الاختلافات بين الصيغ المقترحة لتعريف عملية التكامل، إلاّ أن هناك اتفاق ضمني حول الهدف النهائي منها، وهو الوصول إلى تكوين مركز أو وحدة سياسية جديدة ذات مستوى أعلى من الدولة، أو ما يطلق عليه رواد نظرية التكامل اسم "الجماعة السياسية *Political Community*" التي يحدد أمتياي إيتزيوني *A. Etzioni* خصائصها الأساسية في:

أ. امتلاك السيطرة الفعلية على استعمال وسائل العنف.

ب. امتلاك مركز اتخاذ القرار، بحيث يمكنها التأثير بشكل كبير على توزيع الموارد والحوافز عبر كامل الجماعة.

ج. امتلاك مركز مهيمن في التعريف السياسي للأغلبية الكبرى من المواطنين[3].

أما عن الطريقة التي يتم وفقها التكامل فهي بدورها تختلف حسب الأهداف والتصورات والمعطيات الخاصة بأطراف العملية التكاملية، وكذلك الظروف المحيطة بها. لذلك يمكن أن تكون وفق المنهج الدستوري أو المباشر أين تكون آثار العملية سارية مباشرة بعد إصدار دستور أو معاهدة، لذلك يطلق عليه البعض اسم المنهج التعاقدي، ومن أهم خصائصه التحول المباشر من المستوى الوطني إلى مستوى

---

[1] روبرت بالتغراف . جيمس دوفرتي . مرجع سابق . ص 271.

[2] Reginald J. Harrison . Op . Cit . p 21

[3] Ibid . p 19

الجماعة السياسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المنهج الفدرالي الذي ينشئ جماعة سياسية تتوافق في خصائصها مع الخصائص العامة للدولة المركبة.

كما يمكن أن تتم العملية وفق المنهج أو النظرية الوظيفية ***Functionalism*** والتي تقوم على افتراض رئيسي مضمونه "أن الطريقة المثلى لحل مشكلات السلم والأمن الدوليين إنما يكون بتعميق أواصر التعاون الدولي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بعبارة أخرى فإن النظرية الوظيفية تنظر إلى الصراعات الدولية على أنها تتولد أساساً عن ضعف التعاون الاقتصادي أو فقدانه بين الدول"[1]. وهذا المبدأ العام يؤسس لتيارين نظريين وظيفيين هما: الوظيفية التقليدية أو الأصلية بزعامة دافيد ميتراني *D.Mitrany*، والتي تقوم على التكامل العالمي وصولاً إلى حكومة عالمية تُنهي جميع المظاهر الصراعية للعلاقات الدولية، انطلاقاً من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بينما يتم التوصل إلى الهدف النهائي عبر الانتقال بين مستويات التكامل بواسطة ما يسميه التقليديون بالتعميم ***Ramification***. أما التيار الثاني فيعرف بالوظيفية الجديدة التي تضم العديد من المنظرين منهم أمتياي إيتزيوني *A. Etzioni* وكذلك إرنست هاس *E. Haas*، حيث يركز هذا الاتجاه على التكامل في القطاعات الوظيفية أو الاقتصادية والاجتماعية، ولكن على مستوى أقل اتساعاً، أي أن التكامل وفق هذا الاتجاه يكون على المستوى الإقليمي، كما يستعمل الوظيفيون الجدد مصطلح الانتشار ***Spill-over*** للتعبير عن انتقال التكامل عبر مختلف القطاعات.

رغم الفرق الواضح بين تصورات الوظيفيين التقليديين والجدد حول عملية التكامل، إلاّ أن أهم ما يشترك فيه الطرفان هو انتقال التكامل -بواسطة آلية التعميم أو الانتشار- من القطاعات الوظيفية أو السياسة الدنيا ***Low politics*** إلى قطاعات أكثر حساسية تعرف بالسياسة العليا ***High politics***، التي يحددها ليندبرغ في المجالات التالية:

أ. الأمن العسكري ***Military security***.

ب. التأثير الدبلوماسي ***Diplomatic influence***.

ج. النظام والسلامة العامة ***Public safty and order***.

د. المشاركة السياسية ***Political participation***.

ه. المساعدات الاقتصادية والعسكرية ***Economic and military aides***.

و. النظام القانوني ***Legal-normative system***[2].

هذا الترتيب يحوي بشكل عام المحاور الكبرى للسياسة العليا، غير أن ترتيبها وتسميتها قد تختلف باختلاف الباحثين في هذا المجال، ويمكن ملاحظة أن الأمن -حتى ولو في بعده العسكري- يحتل مكانة

---

[1] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 369.

[2] Reginald J. Harrison . Op . Cit . p 198

بين قطاعات السياسة العليا، وهذا ما يفترض أنه إذا قام التكامل وفق الافتراضات السابقة بحيث يمكن انتقاله -أو انتشاره- من القطاعات الوظيفية إلى السياسة العليا فإنه نظرياً سيشمل المجالات والمسائل المرتبطة بالأمن، وهو ما يدعونا إلى محاولة التأكد من فرضية أخرى هي أن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، يمكن أن يكون انعكاساً أو استمراراً لمبدأ "انتشار التكامل" الأوروبي من قطاعاته الوظيفية إلى القطاعات السياسية، خاصة بعد توقيع معاهدة ماستريخت 1992.

إن التأكد من هذه الفرضية يجب أن يمر بمعالجة التجربة التكاملية الأوروبية منذ معاهدة روما سنة 1957 المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية -أو السوق الأوروبية المشتركة- مرورا بالمبادرات والاتفاقيات المبرمة بعد 1993 تاريخ دخول المعاهدة المنشئة للاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

المطلب الأول: التجربة التكاملية الأوروبية:

" لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على إنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 25 دولة، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوحدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية، إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام 1957، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة ولا يلغيها"[1]. فمن الناحية العملية يمكن اعتبار التكامل الأوروبي -حتى في شقه الاقتصادي- آلية أمنية قائمة بذاتها، فالهدف الأساسي منه هو إدماج الدول الأوروبية في تجمع إقليمي واحد يخلق حالة من الانسجام في المصالح والسياسات، ويزيد من جهة ثانية مزايا التجسيد المشترك للأهداف والحاجات المشتركة، بهدف منع تكرر اللجوء إلى القوة العسكرية في العلاقات الأوروبية لأن ذلك سيكون أكثر كلفةً، وهو المبدأ نفسه الذي اعتمده السياسي الفرنسي روبير شومان ***R. Schuman*** خلال إعلانه عن المبادرة الخاصة بإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ***European Coal and Steel Community*** ***(ECSC)***، حيث اعتبر أن ذلك سيجعل الحرب مستحيلة في أوروبا[2].

إضافة إلى أن مثل هذا التكتل/التكامل سمنع أية محاولة اختراق سوفياتية لأوروبا الغربية خاصة بعد التحول الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا نحو الشيوعية بعد انقلاب سنة 1949، وهو ما جعل الولايات المتحدة تساهم بشكل مهم في إنجاح التكامل الأوروبي في بداياته.

ترجع فكرة ضم الدول الأوروبية في تجمع إقليمي إلى مرحلة نهاية العصور الوسطى وبداية العصر

---

[1] عمر الشوبكي: "أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة الوحدة"
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ123.HTM

[2] أنظر إعلان شومان في: Bernard Brigouleix . CEE voyage en eurocratie . (édition Alain Moreau . Paris 1986) p 275

الحديث، غير أنها لم تخرج عن إطار الأفكار المثالية التي ميزت الفكر السياسي لتلك المرحلة[1]، واستمرت نفس المبادرات خلال الفترة ما بين الحربين. غير أن الانطلاقة الميدانية لمسار التكامل الأوروبي كانت بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يعتبر البعض أن وينستون تشرشل *W.Churchill* هو الأب فكرة التكامل الأوروبي بسبب دعوته الموجهة للدول الأوروبية في 19 سبتمبر 1946 إلى تكوين الولايات الأوروبية المتحدة *United States of Europe*، بالرغم من أن البعض الآخر يعتبرها مجرد "بالونة اختبار"[2]، نظراً لاختلاف مواقف تشرشل من التكامل في أوروبا أثناء ممارسته وبعد الخروج من السلطة، أو المناصب الرسمية.

يعتبر البعض أن الإطار الذي خلقته اتفاقية بروكسل سنة 1948 يُمثّل أحد مراحل الوحدة الأوروبية، غير أن هذا الإطار قد تم إفراغه من محتواه، بتولي حلف الأطلسي القيام بالمهام العسكرية بينما تولت منظمة التعاون الاقتصادية في أوروبا أداء المهام الاقتصادية لاتفاقية بروكسل. لذلك فقد حضيت فكرة بناء الوحدة أو التكامل الأوروبيين قبولاً لدى بعض الأطراف الأوروبية، خاصة دول البينيلوكس *Benelux* (بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ). فكانت الخطوة الأولى هي خلق المصلحة المشتركة بين مجموعة الدول الأوروبية المهتمة بمجال الفحم والصلب، وهي الخطوة التي شملت ألمانيا الفدرالية -الغربية- كقوة أوروبية في هذا المجال، ومصدر خطر في حالة تعارض مصالحها مع المصالح الأوروبية الأخرى، والنتيجة المباشرة لذلك هو قبول إعلان شومان الصادر في 9 ماي 1950 ثم التوقيع على اتفاقية إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب *(ECSC)* في 18 أفريل 1951، وهي الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 25 جويلية 1952.

تقوم الجماعة على توحيد سياسات الدول في قطاع الفحم والحديد بمساعدة بناء مؤسساتي يضم مجموعة من الهياكل هي:

أ. السلطة العليا: مقرها لوكسمبورغ، لها صلاحيات واسعة، حيث يمكنها اتخاذ القرارات بكل استقلالية وفرضها على الدول الأعضاء.

ب. اللجنة الاستشارية: وتضم ممثلين عن كل من لهم علاقة بقطاع صناعة الفحم والصلب، عمال، ومنتجين، وحتى المستهلكين.

ج. المجلس الوزاري: يجتمع على مستوى وزراء الدول العضوة في الجماعة.

د. الجمعية البرلمانية الأوروبية: مهمتها مراقبة نشاط الجماعة ومؤسساتها على المستوى السياسي.

ه. محكمة عليا: تختص بالنظر في المسائل القانونية والقضائية الناشئة عن نشاط الجماعة.

---

[1] أنظر: Josepha Laroche . La politique internationale . 2ème ed . (librairie générale de droit et de jurisprudence . Paris 2000) p 2004

[2] Bernard Brigouleix .Op . Cit . p 12

بسبب الفشل المتكرر في تحقيق الإجماع حول نقل العمل الوحدوي نحو المجالات السياسية والعسكرية -خاصة بعد فشل مشروع بليفان *Pleven plan*[1]- زادت قوة التيار الداعي إلى إبقاء التكامل الأوروبي في إطاره الاقتصادي، باتخاذ إجراءات جماعية أكثر أهمية، وعلى أرضية ذلك تقدمت هولندا بمشروع إنشاء فضاء أوروبي يضمن حرية تنقل السلع والعمالة وكذلك رؤوس الأموال، وهو الاقتراح الذي كان محل مفاوضات بين دول الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ابتداءً من سنة 1955، والتي انتهت بالتوقيع على معاهدة روما في 25 مارس 1957 المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية *Communauté économique européenne (CEE)*، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 1 جانفي 1958.

تتكون الجماعة الاقتصادية الأوروبية من مجموعة من المؤسسات المشابهة للمنظمة السابقة، وهي:

أ. اللجنة الأوروبية: تلعب نفس دور السلطة العليا في جماعة الفحم والصلب، غير أنه تم تغيير تسميتها إلى اللجنة الأوروبية بسبب الحساسية التي قد تثيرها تسمية السلطة العليا.

ب. المجلس الوزاري: هو هيئة ما بين حكومية أكثر من كونه جهازاً فوق وطني، يضم وزراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، بحيث يتمتع بصلاحية اتخاذ القرار.

ج. محكمة العدل الأوروبية: تمثل الجهاز القضائي للجماعة.

د. الجمعية البرلمانية: تحولت تسميتها فيما بعد إلى البرلمان الأوروبي، وأصبحت ابتداءً من 1976 تنتخب بالاقتراع العام، حيث جرت أول انتخابات برلمانية أوروبية عامة سنة 1979، تتمتع هذه الهيئة ببعض الصلاحيات التشريعية.

"كان الهدف من إنشاء السوق الأوروبية المشتركة إيجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة، عن طريق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على الصادرات والواردات، وحصص الإنتاج الصناعي في هذه الدول، ولكن وكما أثبتت التجربة العملية فيما بعد فإن السوق الأوروبية المشتركة كانت أبعد من أن تكون مجرد اتحاد جمركي...وإنما تعدتها إلى العمل على ضمان حرية انتقال عناصر العمل ورأس المال والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول"[2].
هذا التطور زاد من أهمية الجماعة الأوروبية على المستوى الاقتصادي، حيث تمكنت من التفوق على المنظمات الاقتصادية السابقة، لذلك سعت مجموعة من الدول لطلب العضوية فكانت أول عملية توسيع

---

[1] نسبةً إلى رينيه بليفان René Pleven (1993.1901) وهو سياسي فرنسي احتل مناصب هامة في مختلف مراحل حياته السياسة أهمها وزارة الدفاع ورئاسة الحكومة وكذلك وزارة الخارجية، تقدم بمشروع إقامة الجماعة الأوروبية للدفاع CED سنة 1950، والتي وقعت معاهدة إنشائها سنة 1952، غير أن المشروع فشل بسبب رفضه من طرف البرلمان الفرنسي في 30 أوت 1954، بـ319 صوت معارض ضد 254 صوت مؤيد.

[2] إسماعيل صبري مقلد: "وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات" . مرجع سابق . ص 33.

للسوق سنة 1972 بانضمام الدنمارك وإيرلندا وبريطانيا (الأخيرة التي لم تتحصل على العضوية إلاّ بعد رحيل ديغول عن الحكم)، وبعدها انضمت اليونان سنة 1981، ثم إسبانيا والبرتغال سنة 1986.

إضافة إلى ذلك فقد كونت مجموعة من المواقف والمصالح تختلف عن مصالح الدول الأخرى أو حتى تناقضها، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحولت علاقتها الاقتصادية مع دول الجماعة من علاقات تضامن إلى علاقات تتحكم فيها المصالح الاقتصادية والتجارية.

بتعاظم الشعور بالاستقلالية زادت التوجهات الأوروبية نحو الاهتمام بالمجالات أو الصبغة السياسية للتكامل الأوروبي، ويضاف إلى عامل الاستقلالية مجموعة عوامل أخرى مثل السياسة الخارجية الأمريكية في بعض الأنظمة الإقليمية، فبسبب عدم تلقي الدول الأوروبية مساعدات من الطرف الأمريكي خلال الحروب التي قادتها ضد حركات التحرر من جهة، وتعرض هذه الدول لإجراءات انتقامية بسبب التزامها بالمواقف الأمريكية[1]، سعت الجماعة الأوروبية إلى إدخال مجموعة من التعديلات على هيكل ومضمون التكامل الأوروبي. فبعد مجموعة من الخطط التي لم تحض بإجماع الدول الأوروبية، تم إقرار أول تعديل مهم على معاهدة روما، ويتعلق الأمر بما عُرِف بالعقد الأوروبي الأوحد *Acte Unique Européen* أو *European Singal Acte* الذي تضمن مشروع وحدة نقدية وكذلك نقل التعاون الأوروبي إلى ميدان الأمن والسياسة الخارجية الأوروبيين. وبهذا يمكن اعتباره تمهيداً لمعاهدة ماسترخت *Maastricht Treaty* سنة 1992.

دخلت معاهدة ماسترخت حيز التنفيذ ابتداءً من نوفمبر 1993، لتؤسس بذلك للاتحاد الأوروبي الذي توسعت عضويته لتشمل 15 دولة بانضمام كل من فلندا والسويد والنمسا سنة 1995، ثم 25 دولة بانضمام مجموعة من دول وسط وشرق أوروبا[2].

يتكون الاتحاد الأوروبي من مجموعتين من المؤسسات، الأولى تمارس مهام تنفيذية، والأخرى تمارس مهام الرقابة على نشاطات الاتحاد، وهذه المؤسسات/الهياكل هي:

أ. البرلمان الأوروبي: وهو الهيئة البرلمانية للاتحاد الأوروبي، يضم نواباً يتم انتخابهم لشغل 732 مقعد (منذ ماي 2004)، يتم انتخابهم من طرف المواطنين الأوروبيين لعهدة برلمانية تمتد لأربع سنوات، وبالرغم من اقتصار صلاحيات البرلمان على الميزانية فقط، إلاّ أنه يمارس عن طريقها رقابة فعلية على نشاطات الاتحاد، إضافة إلى ذلك تسعى بعض الأطراف إلى منح البرلمان الأوروبي صلاحيات أوسع في المجال التشريعي، بهدف تكوين هيئة برلمانية أوروبية فوق وطنية.

---

[1] أهم هذه الإجراءات الحضر النفطي الذي مارسته الدول العربية بعد حرب أكتوبر 1973، حيث أوقفت إمدادات النفط عن الدول المساندة لإسرائيل، وبسبب الأضرار التي تعرضت لها الدول الأوروبية، فقد دعت إلى ما يعرف بالحوار العربي الأوروبي 1974.

[2] ابتداءً من تاريخ 1 ماي 2004 انضمت إلى الاتحاد الأوروبي 10 دول جديدة هي بولونيا، جمهورية التشيك، المجر، سلوفاكيا، ليتوانيا، ليتونيا، سلوفينيا، إيستونيا، قبرص، مالطا.

ب. المجلس الأوروبي: يضم رؤساء الدول والحكومات -رؤساء الجهاز التنفيذي- للدول الأعضاء، يجتمع في دورات عادية مرتين في السنة، مهمته تحديد التوجهات العامة للاتحاد الأوروبي، تكون رئاسته دورية -لمدة 6 أشهر- بين الدول الأعضاء.

ج. المجلس الوزاري: يضم وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد، اختصاصه معالجة المسائل الخاصة بالقطاعات المختلفة، يختص باتخاذ القرارات بناء على المشاريع المقدمة من طرف المفوضية.

د. المفوضية الأوروبية: هي هيئة تقنية تتكون من 20 عضواً يمارسون وظائفهم لمدة 5 سنوات، مهمتها تقديم مشاريع القوانين والقرارات، كما تتابع عملية تنفيذها في حالة المصادقة عليها.

ه. محكمة العدل الأوروبية: مكونة من 15 قاضياً تمتد مهامهم لمدة 6 سنوات، مهمتها السهر على احترام وتطبيق قوانين الاتحاد، وإلزام الدول بأداء واجباتها المقررة عليها.

و. محكمة الحسابات: تختص بالرقابة على الحسابات والنشاطات المالية لاتحاد الأوروبي.

ز. اللجان الاستشارية: هي لجان في مختلف القطاعات مهمتها المساعدة على تسيير الاتحاد عن طريق تقديم الرأي في القطاعات المرتبطة بها.

من الناحية الاقتصادية تضمن الاتحاد الأوروبي إنشاء اتحاد نقدي كانت أهم وآخر مراحله اعتماد العملة الأوروبية الموحدة "اليورو *Euro*" على مستوى الأسواق المالية سنة 1999 من طرف 11 دولة قبل انضمام اليونان إلى مجموعة اليورو سنة 2001، وأخيراً أصبحت العملة الأوروبية عملة التداول الوحيدة في هذه الدول، ابتداءً من جانفي 2002، وبذلك تم تشكيل ما يعرف بمنطقة اليورو[1].

إضافة إلى ذلك واصلت الدول الأوروبية سياساتها الحمائية ضد المنتجات الزراعية الخارجية، من خلال الإبقاء على الرسوم الجمركية، وكذلك دعم الفلاحين المحليين، وهو ما جعل علاقاتها التجارية الخارجية تشهد نوعاً من التوتر خاصة مع والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بسبب إقدام هذه الأخيرة على فرض رسوم على بعض الصادرات الصناعية الأوروبية.

أما على الصعيد السياسي، فقد أقرت معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي والمعاهدات الموقعة بعدها، نقل التعاون فيما بين الدول الأعضاء إلى المستويات السياسية، خاصة مع إنشاء ما يعرف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة *Politique Etrangère et de Sécurité Commune*، واستمرار العمل على إقرار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع *Politique Européenne de la Défense et de Sécurité*.

يشكل التكامل في حد ذاته كان نظاماً أمنياً قائماً بذاته، حتى دون أن تحتوي مختلف المعاهدات قبل ماستريخت لأي إشارة لإقامة نظام أمني ودفاعي مستقل عن الآليات القائمة منذ 1949، على اعتبار أنه على الأقل شكّل بعداً اقتصادياً للأمن الأوروبي، غير أن مختلف الوثائق الصادرة في إطار هذا التكامل

[1] تتشكل هذه المنطقة من 12 دولة هي: ألمانيا، النمسا، فرنسا، فلندا، هولندا، البرتغال، إسبانيا، لوكسمبورغ، إيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، اليونان.

تركز على كون الهدف النهائي هو الوصول إلى الاتحاد السياسي، والذي يحاول بعض أنصار الوحدة الأوروبية جعله فدرالياً، ومن أمثلته بطاقات الائتمان الأوروبية، واتفاقية شنغن *Schengen*[1] التي دخلت حيز التنفيذ في مارس 1995.

المطلب الثاني: البعد الأمني في التكامل الأوروبي:

لم تتوصل الدول الأوروبية قبل 1939 إلى إقامة نظام أمن وقائي فعال، وهو ما كان ذلك سبباً في اندلاع الحرب العالمية الثانية، والتي تسببت آثارها -غير المسبوقة في التاريخ الأوروبي- إلى عودة التيار الفدرالي من جديد إلى الساحة الأوروبية، من خلال المناداة بإقامة تجمع فدرالي أوروبي يحوى على بعد أمني ودفاعي مشترك، حيث صدر في جويلية 1944 بيان عن المقاومة الأوروبية ضد النازية تُرجع فيه الحركة أسباب قيام الحرب إلى التأثر الكبير للأمن والسلام العالميين بالوضع في أوروبا، واللذين تعرضا للانهيار بسبب انقسام القارة الأوروبية إلى عدد كبير من الدول. لذلك تضمن البيان اقتراح تكوين اتحاد فدرالي أوروبي يُسيَّر بواسطة حكومة فدرالية أوروبية، إضافة إلى إنشاء "جيش أوروبي يوضع تحت إمرة هذه الحكومة الفدرالية ويستبعد في تكوينه أية تشكيلات عسكرية وطنية"[2]، كما تضمن نفس البيان إنشاء محكمة أوروبية تختص بحل المنازعات الناشئة بين الدول، بهدف منع انتشارها إلى حروب إقليمية أو عالمية.

رغم احتوائه على تصور مزدوج للأمن يعتمد على التعامل العسكري الجماعي مع مصادر التهديد من جهة، والوقاية من النزاعات من جهة ثانية، إلاّ أن هذا البيان لم يكن أكثر من رد فعل "عاطفي" على نتائج الحرب العالمية، حيث لم يؤخذ بعين الاعتبار خلال مرحلة ما بعد الحرب.

تضمنت مبادرة شومان دعوةً للدول الأوروبية لتكوين قاعدة مشتركة لصناعة الفحم والصلب، بهدف منع العودة نحو التنافس بين هذه الدول من خلال خلق التضامن في قطاع الإنتاج والذي "سيجعل كل حرب بين ألمانيا وفرنسا ليس فقط أمراً لا يمكن تصوره، بل ومستحيل من الناحية المادية أيضا"[3]. كما أن جماعة الفحم والصلب التي نشأت على هذا الأساس كانت على الأقل من الناحية المعلنة مرحلة نحو الاندماج السياسي لأوروبا، حيث جاء في دباجة معاهدة إنشاء الجماعة "أن هذا الإجراء لم يكن سوى بداية وأن الهدف المشترك والأهم هو خلق مجتمع اقتصادي يستطيع في النهاية أن يحقق الاندماج السياسي لهذه الدول"[4].

---

[1] اتفاقية تم التوقيع عليها في 19 جوان 1990، صدقت عليها 7 دول هي: ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا، فرنسا، وتقضي هذه الاتفاقية بحرية حركة مواطني هذه الدول عبر الحدود، بواسطة تأشيرة واحدة.

[2] إسماعيل صبري مقلد: "وحدة أوروبا السياسية في الثمانينات" . مرجع سابق . ص28.

[3] Bernard Brigouleix . Op . Cit . p 275

[4] إسماعيل صبري مقلد . نفس المرجع . ص 31.

عادت الدول الأوروبية إلى المشاريع الدفاعية بعد اندلاع الحرب الكورية، حيث طرحت الولايات المتحدة الأمريكية اقتراح إعادة تسليح ألمانيا الغربية وضمها إلى حلف الأطلسي، وذلك من أجل تفادي وقوع أية ثغرة في الدفاع عن أوروبا الغربية، وهو ما عارضته فرنسا مقترحة بدلاً من ذلك مشروع إنشاء "الجماعة الأوروبية للدفاع *European Defence Community*"، أو ما عرف بمشروع بليفان وهو المشروع الذي رفضه البرلمان الفرنسي في 30 أوت 1954، غير أن هذا المشروع لم يتم اقتراحه في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بالرغم من اعتماده على بعض مؤسساتها.

حاولت فرنسا من جديد إدخال تغييرات على نمط التكامل السائد، فاقترح الجنرال ديغول سنة 1961 تشكيل لجنة سميت فيما بعد لجنة فوشيه *Commission Fouchet* التي تقدمت بمقترحات تحمل نفس الاسم *Plan Fouchet* الذي تضمن إدخال تعديلات هيكلية على المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تمثلت بشكل عام في إنشاء اتحاد يضم الدول الأعضاء في الجماعة يُسيَّر بواسطة مجلس، عبر لقاءات قمة دورية بمعدل أربعة اجتماعات سنوياً. أما من الناحية الوظيفية فقد حددت الوثيقة الأهداف الأساسية لهذا الاتحاد -المقترح تشكيله- منها إقرار سياسة خارجية مشتركة وكذلك التعاون الثقافي وحماية القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى "تدعيم -بالتعاون مع الدول الحرة الأخرى- أمن الدول الأوروبية ضد أي اعتداء بواسطة تبني سياسة مشتركة للدفاع"[1]. وبعد رفض الصيغة الأولى للمشروع تقدمت اللجنة بصيغة معدلة سنة 1962، لكنها لم تُقبل من طرف الدول الأعضاء في الجماعة، لأن نقل التكامل الأوروبي نحو المجالات العسكرية قد يسمح لفرنسا بالهيمنة على الجماعة، لذلك رأت الدول الأخرى أنه لا يمكن القيام بأية خطوة عسكرية إلاّ بقبول المملكة المتحدة في عضوية الجماعة، مع العلم أن المملكة كانت تعارض نقل التكامل إلى المستوى فوق الوطني خاصة في المجالات السياسية. وهو ما يمكن تفسيره على أنه محاولة من طرف الدول الأعضاء لمنع الهيمنة الفرنسية على السوق.

كانت أهم الخطوات نحو تحقيق الاندماج السياسي هو ما عرف بالعقد الأوروبي الأوحد، الذي تم التوقيع عليه سنة 1986 ودخل حيز التنفيذ سنة 1987، وتكمن أهميته في كونه البداية الفعلية للاندماج السياسي، حيث تطرق إلى مسألة التصويت داخل الجماعة، إضافة إلى إقامة السياسة الخارجية الأوروبية، وبالرغم من احتوائها على موضوع الأمن إلاّ أن الوثيقة لم تكن واضحة، "فقد تم تحريرها بحذر شديد بسبب اختلاف مواقف الدول الأعضاء، وكذلك الدور المتميز الذي أُسند لاتحاد أوروبا الغربية *UEO* وحلف الأطلسي، و لم ينص على تحويل أية اختصاصات للجماعة في ميدان الدفاع"[2]، غير أنه ترك في المقابل المجال مفتوحاً أمام مبادرة الدول في ميدان الأمن، واكتفى بالإشارة إلى المسائل التقنية والاقتصادية، وهو مضمون الفقرة 6 من المادة 30 من الوثيقة، التي جاء فيها "أن الأطراف المتعاقدة

---

[1] Le plan Fouchet : http://www.cllopos.net/politics/fouchet.htm

[2] Emile-Robert Perrin . Op . Cit . p 247

تتطلع إلى أن تعاوناً أوثق في مسألة الأمن من الطبيعي أن يساهم بصفة أساسية في تطوير الهوية الأوروبية في مجال السياسة الخارجية، وهي -الأطراف- مدعوة إلى تنسيق مواقفها حول المظاهر السياسة والاقتصادية للأمن"[1].

تتميز هذه الخطوة بخاصية المرونة وعدم تقييد الدول الأوروبية بأهداف واضحة في ظرف زمني محدد، أي أنها مفتوحة أمام المراجعة المستمرة بسبب تركها الباب مفتوحاً أمام الدول للمبادرة في مجال الأمن والسياسة الخارجية، وهو ما لم تتوفر عليه المشاريع والاتفاقيات السابقة، والتي لم تحظ بالقبول من طرف الدول الأعضاء.

بعد الجهود التي قادها كل من ألمانيا وفرنسا توصلت دول الجماعة الأوروبية إلى تحقيق التحول من تكتل اقتصادي إقليمي إلى اتحاد أوروبي سياسي، بالتوقيع على معاهدة ماسترخت. وبذلك بدأ التجسيد العملي للأهداف المسطرة منذ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والمعلن عنها في القمة الأولى للجماعة الأوروبية الموسعة سنة 1973، أي تحويل العلاقات بين دول الجماعة إلى اتحاد سياسي، يشمل مجالات السياسة الخارجية والأمن.

تضمنت معاهدة ماسترخت استعمالاً واضحاً ومتكرراً لمصطلحي الأمن والدفاع، وهو ما يعتبر "تجديداً جوهرياً" مقارنة مع الوثائق والمعاهدات السابقة، والتي تضمنت استعمالاً غير دقيق لمصطلح الأمن دون الإشارة إلى الدفاع الأوروبي، مثل ما جاء في العقد الأوروبي الموحد.

خُصص الباب الخامس من معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة *Politique Etrangère et de Sécurité Commune (PESC)* والتي تَقرَّر إنشاؤها بموجب المادة "*J.1*" حيث حددت الفقرة 2 من نفس المادة أهدافها الأساسية في:

* حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد.

* تدعيم أمن الاتحاد والدول الأعضاء في كل أشكاله.

* الحفاظ على السلام وتدعيم الأمن العالمي بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ هلسنكي إضافة إلى ميثاق باريس[2].

أما عن مضمون أو مجال هذه السياسة فتحدده المعاهدة في المادة "*J.4*" في فقرتها الثانية، فالسياسة الأوروبية للأمن تتضمن المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد الأوروبي بما فيها تحديد ملامح سياسة دفاعية مشتركة قد تؤدي إلى دفاع مشترك.

لم تعمد الدول الأوروبية عبر معاهدة ماسترخت إلى التخلي عن التزاماتها في مجال الأمن تجاه

---

1 L'Acte **unique européen** : http://mjp.univ-prep.fr/europe/1986aue3.htm

2 Jim Cloos et autres . La traite de Maastricht . 2ème ed . (établissement de Emile Bruylant . Bruxelles 1994) p.p681,682

منظمات أو هيئات أخرى، مثل حلف شمال الأطلسي *NATO* واتحاد أوروبا الغربية *WEU*، فالفقرة 2 من نفس المعاهدة اعتبرت أن اتحاد أوروبا الغربية شريكاً أساسياً في إقرار سياسة أوروبية للأمن والدفاع. كما أقرت ضرورة التنسيق بين مؤسسات كل من الإتحادين من أجل دعم والمحافظة على الأمن في أوروبا. أما الفقرة 5 من نفس المادة فُتقِّر أن السياسة الأمنية والخارجية الأوروبية "لا تمثل حاجزاً أمام إقامة الدول الأعضاء لعلاقات ثنائية وثيقة في إطار اتحاد أوروبا الغربية وحلف الأطلسي"[1].

أجرى الاتحاد الأوروبي أول تعديل على معاهدة ماسترخت من خلال التوقيع والتصديق على معاهدة أمستردام *Amsterdam Treaty* سنة 1997، والتي حاولت تدعيم نشاطات الاتحاد الأوروبي تمهيداً لنقلها إلى المستوى فوق الوطني، بما في ذلك النشاطات المرتبطة بالأمن والدفاع الأوروبيين.

عملياً أصبح اتخاذ القرار في إطار الاتحاد الأوروبي يتم على أساس الأغلبية البسيطة بعد أن كان يتم على أساس الإجماع، حتى في المسائل الخاصة بالشؤون الأمنية والدفاعية، وذلك باستثناء الحالات التي ترى فيها دولة أو مجموعة من الدول ضرورةً في اعتماد قاعدة الإجماع[2]، حيث يتم استعمال الأغلبية في إقرار المواقف والاستراتيجيات الموحدة وتجسيدها ميدانياً.

إضافة إلى ذلك تدعّمت السياسة الخارجية والأمن الأوروبيين بهيكل جديد، وهو الممثل الأعلى لشؤون السياسة الخارجية والأمن، والذي يتولى مساعدة أجهزة الاتحاد في بلورة وتنفيذ القرارات والمبادرات المتخذة في إطار السياسة الأوروبية للأمن، كما يشرف بدوره على وحدة التخطيط والإنذار المبكر التي تم إنشاؤها في نفس الإطار، دون المساس بدور الهياكل الأخرى للاتحاد حيث منحت المعاهدة وفقاً للمادة *J.7* أو (17) للمجلس الأوروبي دوراً مهماً في النظر في المسائل الدفاعية، ففي حالة اتخاذ المجلس لقرار يمس المجالات الدفاعية فعلى الدول الأعضاء اتخاذ قرارات وتدابير مماثلة، إضافة إلى صلاحياته في تحديد العلاقات الوظيفية بين الاتحاد والمنظمات الدفاعية/العسكرية الأخرى، مثل اتحاد أوروبا الغربية أو حلف الأطلسي.

تقر نفس المادة أن "التجسيد التدريجي لسياسة دفاع مشترك يجب أن يدعم وفق الإطار الذي تراه الدول مناسباً بواسطة تعاون بينها في مجال التسلح"[3].

لذلك فإن التكامل الأوروبي في ميدان الأمن والدفاع قد تخطى مرحلة الخطاب السياسي إلى مرحلة التجسيد العملي، من خلال الدعوة التي تضمنتها إلى التنسيق في ميدان التسلح، إضافة إلى اعتبار اتحاد أوروبا الغربية أحد الآليات التي يمكن اللجوء إليها من أجل التجسيد العملي للسياسة الأوروبية الموحدة للأمن والدفاع.

---

[1] Ibid . p 684

[2] في حالة ما إذا رأت أن اعتماد نظام الأغلبية سيؤدي إلى تهديد أمنها أو يتعارض مع سيادتها، وهو ما يعرف بـ"مكبح الإنقاذ".

[3] Traité d'Amsterdam: http://stfwo.chez.tiscali.fr/EUROPE/ZIPS/Amsterdam.pdf

في اجتماع المجلس الأوروبي (القمة) في نيس سنة 2000 تم إدخال تعديلات جديدة على معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي، وهو ما عرف بمعاهدة نيس *Nice Treaty* التي تضمنت العديد من الإجراءات الهادفة إلى تدعيم التعاون الأوروبي في ميادين الأمن والدفاع، وكذلك السياسة الخارجية. ومن بين هذه الإجراءات إمكانية إدراج المجالات الأمنية والدفاعية في إطار التعاون المعمق إذا طالبت الدول الأعضاء بذلك وفقاً للمادة "*27C*" من المعاهدة[1]. إضافة إلى ذلك فقد نصت المادة 25 على إنشاء لجنة سياسية للأمن، مهمتها تقييم محيط الاتحاد ومختلف تأثيراته على السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، بحيث تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات اتخاذ القرار وكذلك في مجال إدارة الأزمات -إلاّ أن هذا الوضع لا يكون إلاّ بتفويض من المجلس-.

يضاف إلى هذه الوثائق مجموعة من المبادرات والمؤتمرات، والتي تندرج في إطار مسار نقل التكامل نحو المجالات الأمنية والدفاعية. ففي لقاء القمة في هلسنكي ديسمبر 1999، تم إعلان "أهداف هلسنكي" التي تتمحور في وصول الاتحاد الأوروبي إلى القدرة على النشر المستقل لقوات عسكرية ذات حجم يتراوح ما بين 50 و 60 ألف جندي، وذلك في ظرف لا يتجاوز 60 يوماً. بحيث تكون هذه القوات مكتفية ذاتياً من الناحية اللوجستيكية أو العسكرية لمدة عام كامل، وذلك بهدف تحقيق بعض المهام المحددة سابقاً.

انطلاقاً من ذلك يتضح أن الدول الأوروبية لم ترتكب نفس الأخطاء السابقة في ميدان التكامل السياسي، حيث اقتنعت أن التدرج في نقل التعاون نحو مجالات السياسة العليا سيقضي على الحساسية المرتبطة بهذه المجالات والتي تثيرها الدول انطلاقاً من سيادتها أو أمنها الوطنيين، لذلك فإن النتائج المتوصل إليها من ناحية العملية كالسياسة الخارجية والأمن والدفاع يمكن اعتبارها انتشاراً للتكامل الأوروبي من قطاعاته الوظيفية إلى قطاعات السياسة العليا.

المبحث الثاني: دوافع الاستقلال الأمني الأوروبي:

تضمنت نشاطات وأهداف الاتحاد الأوروبي منذ 1992 توجهاً صريحاً نحو تكوين ما يعرف بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية، بحيث أصبحت هذه التوجهات أكثر جدية مع مرور الوقت بسبب مجموعة من العوامل منها الصراع في البلقان...إلخ. فالدوافع التي أدت بالأوروبيين إلى التفكير في إنشاء هذه الهوية ثم تجسيدها ميدانياً قد تكون راجعة إلى ما قبل نهاية الحرب الباردة، حيث تضافرت مجموعة من العوامل دافعاً للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة الديناميكية في بناء السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، فمن هذه الدوافع ما يرتبط بتوجهات أوروبية، ومنها ما يرتبط بتأثيرات النظام الدولي بشكل عام والعلاقات الأمريكية الأوروبية بشكل خاص.

---

[1] Traité de Nice: http://europa.eu.int/eur-lex/fr/treaties/dat/nice_Treaty_fr.pdf

المطلب الأول: الدوافع/العوامل الداخلية:

في مقدمتها انعدام التوازن بين محاور التكامل الأوروبي. خاصة حالة اللاتوازن بين مسار التكامل في المجالات الاقتصادية من جهة، والمجالات السياسية والأمنية من جهة ثانية، "فقد اتضح وتأكد لدى المتابعين للحركة التكاملية الأوروبية وبشعور من الامتعاض الشديد، بأن أوروبا وهي مجدّة في طريقها إلى الوحدة الاقتصادية والمالية، تفتقد ركناً وحدوياً هاماً يُعد العمود الفقري الذي سيمنحها الثقل الذي تتطلع إليه، وهو أن تكون مجهزة بصرح متين من سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن أوروبا الموحدة"[1].

زيادة على ذلك لم يُفصَل بعد في النقاش الدائر بين الاتجاه المؤيد لنقل التكامل نحو المجالات السياسة العسكرية من جهة، والاتجاه المنادي بضرورة تركيز جهود الاتحاد في المجالات الاقتصادية، وذلك منذ بداية التفكير في إقامة النظام الأمني الأوروبي، ورغم الإعلان عن مجموعة من التدابير بهدف إقامة الهوية الأمنية الأوروبية انطلاقاً من معاهدة ماسترخت.

انطلاقاً من ذلك فقد توجه الاتحاد الأوروبي نحو تبني المقاربة الاستقلالية بزعامة فرنسا، التي "تقول بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وبناء هوية للدفاع مستقلة عن حلف الأطلسي وبأولوية الرابطة الأوروبية على الأطلسية رغم تكاملهما"[2]. حتى وإن كان هذا التوجه لا يتطابق بشكل كامل مع المقاربة الفرنسية.

وفي نفس الإطار تظهر مشكلة التناسب بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتكامل الأوروبي، فالتوسع الاقتصادي الهائل مقارنة مع غياب الفعالية السياسية، جعلت الاتحاد الأوروبي يتعرض لجملة من الانتقادات والتشكيك حتى من طرف بعض الدول الأعضاء. فقد اعتبر وزير الخارجية البلجيكي السابق مارك إيسكن *M. Eysken* أن الاتحاد الأوروبي رغم مكانته الاقتصادية، إلاّ أنه مجرد قزم من الناحية السياسية والعسكرية. لذلك كان على الاتحاد الأوروبي ضمان حد أدنى من القدرة العسكرية الجماعية من أجل التعامل مع أوضاع ما بعد نهاية الحرب الباردة.

زيادة على ذلك فإن بعض الدول الأوروبية المؤيدة لإنشاء هوية أمنية ودفاعية أوروبية -على رأسها فرنسا وألمانيا- تطمح إلى تدعيم الكيان السياسي الأوروبي، ومنه تكوين قطب سياسي يمكن أن يؤدي في نهاية الأمر إلى تعددية قطبية على مستوى النظام الدولي. حيث يذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك *J. Chirac* إلى أن دول الاتحاد الأوروبي -أو أوروبا بشكل عام- "قادرة وملزَمة بتأكيد مكانتها كفاعل

---

[1] نبية الأصفهاني:"أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (PESC)" . (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 148 مجلد 28 . أفريل 2002) . ص 134.

[2] عبد النور بن عنتر:"العلاقات الأوروبية الأمريكية إلى أين؟"
http://www.aljazeera.net/cases_analysis/2003/5-5-1.htm

عالمي كبير"[1]، وهو ما يفترض أن يكون للاتحاد الأوروبي مواقفه الخاصة المبنية على الإدراك المستقل للبيئة الدولية، وليس استجابة للمفاهيم السائدة والتي تفرضها القوة المركزية في النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، لذلك فقد اعتمدت الدول الأعضاء مضامين خاصة لبعض المفاهيم السائدة على مستوى العلاقات الدولية مثل الإرهاب، والشرق الأوسط...إلخ.

من جهة ثانية شهدت القارة الأوروبية عملية إعادة تشكيل سياسي، اقتصادي، اجتماعي، ناتجة بالأساس من التغيرات التي مست العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. ومن أهم مظاهرها تفكك بعض التجمعات الإقليمية والدول المركبة، حيث تمت هذه العملية بطرق مختلف منها السلمية، مثل حالة تشيكوسلوفاكيا سنة 1992 -التي تم تقسيمها بشكل سلمي إلى دولتين مستقلتين إثر استفتاء عام-، بينما تمت في حالات أخرى بصورة صراعية مثل الحال في منطقة القوقاز -مثل حالة جورجيا- وكذلك منطقة البلقان -أهم مناطق اللاإستقرار في التاريخ الأوروبي الحديث- لذلك يمكن اعتبار أن "حرب الخليج وأزمة يوغسلافيا...قد أظهرتا عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تحمل الأعباء الأمنية، فالتوصل إلى اتفاق بين الإثنتي عشر دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي...شبه مستحيل خاصة في حالة اللجوء إلى تدخل عسكري"[2]. فالاتحاد الأوروبي في مراحله الأولى -بعد معاهدة ماسترخت- لم يتوفر على تصور واضح فيما يخص الأمن، أو تعريف مصادر الخطر، أو استراتيجية لإدارة الأزمات أو الوقاية من النزاعات وانتشارها. ومنه لم تكن له آليات ذات فعالية يمكن وصفها على أنها أساس لهوية أمنية ودفاعية أوروبية متكاملة، أي أنه لم يكن قادراً على اتخاذ إجراءات أمنية ذات قيمة سياسية أو عسكرية أثناء الحرب في يوغسلافيا. فالتدخل العسكري لحلف الأطلسي وفرض ما عرف باتفاق دايتون للسلام *Dayton agreement* في نوفمبر 1995[3]، كان تحت القيادة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن قوات حفظ السلام مُكّونة في أغلبيتها من قوات أمريكية، وهو ما تكرر في الأزمة المقدونية أين اعتبرت القوات الأوروبية لحفظ السلام غير أساسية بالمقارنة مع الفعالية التي وفرتها القيادة الأمريكية لقوات حلف الأطلسي أثناء مختلف عمليات حفظ السلام في البلقان.

لذلك سادت في بعض الأوساط الأوروبية قناعة مفادها أنه "على أوروبا ضمان السلام والأمن على أراضيها بإقامة هيكل جديد للأمن اعتماداً على ثلاثة أركان: اتحاد أوروبي قوي، حلف أطلسي محسَّن، ومنظمة أوروبية للأمن...لكن أوروبا ملزمة كذلك بالمساهمة في الاستقرار العالمي بما يتطلبه تاريخها،

---

[1] Pierre Biarnès . Le XXI siècle ne sera pas américain . (édition du Rocher . Paris 1998) . p 112

[2] ليلى مرسي . أحمد وهبان . مرجع سابق . ص 324.

[3] بعد العمليات العسكرية التي شنها حلف الأطلسي ضد أهداف عسكرية صربية في البوسنة، فُرض على أطراف الصراع التوجه نحو المفاوضات التي افتتحت بمدينة دايتون Dayton الأمريكية في 1 نوفمبر 1995، التي انتهت في 25 نوفمبر بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام، ثم التوقيع النهائي في باريس بتاريخ 14 ديسمبر 1995.

ومستوى تطورها وكذلك مصالحها، من أجل ذلك لابد من توفرها على سياسة خارجية ودفاع مشترك حقيقية"[1].

شكلت الحرب الباردة مرحلة اتفاق نسبي بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول كون الاتحاد السوفياتي هو مصدر التهديد الرئيسي للأمن في أوروبا الغربية، فوفقاً لما جاء في "فرضيات الأمن الأوروبي" غير أن تطور مسار الحرب الباردة، غيَّر من النظرة الأوروبية للخطر السوفياتي، وكذلك مصداقية فرضيات 1949، إذ "ليس من بين هذه الافتراضات ما يشترك في تأييده جميع زعماء بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1988"[2]. وهذا يعني أن الدول الأوروبية أصبح لها مفهوم خاص للأمن يعتمد على إدراك خاص للتهديد، ويتجسد ذلك من خلال مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الشرق الأوسط، وكذلك موقف الاتحاد من مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، والذي رفضه الاتحاد الأوروبي بالرغم من انتشار أسلحة الدمار الشامل لدى دول أو حتى تنظيمات "إرهابية".

اعتمد الأمن والدفاع الأوروبيين في إطار حلف الأطلسي على مفهوم الردع، القائم على اعتبار الأمن كهدف سلبي *Negative goal* -أي منع التهديدات الخارجية- غير أن المفهوم الأوروبي الذي أصبح يتضمن مفهوم الوقاية من النزاعات وكذلك مفاهيم أخرى مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أي أن الآليات الأوروبية المكونة للهوية الأمنية والدفاعية لن تكون وسيلة فقط لمنع الاعتداءات العسكرية بل لابد أن تهتم بالجوانب غير العسكرية للأمن، وهو ما لم يعمل حلف الأطلسي على تجسيده حيث يسيطر التوجه الأمريكي على عمل الحلف، الذي أصبح يقوم بشكل أو بآخر يقوم على التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في إطار الحرب على الإرهاب، والمعتمدة على مفاهيم مثل الحرب الوقائية.

المطلب الثاني: الدوافع/العوامل الخارجية:

ترتبط الدوافع أو العوامل بالتغيرات التي حدثت على مستوى النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة التي مست هيكل النظام الدولي، أو توزيع الأدوار بين مختلف الفواعل فيه، فزوال الاتحاد السوفياتي من الخريطة العالمية جعل النظام الدولي يتراوح من جهة بين الأحادية الجامدة التي مارستها الولايات المتحدة أثناء وبعد نهاية حرب الخليج، والأحادية المرنة من جهة ثانية.

غير أن هذه الأحادية أصبحت مهددة بفعل تأثير المتغيرات الاقتصادية، فممارسة الولايات المتحدة الأمريكية لأحادية قطبية على المستوى السياسي والعسكري لم يمنع من قيام تعددية على المستوى الاقتصادي امتدت منذ مرحلة الحرب الباردة، تمثلت في القوى الاقتصادية "التقليدية" -اليابان والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية- وكذلك ظهور الصين كقوة اقتصادية على مستوى العلاقات

---

[1] Pierre Biarnès . Op . Cit . p 112

[2] ريتشارد نيكسون . مرجع سابق . ص 212.

الدولية "الاقتصادية" وهذا بدوره انعكس على ترتيب القوى في النظام الدولي، والذي أصبح من الممكن التأثير عليه انطلاقاً من استغلال علاقات الاعتماد المتبادل والمساومة بين قوى النظام.

لذلك لم يعد من السهل الحفاظ على التوزيع الهرمي الصارم للمكانة والأدوار والذي فرضته الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، خاصة في علاقات الولايات المتحدة مع روسيا -أين يتدخل متغير استراتيجي يتمثل في وضع الأسلحة النووية- وكذلك العلاقات مع الصين والاتحاد الأوروبي -أين تتدخل المتغيرات الاقتصادية- "حيث تلعب العوامل الاقتصادية والمالية دوراً كبيراً اليوم في الأحداث الدولية أكثر مما كانت عليه في سنوات الحرب الباردة، حيث يملك الاتحاد الأوروبي أكبر سوق في العالم فبإمكانه إغلاق عمل منظمة التجارة العالمية، حيث أنه أكبر متبرع لمساعدات التنمية وبدون موافقته يصبح إنقاذ أي اقتصاد يعاني من أزمة مالية أمراً مستحيلاً...وإذا لم تأخذ الولايات المتحدة في الاعتبار مصالح الاتحاد الأوروبي فإنها سوف تضر بمصالحها هي"[1].

من جهة ثانية فقد ورثت روسيا الترسانة النووية والالتزامات الدولية السوفياتية، وانطلاقاً من ذلك سعت لاحتلال نفس المكانة التي احتلها سابقاً كقطب في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الأوروبي. ففي البداية اعتمدت مفهوماً فيه نوع من البساطة للأمن الأوروبي، بناءً على ماضي العلاقات الأوروبية السوفياتية والعلاقات شرق غرب عموماً، "فبعد أن قام مؤسسوا السياسة الروسية الجديدة بعد أن قلبوا الشيوعية، وأعلنوا هدفهم الأولي إن لم يكن الوحيد في ميدان السياسة الخارجية، وهو الدخول في الجماعة الدولية بصفة دولة ديمقراطية تعتمد اقتصاد السوق، اعتبر هؤلاء المؤسسون أن الأمن فوق القارة تحقق بشكل وطيد"[2]. غير أن عدم تحقيق روسيا لنتائج مهمة بتبني هذه النظرة "التبسيطية للأمن" وكذلك التغيرات التي حدثت على مستوى القيادة السياسة -بانتخاب فلاديمير بوتين- جعلت روسيا تتبنى سياسة براغماتية تعتمد على المساومة بدل تقديم التنازلات، وظهر ذلك في المواقف الروسية من الأسلحة النووية ومساعداتها لدول معينة مثل إيران لتطوير برامجها النووية...إلخ، حيث تشكل مصدراً غير مباشر لتهديد الأمن الأوروبي، بل وتذهب بعض الجهات الأكاديمية إلى أن روسيا مصدر مباشر للتهديد بالنسبة للأمن في أوروبا، من خلال ترسانتها النووية واعتبارها أن منطقة شرق أوروبا هي منطقة للنفوذ والأمن الروسيين، ويمثل هذا الاتجاه زبيجنيو بيرجنسكي *Z. Brizensky* -مستشار الأمن القومي في عهد كارتر- الذي يعتقد أن روسيا دولة غير مستقرة سياسياً وعليه ففي حالة حدوث تغيرات غير مرغوب فيها مثل وصول العسكريين إلى السلطة فإن ذلك يعني تهديد مؤكد للأمن الأوروبي، بسبب احتمال استعمالهم لهذه الترسانة في حالة حدوث نزاعات حتى ولو كانت محدودة.

---

[1] كريستوف بيرترام:"مصلحة أوروبا القصوى: البقاء بجانب الأفضل" . ت/ أسامة مهدي سلطان.
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ123.HTM

[2] فلاديمير باراتوفسكي:"روسيا والأمن الأوروبي" ت/ قاسم المقداد .
http://www.awu-dam.org/politic/02/fkr2-005.htm

شهد النظام الدولي زيادة في عدد الدول النووية أو المالكة لأسلحة دمار شامل، وهو ما خلق الاعتقاد بإمكانية تعرض الدول الأوروبية لهجمات صاروخية من الدول النووية الجديدة[1].

إضافة إلى ذلك فقد دخلت مكونات أسلحة الدمار الشامل في مجال التجارة غير الشرعية للأسلحة، خاصة تلك القادمة من دول الاتحاد السوفياتي السابق، حيث لعبت المافيا الروسية دوراً مهماً في هذه التجارة بسبب نفوذها الكبير، ومنه يمكن استخدامها في العمليات الإرهابية، خاصة مع الحديث عن سعي منظمات إرهابية للحصول على هذه المواد لصناعة ما يعرف باسم "القنبلة النووية القذرة" -وهي قنبلة تقليدية تحوي على عناصر مشعة- أي أن هذه المنظمات في حالة تمكنها من تحقيق هذا الهدف ستلحق أضراراً كبيرة بأمن أوروبا، والتي تعرضت لعمليات "إرهابية" بسبب علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنه فقد اعتبر خافيير سولانا *J. Solana* (الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن الأوروبي) أن أسلحة الدمار الشامل تشكل التهديد الأكثر أهمية للأمن الأوروبي خاصة مع زيادة حدة السباق نحو امتلاك وتطوير أسلحة بيولوجية "فالتقدم المحقق في مجال العلوم البيولوجية يمكنها في السنوات القادمة من زيادة قوة الأسلحة البيولوجية...وانتشار التكنولوجيا الباليستيكية تضيف عنصراً إضافياً لعدم الاستقرار، الذي يمكنه وضع أوروبا في حالة خطر محقق"[2].

وعليه فقد شكلت التحولات على مستوى النظام الدولي إحدى أولويات الدول الأوروبية، التي أصبحت أكثر قناعة "بأن عليها أن تتكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذي أصبحت تحكمه مفاهيم جديدة...ولكي تثبت للقوى الدولية الأخرى أنها قادرة هي الأخرى على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع"[3].

من جهة أخرى لعبت التغيرات التي شهدتها العلاقات الأوروبية الأمريكية دوراً في التوجه نحو تكوين الهوية الأمنية المستقلة للاتحاد الأوروبي، فقد اعتمدت هذه العلاقات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على افتراض وجود عدو -العدو الافتراضي- لا يمكن لأوروبا مواجهته بمفردها، وكان هذا العدو هو الاتحاد السوفياتي بسبب قدراته العسكرية والاقتصادية وكذلك موقعه الجيواستراتيجي، غير أن أهم تأثيرات نهاية الحرب الباردة هو فقدان التحالف الأوروبي الأمريكي لأهم حوافزه -الخطر السوفياتي-.

هذا الوضع الذي أعقب حرب الخليج (1990-1991) أدى إلى تغيرات كبيرة على مستوى العلاقات الأوروبية الأمريكية، التي أصبحت أقل تماسكاً خاصة في المجالات أو المواقف العسكرية والسياسية، بعد

---

[1] مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية: "أوروبا ونظام الدفاع الصاروخي".
http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ36.HTM

[2] Javier Solana:"Une Europe sure dans un monde meilleur" . (Institut d'Etudes de Securité de l'Union Europeenne . 2003) . p 8: http://www.iss-eu.org/solana/solanaf.pdf

[3] خير الدين العايب: "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"
http://www.awu-dam.org/politic/17/fkr17-006.htm

أن كان الخلاف مقتصراً على القضايا الاقتصادية. فالمفاهيم والعقيدة العسكرية السائدة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لا تتلاءم مع المفاهيم والقيم الأوروبية، خاصة فيما يتعلق بتعريف مصطلح الأمن الذي يعتمد وفق المنظور الأمريكي على أولوية المتغيرات العسكرية، "حيث أن أوروبا ترفض عسكرة العلاقات الدولية، ذلك أنها تعتبر أن الاتحاد أوجد الاستقرار في أوروبا...وهذا ما دفع المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية إلى القول أنه بعد حرب أفغانستان يجب ألاّ يُترك لأمريكا رخصة صيد غير محددة بحجة مكافحة الإرهاب...وسياسة القوة التي تنتهجها أمريكا تتناقض وسياسة أوروبا القائمة على الحوار والحل السلمي للصراعات"[1]. وهو ما تجسد في رفض الاتحاد الأوروبي للاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب القائمة على مفهوم الحروب الوقائية، وتجاهل الأبعاد غير العسكرية (حقوق الإنسان، الأوضاع الاقتصادية...إلخ).

من جهة أخرى ترى الدول الأوروبية أن الولايات المتحدة الأمريكية تكرس الأحادية في علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين داخل حلف الأطلسي، من خلال اتخاذ -أو فرض- قرارات بشكل منفرد دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الأخرى، ومن أمثلة ذلك المشروع الدفاعي الأمريكي الذي عُرف باسم "الدرع الصاروخي" وتخليها عن بعض التزاماتها في ميدان الحد من الأسلحة الاستراتيجية، وكذلك توجيه سياسة حلف الأطلسي فيما يخص مكافحة الإرهاب. وهو ما جعل بعض الدول الأوروبية تتعرض لاختراق أمني جعلها في النهاية تخضع لمطالب بعض الجهات المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية[2].

إضافة إلى ذلك فقد تسبب الاعتماد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع على الولايات المتحدة الأمريكية -وحلف الأطلسي- في حدوث فجوة كبيرة بين المستوى الأوروبي والأمريكي في ميدان التكنولوجيا العسكرية، والتي ظهرت للدول الأوروبية خلال العمليات العسكرية التي قادها الحلف ضد صربيا، وهذا يعني أنه لابد من إقامة نظام أمن ودفاع أوروبيين يعتمد على القدرات الأوروبية، بهدف تطوير القدرات التكنولوجية الأوروبية في الميدان العسكري، حيث من الصعب القيام بذلك في إطار العلاقات الدفاعية الأوروبية الأمريكية.

انطلاقاً مما سبق يمكن اعتبار التطورات التي مست جوهر العلاقات الأوروبية الأمريكية، من بين الدوافع الداعية لتكوين الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية المستقلة، حيث "جاءت هذه التطورات لتعزز التوجه الأوربي الجادّ إلى بناء قوة أوربية عسكرية مستقلة عن حلف الناتو، وعن الولايات المتحدة

---

[1] عبد النور بن عنتر . مرجع سابق.

[2] من أهم الأمثلة على ذلك، التفجيرات التي استهدفت العاصمة الإسبانية مدريد في مارس 2004، والتي أرجعتها "القاعدة" لمشاركة إسبانية بقوات عسكرية في العراق، لذلك قامت إسبانيا بسحب هذه قواتها من العراق، وبالمقابل أعلنت القاعدة عن وقف عملياتها ضدها.

الأمريكية بالتالي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الأوربي، والحد من اتساع الفجوة الواسعة في التقانة العسكرية بين الولايات المتحدة وأوربا، وبالتالي دعم استقلال سياسي أوربيّ عن الولايات المتحدة"[1].

المبحث الثالث: آليات الهوية الأمنية الأوروبية:

من أجل التجسيد العملي للهوية الأمنية الأوروبية أوجدت الدول الأوروبية مجموعة من الأطر العملية لذلك، والتي يمكن تصنيفها في ثلاثة محاور كبرى هي منظمات الأمن الأوروبي (اتحاد أوروبا الغربية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، التي يعود تشكيلها إلى مرحلة الحرب الباردة. إضافة إلى مؤسسات التكامل التي تعمل في إطار ما يعرف بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي تم إنشاؤها في إطار هيكلة الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى الآليات العسكرية التي تم إنشاؤها بموجب اتفاقيات متعددة الأطراف، أو الآليات العسكرية المشكلة في إطار الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: اتحاد أوروبا الغربية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية كان على الدول الأوروبية منع تكرار تجربة مؤتمر الصلح 1919، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل مراقبة إعادة بناء ألمانيا وذلك من خلال استمرار احتلالها من طرف القوى المنتصرة (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، فرنسا، بريطانيا)، إضافة إلى تأسيس مفهوم لأمن الجماعي، تجسد في معاهدة بروكسل *Bruxelles Treaty* الموقعة بتاريخ 17 مارس 1948، كآلية للدفاع والأمن الجماعيين، والتي اعتبرت الدول الموقعة عليها أن ألمانيا هي المصدر الأساسي للخطر على أمن الدول الأعضاء[2]. لذلك فقد أقرت هذه الدول مبدأ الدفاع الجماعي في حالة تعرض إحداها إلى عمل عدواني، ومنه فقد كان الجانب الدفاعي أحد أهم أركان المعاهدة. إضافة إلى إقرار التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأوروبية كبعد للأمن الجماعي في أوروبا (بهدف خلق المصالح المشتركة بين دول أوروبا الغربية).

بعد تشكيل منظمة حلف شمال الأطلسي سنة 1949 بدأ الجدل بين مختلف الدول الأوروبية حول جدوى معاهدة بروكسل، فقد تبين أن "الأهداف العسكرية التي تبناها ميثاق بروكسل قد انتقلت مسؤولية تحقيقها بالكامل إلى حلف شمال الأطلسي والتي كانت هذه المجموعة من الدول أطرافاً فيه،

---

[1] خير الدين عبد الرحمن:"مسار الافتراق الأوربي عـــن الولايات المتحدة"
http://www.awu-dam.org/politic/16/fkr16-011.htm

[2] يُعتقد أن إدراج ألمانيا كمصدر للتهديد لم يكن القناعة الأساسية لدى أوروبا الغربية، لأنها كانت تحت الاحتلال، ويضيف أصحاب هذا الرأي أن المقصود بالعدو هو الاتحاد السوفياتي لكن الوضع لم يكن يسمح بالتصريح بذلك، حيث لم يظهر بعد الصراع بصفة مباشرة في العلاقات بين السوفيات والغرب بحيث أن التصريح بذلك كان سيؤدي إلى نتائج غير مناسبة، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو الإعلان عن تبني مبدأ الدفاع المشترك كإجراء ردعي. أنظر: ليلى مرسي . أحمد وهبان . نفس المرجع . ص 45.

كما أن الحلف كان يمتلك من القدرات العسكرية النووية والتقليدية ما لم تكن لتقارن به على الإطلاق القوة العسكرية المتاحة لدول ميثاق بروكسل وحدها"[1].

إضافة إلى ذلك فقد ظهرت على الساحة الأوروبية مجموعة من المنظمات والتجمعات الاقتصادية، سواءً أُقيمت في إطار مشروع مارشال ***Marshall Plan*** مثل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ***Organisation for European Economic Cooperation***، أو في إطار التكامل الأوروبي مثل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب. وهو ما أفقد معاهدة بروكسل مضمونها الأساسي، والذي كان سبباً في وجودها، حيث بقيت انطلاقاً من ذلك مجرد هيكل بدون وظائف عملية حقيقية.

إضافة إلى ذلك فإن مسألة أعادة تسليح ألمانيا ساهمت بدورها في قيام اتحاد أوروبا الغربية، فبسبب المخاوف الأوروبية -خاصة الفرنسية- من عودة القوة الألمانية جعلت دول أوروبا الغربية تفكر في آليات تقيد القوة العسكرية لألمانيا الغربية، التي ظهرت أهميتها الدفاعية بسبب اندلاع الحرب الكورية (1950-1953) التي وجهت لها الولايات المتحدة القدر الأكبر من مجهودها العسكري، لذلك فإن "فشل الجماعة الأوروبية للدفاع كان يعني ضرورة إيجاد وسيلة أخرى لإدماج ألمانيا الغربية في نظام الأمن الأوروبي"[2]، حيث كانت هذه المشكلة أهم محفزات النقاش حول مصداقية معاهدة بروكسل كآلية للأمن الأوروبي، لذلك تقدمت بريطانيا في أكتوبر 1954 -خلال مؤتمر لندن الذي ضم الدول الموقعة على معاهدة بروكسل-، باقتراح تعديلات على المعاهدة لتصبح أرضية لمنظمة إقليمية أوروبية جديدة عرفت باسم "اتحاد أوروبا الغربية ***Western European Union***" حيث تم التوقيع على معاهدة إنشاء الاتحاد -ومعدلة للمعاهدة السابقة- في 23 أكتوبر 1954 في باريس لتُضم إليها كل من إيطاليا وألمانيا الغربية تمهيداً لضمها لحلف الأطلسي.

من الناحية التنظيمية تتشابه وتتداخل هيكلة اتحاد أوروبا الغربية مع هيكلة منظمات أوروبة أخرى، حيث تعمل هياكل الاتحاد بمراعاة اختصاصات وقدرات هياكل المنظمات الأخرى، ففي المسائل العسكرية والأمنية يبقى للحلف السلطة العليا رغم وجود اختصاص دفاعي أو عسكري للاتحاد. لذلك يمكن القول أن هذا الأخير جاء في إطار منظومة دفاعية وأمنية متكاملة، وليس مجرد تكتل إقليمي باختصاصات دفاعية، غير أن ذلك قلل من أهمية الاتحاد في النظام الأمني الأوروبي بسبب توسيع الحلف وكذلك زيادة قدراته التنظيمية خلال مرحلة الحرب الباردة.

يتضمن اتحاد أوروبا الغربية مفهوماً شاملاً للأمن لا يعتمد فقط على الاعتداءات أو الأخطار الخارجية، فمن الناحية العملية جاءت مساهمة الاتحاد في تجسيد مفهوم ونظام الأمن الأوروبيين من خلال ثلاثة أركان أساسية، فمن ناحية أولى تبنت الدول الأعضاء في الاتحاد مبدأ الأمن والدفاع

---

[1] إسماعيل صبري مقلد . الاستراتيجية والسياسة الدولية . مرجع سابق . ص 385.

[2] **Historique de l'UEO**: http:// www.weu.int/historique.htm

الجماعيين، حيث جاء في المادة 5 من معاهدة باريس 1954 أنه "في حالة ما إذا كانت إحدى الدول المتعاقدة هدفاً لعدوان مسلح في أوروبا، تقدم الدول الأخرى بما يتوافق مع المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة المساعدات بكل الوسائل المتاحة"[1].

وعلى العكس من اتفاقية بروكسل 1948 واتفاقية واشنطن 1949 فإن معاهدة اتحاد أوروبا الغربية لم تتضمن تحديداً لمصدر الخطر، أي أنها تتعامل مع الأعمال العدوانية التي توجه ضد إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد مهما كان مصدرها.

من جهة ثانية فقد اعتمد الاتحاد على صيغة وقائية من خلال إخضاع سياسة الدول في ميدان الأمن والدفاع لتوجهاته العامة، وبذلك لن تتمكن أي من الدول الأعضاء من استغلال قوتها العسكرية أو استعمالها ضد بقية الدول الأعضاء. إضافة إلى اتخاذه لجملة الإجراءات لمنع انتشار الأسلحة النووية، منها إخضاع النشاطات العسكرية للدول الأعضاء للرقابة الجماعية[2].

رغم أهمية اتحاد أوروبا الغربية كإطار متعدد الأبعاد للأمن في أوروبا، إلاّ أن اعتماد دول أوروبا الغربية على الردع *Detrrance* والبعد العسكري للأمن الذي يمثله حلف شمال الأطلسي، قلّل من أهمية الاتحاد الذي لم يكن يملك نفس فعالية الحلف العسكرية. ومنه لم يلعب اتحاد أوروبا الغربية سوى دور توفيقي أو حل وسط بين المصلحة الأمريكية في إعادة تسليح ألمانيا، والمخاوف الأوروبية من الأخطار المحتملة الناجمة عن عودة النزعة العسكرية الألمانية.

يعتبر اتحاد أوروبا الغربية أحد ركائز السياسة الأوروبية للأمن والدفاع منذ بداية تشكيلها، حيث اعتبرت الدول الأعضاء في الاتحاد في اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد في أكتوبر 1997، عن قناعتها بضرورة امتداد التكامل الأوروبي نحو المجالات الأمنية والدفاعية. فقد أقرت "أرضية لاهاي *La Plate-forme de La Haye*" في 27 أكتوبر 1997 أن "بناء أوروبا الموحدة سيبقى غير كامل مادام هذا البناء لا يمتد للأمن والدفاع"[3].

رغم اتفاق دول الجماعة الأوروبية على أهمية دور اتحاد أوروبا الغربية كآلية أمنية أوروبية، إلاّ أن هذا الدور خضع لجدال بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أثناء المفاوضات حول معاهدة ماسترخت، فقد رأت مجموعة من الدول على رأسها فرنسا وألمانيا ضرورة اعتبار اتحاد أوروبا الغربية جزءً من الاتحاد الأوروبي، أي يشكل أداةً لتنفيذ القرارات الخاصة بمجال الأمن والدفاع (أو الذراع العسكري للاتحاد)، ومنه يكون دور اتحاد أوروبا الغربية خاضعاً للتوجهات العامة التي يقرها الاتحاد الأوروبي. بينما اقترحت مجموعة أخرى من الدول على رأسها كل من بريطانيا وإيطاليا ألاّ تكون

---

[1] Traité de Brussel 23 Octobre 1954: http://www.mjp.univ-perp.fr/defense/ueo1954.htm

[2] تم استثناء بريطانيا من هذا الإجراء من أجل ضمان انضمامها للاتحاد نظراً لحساسيتها تجاه القضايا السياسية والعسكرية.

[3] L'historique de l'UEO . Ibid

العلاقات بين الطرفين علاقات تبعية، بل يجب اعتبار اتحاد أوروبا الغربية شريكاً في وضع الهوية الأوروبية للأمن والدفاع كأداة للدفاع الأوروبي من جهة، وكذلك كوسيلة لتدعيم الدور الأوروبي في إطار حلف الأطلسي[1].

شكل اتحاد أوروبا الغربية "الذراع العسكري" للاتحاد الأوروبي من خلال الدور الذي منح له بموجب معاهدة ماسترخت، حيث جاء في الفقرة 2 من المادة J.4 من نفس المعاهدة أن الاتحاد الأوروبي "يطلب من اتحاد أوروبا الغربية الذي يشكل جزءً أساسياً في تطور الاتحاد الأوروبي، بلورة وتجسيد القرارات ومهام الاتحاد التي لها علاقة بمجال الدفاع"[2].

أما معاهدة أمستردام 1997 فقد زادت من أهمية دور اتحاد أوروبا الغربية كآلية للأمن الأوروبي، فقد اعتبرت الفقرة 1 من المادة J.7 أن "اتحاد أوروبا الغربية يشكل جزءً مكملاً في تطور الاتحاد الأوروبي بمنحه الإمكانيات العملية خاصة في إطار الفقرة 2، يشارك الاتحاد الأوروبي في تحديد أبعاد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ذات العلاقة بالدفاع...ومنه يشجع الاتحاد إقامة علاقات مؤسساتية وثيقة مع اتحاد أوروبا الغربية في سبيل إدماجه في الاتحاد"[3]. لهذا يمكن اعتبار أن اتحاد أوروبا الغربية الآلية الأوروبية لتنفيذ المهمات المنصوص عليها في الفقرة 2 من نفس المادة، وهي المهمات الإنسانية، مهمات حفظ السلام، المهمات القتالية لإدارة الأزمات وإعادة السلام.

إضافة إلى ذلك يستمد اتحاد أوروبا الغربية أهميته من خلال توفيره لإطار عمل مشترك بين مختلف الدول الأوروبية حتى تلك التي لا تتمتع بعضوية الاتحاد، حيث نصت الفقرة 3 من نفس المادة على اعتماد الكيفيات العملية الضرورية الكفيلة بالمساهمة المتساوية في تنفيذ المهمات المشتركة.

أما من الناحية العملية مثّل اتحاد أوروبا الغربية الأداة الأساسية للدول الأوروبية -الاتحاد الأوروبي- للتعامل مع النزاعات في منطقة البلقان، حيث شارك الاتحاد في عمليات إدارة الأزمات مثل مساهمته بقوات عسكرية للمراقبة من أجل ضمان الحظر على الأسلحة الموجهة لأطراف النزاع، وكذلك التدخل خلال أزمة كوسوفو ابتداءً من جويلية 1999،...إلخ.

زيادة على ذلك فقد سمح الاتحاد بإمكانية التوفيق بين الصفة الجماعية للهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية من جهة، والوضع المحايد الذي تحتله بعض دول الاتحاد الأوروبي. حيث يمكنها القيام بالتزاماتها في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع دون الإخلال بوضعها القانوني، أي أن اتحاد أوروبا الغربية يوفر إطاراً للتعاون العسكري دون الحاجة إلى إدخال الدول المحايدة في تدابير دفاعية أو عسكرية جماعية تتناقض مع وضعها.

---

[1] أنظر: Jim Cloos et autres . La traite de Maastricht . Op . Cit . p 473

[2] Ibid . p 684

[3] Traité d'Amsterdam . Op .Cit

بالرغم من الجدل الذي دار بين مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول العلاقة بين هذا الأخير واتحاد أوروبا الغربية، إلاّ أن أهمية الدور الذي أعطي لهذا الأخير في إطار الهوية الأمنية الأوروبية كان نقطة الاتفاق الأساسية بين مختلف الأعضاء[1].

المطلب الثاني: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا:

عرفت العلاقات شرق غرب مجموعة من الأحداث أدت إلى خروج الأمن من الإطار الأحادي القائم على الردع إلى الإطار الثنائي، حيث ساد الاعتقاد أن فشل الردع سيؤدي إلى نتائج تتناقض مع مفهوم الأمن في حده الأدنى -بقاء الدولة-. كما أن الدول الأوروبية أصبحت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي على أنه دولة ذات نظام مختلف يمكن أن تُقام معه علاقات سلمية خاصة في جانبها الاقتصادي، بالإضافة إلى استقرار الأمر الواقع الذي فرضه المعسكران بعد تشكيل دولتي ألمانيا. ومنه فإن مسألة إعادة النظر في الحدود القائمة لم تعد موضوعاً للجدل.

ومنه فإن مؤتمر الأمن والتعاون كان انعكاساً للرغبة أوروبية في تفادي المخاطر الناجمة عن التوتر القائم بين المعسكرين -أو فشل الردع- وكذلك الرغبة السوفياتية في الاندماج في المجموعة الدولية، وكذلك الاندماج في النظام الإقليمي الأوروبي كدولة لا يتعارض وجودها مع أمن أوروبا الغربية، لذلك فقد انتهى المؤتمر بإصدار وثيقة هلسنكي الختامية ***Helsinki Final Acte*** بتاريخ 5 أوت 1975، وعلى هذا الأساس ذهب البعض إلى "اعتبار المؤتمر ونتائجه كنسخة جماعية ***Multilateral version*** لسياسة الانفتاح على الشرق ***Ostpolitik***"[2].

تضمنت الوثيقة ثلاثة محاور أساسية حددت ملامح المفهوم الجديد للأمن في أوروبا، فقد تضمن المحور الأول القواعد المسيرة للعلاقات بين الدول المشاركة منها احترام السيادة وعدم اللجوء إلى استخدام القوة في أوروبا، وكذلك إجراءات بناء الثقة والأمن، وكذلك حقوق الإنسان والحريات الأساسية...إلخ، أما المحور الثاني فقد تضمن موضوع التعاون متعدد المجالات، وإقرار علاقات اقتصادية وتجارية بين الشرق والغرب بهدف إرساء نوع من المصالح المشتركة. وأخيراً تضمن المحور الثالث المسائل الإنسانية مثل حرية تنقل الأشخاص، والأفكار والمعلومات...إلخ.

بالرغم من أهمية مسار هلسنكي كتحول في العلاقات شرق غرب، إلاّ أنه افتقد إلى بنية مؤسساتية دائمة جعلت من تأثيره عملياً غير جوهري وكذلك غير منتظم، لذلك فقد اتجهت الدول المشاركة نحو إدخال تعديلات هيكلية على المؤتمر بموجب ميثاق باريس الموقّع في 21 نوفمبر 1990، وكذلك نتائج

---

[1] أنظر: Jim Cloos et autres . La traite de Maastricht . Op . Cit . p 472

[2] Mike Bower . Phil Williams . Superpower détente: A reappraisal . 1st ed . (Sage publications . London 1988) p 91

قمة بودابست *Budapest Summit* سنة 1994 والتي شهدت جدلاً بين ثلاثة تصورات/مقاربات أساسية:

أ. المقاربة الأولى: عرفت بمقاربة الحد الأقصى من الإصلاحات *L'Approche Maximaliste* والتي تضمنت تحويل المؤتمر إلى منظمة دولية تشبه منظمة الأمم المتحدة من الناحية الوظيفية والهيكلية (خاصة إنشاء هيئة تنفيذية يتمتع بعض أعضائها بمقعد دائم مثل مجلس الأمن).

المقاربة الثانية: عرفت بمقاربة الحد الأدنى من الإصلاحات *L'Approche Minimaliste*. اقترحت إدخال الحد الأدنى من الإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على نفس الدور الذي لعبه مؤتمر الأمن والتعاون، وذلك بسبب الإصلاحات المتوقع إدخالها على حلف الأطلسي، من أجل تفادي الازدواج أو تداخل المهام بين المنظمتين.

ب. المقاربة الثالثة: وهي صيغة توفيقية تضمنت إدخال تعديلات هيكلية ووظيفية محدودة ولكن حقيقية، حيث كان من الضروري إدخال إصلاحات هيكلية على المنظمة، ولكن ليس على حساب الفعالية، لذلك فقد حضيت هذه الصيغة -التوفيقية - بتأييد أغلبية الدول الأعضاء[1]، وبالتالي كانت الصيغة المعتمدة لإصلاح مؤتمر/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

بصرف النظر عن الجدل الذي دار حولها، تضمنت عملية إعادة هيكلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتحويله إلى منظمة، إنشاء مجموعة من المؤسسات والأجهزة منها ما يتعلق بالمجالات التنفيذية، ومنها ما يتعلق بالمجالات الإدارية، وكذلك أجهزة ذات الطابع التشريعي أو البرلماني.

نجد في الاختصاصات التنفيذية جهاز الرئاسة *Chairman in Office (CiO)* الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في المجالات التنفيذية وكذلك في إطار التنسيق بين نشاطات المنظمة، حيث يمارس الرئيس مهامه لمدة سنة، تساعده الترويكا *Troïka* المكونة من رئيس المنظمة بمساعدة الرئيسين السابق واللاحق للمنظمة.

وفي إطار اتخاذ القرار والمجالات التنفيذية كذلك نجد المجلس الوزاري *Ministerial Council* الذي تم إنشاؤه بموجب ميثاق باريس ويضم وزراء خارجية الدول الأعضاء، مهمته تسيير شؤون المنظمة خلال الفترات الفاصلة بين لقاءات القمة، تربطه علاقات وظيفية بالمجلس الأعلى *Senior Council* الذي يضم كبار المدراء السياسيين على مستوى وزارات الخارجية، مهمته الأساسية تحضير اجتماعات المجلس الوزاري وكذلك العمل على تنفيذ القرارات الصادرة عنه، إضافة إلى المجلس الدائم *Permanent Council* فمهمته متابعة الشؤون اليومية للمنظمة، حيث يجتمع في لقاءات أسبوعية لذلك، وكذلك تقديمه للرأي لمختلف الجهات وكذلك الدول الأعضاء.

---

[1] أنظر: Victor-Yves Ghebali:"Après la conférence de Budapest: l'Organisation pour la sécurité et la coopération en Europe (OCSE)" : http://www.institutidrp.org/contributionsdrp/ghebali_osce.pdf

من الناحية التشريعية أو البرلمانية فقد تم بموجب ميثاق باريس تشكيل المجلس البرلماني للمنظمة **The OSCE Parliamentary Assembly**، والذي يقع مقره في مدينة كوبنهاغن **Copenhagen** ويضم ما يقارب 300 برلماني ينتمون للدول الأعضاء، حيث يهدف هذا المجلس إلى تدعيم المشاركة البرلمانية في نشاطات المنظمة، وفقاً للمبدأ الذي تضمنه ميثاق باريس "من أجل مشاركة برلمانية أكبر".

أما من الناحية الإدارية نجد جهاز الأمانة العامة، وهو جهاز تم إنشاؤه خلال لقاء ستوكهولم **Stockholm Meeting** سنة 1992، ومهمته مساعدة وتمثيل الرئيس والمنظمة خارجياً، إضافة إلى المهام الإداري العادية. كما تتبع الأمانة العامة مجموعة الأجهزة الفرعية ذات المهام المختلفة، مثل شؤون الأقليات وحرية الإعلام...إلخ.

تحوي منظمة الأمن والتعاون أجهزة ذات الطابع القانوني مثل محكمة التحكيم، وكذلك المحافظات الخاصة بحقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية...إلخ، وكذلك البعثات الميدانية العاملة في إطار إدارة الأزمات وإعادة تأهيل المناطق التي شهدت نزاعات أو أزمات مسلحة. يضاف إلى هذه الأجهزة، مجموعة من البعثات الميدانية في مناطق النزاعات والأزمات.

وانطلاقاً من هذه الإصلاحات الهيكلية "انتقل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا **CSCE** من كونه مساراً **Process** إلى منظمة **Organization**. وكنتيجة لذلك كان من المنطقي تغيير اسم مؤتمر الأمن والتعاون إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا **Organization for Security and Cooperation in Europe**"[1]، حيث سمحت هذه التعديلات أو الإصلاحات الهيكلية لمنظمة الأمن والتعاون بلعب دور أكثر أهمية في ميدان الأمن الأوروبي، خاصة في تعاملها مع النزاعات والأزمات الأوروبية بعد نهاية الحرب الباردة، أين يبرز دور مركز الوقاية من النزاعات **The Conflict Prevention Centre** الذي تم إنشاؤه بتاريخ 20 نوفمبر 1990 ومقره في فيينا، كآلية مساعدة على قيام المنظمة بدورها في ميدان الأمن والسلم في أوروبا، بالوقاية من الأزمات والنزاعات المسلحة وانتشارها[2].

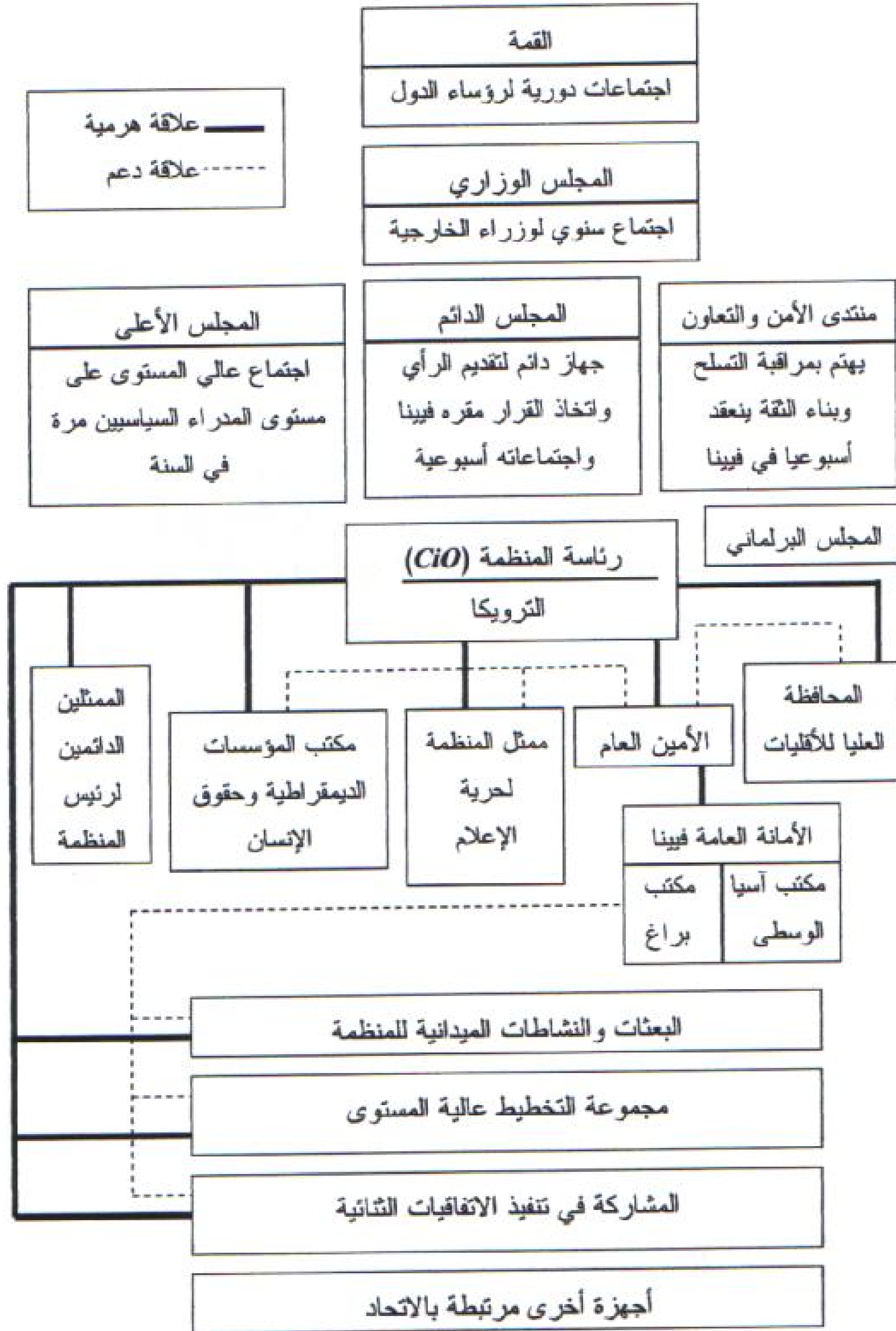
وانطلاقاً من ذلك فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعكس المفهوم والأبعاد الجديدة للأمن، والتي يتبناها الاتحاد الأوروبي منذ انطلاق مسار هلسنكي 1973 (مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا)، وتكرّست بشكل أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب الباردة، وتتمثل هذه الأبعاد عموماً في الطابع غير العسكري للأمن من خلال شمولية المفهوم من جهة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وكذلك البيئية...إلخ، إضافة إلى استبعاد المفاهيم الأحادية والاعتماد على التعاون.

---

[1] Walter Kemp and others . OSCE Handbook . 3rd ed . (Secretariat of the OSCE . Vienna . 2000) p 15
http://www.osce.org/publications/handbook/files/handbook.pdf

[2] رغم ذلك يعتقد البعض أن التغيرات التي شهدها مؤتمر الأمن والتعاون، لم تغير وضعه بشكل جذري، حيث اقتصرت هذه التعديلات على الجوانب الشكلية، مثل التسمية والعضوية، لذلك مازال يمارس دوراً هامشياً في مجال الأمن الأوروبي، حيث يكتفي هذا الهيكل بعمليات مراقبة الانتخابات وتقديم الملاحظات حول مناطق النزاعات (أنظر الفصل الرابع).

الشكل 03 : هيكلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا



المصدر: *Walter Kemp and others . Op . Cit . p 15*

رغم توسيع وتحديث منظمات أخرى لها علاقة بالأمن الأوروبي، إلاّ أن منظمة الأمن والتعاون بقيت تحتل المكانة المهمة التي احتلتها ضمن المنظمات الأوروبية للأمن، وذلك يرجع إلى المقاربة التي تعتمدها للأمن، التي لا تقوم على الردع أو القدرات العسكرية بقدر ما تعتمد على تعديل وتوسيع مفهوم الأمن، حيث أصبح الأمن الأوروبي وفق هذه المقاربة يضم متغيرات أكثر. فمنذ بداية مسار هلسنكي سنة 1973 "تبنى مؤتمر الأمن وحالياً منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تصوراً واسعاً وشاملاً للأمن *Board and comprehensive view of security*، فحماية وترقية حقوق الإنسان *Human Right* والحريات الأساسية *Fundamental Freedome* إلى جانب التعاون الاقتصادي والبيئي تعتبر مهمة من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار مثلها مثل المجالات السياسية والعسكرية"[1]، ومنه فقد تحول الأمن الأوروبي من ردع المحاولات السوفياتية لتغيير الوضع القائم لصالحه إلى مفهوم يضم أبعاداً متعددة إنسانية، اقتصادية، عسكرية...إلخ.

يتضمن البعد الإنساني للأمن الأوروبي *Human dimension* مجموعة من الأهداف والنشاطات مثل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك نشر القيم الديمقراطية، حيث تعمل مجموعة من الأجهزة على تجسيد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني مثل المحافظة السامية للأقليات، وكذلك ممثل المنظمة لحرية الإعلام...إلخ، وتبرز أهمية هذا البعد من خلال مساهمته في الوقاية من النزاعات خاصة في المناطق ذات التركيبة الإثنية المعقدة، فالتمييز بين الجماعات على أساس العرق أو الانتماء الطائفي شكل أحد أهم أسباب النزاعات والأزمات المسلحة خاصة في منطقة البلقان، وعليه فإن إدراج البعد الإنساني في إطار مفهوم الأمن يشكل أحد أسس الأمن في أوروبا الذي أصبح يقوم بشكل جوهري على الوقاية من النزاعات وذلك من خلال مكافحة التمييز الطائفي والعرقي وكذلك ضمان الاستقرار السياسي والتداول على السلطة بواسطة مجموعة من الأجهزة العاملة ميدانياً خاصة في منطقة البلقان وأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، التي تشهد عدم استقرار عرقي وكذلك اجتماعي بسبب ظروف نهاية الحرب الباردة، وعملية إعادة التشكيل التي تشهدها هذه المناطق.

كما تضمن مفهوم الأمن في أوروبا -وفق منظور منظمة الأمن والتعاون- بعداً تقليدياً في الأمن وهو البعد السياسي العسكري *Politico-military dimension*، والذي تهدف المنظمة من خلاله إلى الحد من مخاطر مأزق الأمن *Security delimma*، بالعمل على اعتماد الشفافية وتوفير المعلومات حول مختلف الإجراءات العسكرية في أوروبا، وكذلك الطابع الجماعي في تنظيم المسائل العسكرية، وهذا يعني أن الإجراءات المتعلقة بالمجالات الدفاعية لن تؤدي إلى تهديد أمن الدول الأخرى، أي عدم حدوث رد الفعل أو تصعيد في المواقف، ويدخل في هذا الإطار المساعي التي بذلتها المنظمة من أجل تقليص حجم

---

[1] Walter Kemp and others . Op . Cit . p1

القوات العسكرية في أوروبا، وكذلك التأكيد على إجراءات الأمن وبناء الثقة *Confidence and Security Bulding Measures*، ومن بين هذه الإجراءات نجد التبادل الدوري والشامل للمعلومات حول النشاطات العسكرية، إجراءات تقليص الأخطار أو مراقبة النشاطات العسكرية في أوروبا، وكذلك وضع شبكة للاتصال بين مختلف الأعضاء في المنظمة ورصد مجال الأزمات القائمة فعلاً أو المحتملة[1]، إضافة إلى إمكانية التداول والمناقشة حول مختلف قضايا الأمن والتعاون في أوروبا من خلال إقامة منتدى الأمن والتعاون *The Forum for Security and Cooperation* والذي يمثل كذلك إطاراً لمناقشة ووضع الترتيبات الأمنية والعسكرية.

رغم أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليست منظمة اقتصادية أو بيئية، إلاّ أن البعد الاقتصادي والبيئي *The economic and environemental dimension* يحتل ركناً أساسيا في تصور المنظمة للأمن الأوروبي، فتحقيق حد معين من الانسجام بين الدول في المجالات الاقتصادية والبيئية يقلل من حدة التنافس بين دول المنظمة، كما أن رفع المستوى الاقتصادي في قسم من الدول الأعضاء في المنظمة وخارجها يقلل من التباين في المستوى الاقتصادي بين الدول الأوروبية، خاصة بين دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفياتي السابق ودول أوروبا الغربية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، وذلك يسمح بالحد من مخاطر الهجرة السرية، وكذلك ضمان الاستقرار السياسي في هذه الدول.

توفر منظمة الأمن والتعاون إطاراً لتنظيم ومراقبة التحول الاقتصادي من الأنظمة الاقتصادية الموجهَة نحو الاقتصاد الحر، وكذلك تنظيم التعاون والعلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء من خلال إنشاء المنتدى الاقتصادي *The Economic Forum* والذي تلعب في إطاره المنظمة دوراً مهماً في تعزيز التوجه نحو تحرير الاقتصاد وتدعيم التعاون الاقتصادي البيني وكذلك الخارجي.

إضافة إلى المقاربة الشاملة يضم مفهوم الأمن في أوروبا مقاربة تعاونية *Cooperative Approach* والتي تقوم على فرضية أن الأمن الوطني للدول الأعضاء ومنه الأمن الجماعي الذي تغطيه المنظمة لا يمكن تحقيقه بشكل منفرد، وهذا ما يفترض من جهة أخرى تساوي الدول الأعضاء في المنظمة أي أن انعدام الهيمنة من طرف دولة أو مجموعة من الدول يؤثر إيجاباً على الإحساس بالمشاركة. لذلك فسيخلق أي تهديد أو خطر على إحدى الدول حالة جماعية من اللاأمن، ومنه تمتنع الدول آليا عن القيام بسلوكات عدوانية ضد بقية الأعضاء، وهذا الامتناع يشكل أساس المضمون التعاوني للأمن، ويضاف إلى ذلك الموقع الموحد الذي تحتله جميع الدول مهما كان حجمها أو قوتها، حيث لا تمتلك أي من الدول حق "الفيتو" وهذا يعني أن عملية اتخاذ القرار على مستوى المنظمة تأخذ بعداً جماعياً يراعي تصورات جميع الدول.

---

[1] أنظر: Ibid . p 120

لم تعد مسألة الأمن وفق المفهوم المجسد من طرف مؤتمر/منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستند إلى تكديس القدرات العسكرية التقليدية والاستراتيجية، بل أصبحت ترتكز على الربط بين مستويات الأمن، أي أن أمن أية دولة عضوة في المنظمة لا يمكن أن يتحقق وفق تصور أحادي، بل يكون الأمن نتاج تفاعل جماعي يأخذ بالاعتبار المعطيات الداخلية للدول، يربط بين المستويين الوطني والإقليمي/الجماعي.

إضافة إلى ذلك أصبح الأمن الأوروبي يتجاوز التصور القائم على ردع التهديدات إلى تصور يقوم على الوقاية من النزاعات المسلحة *Conflicts prevention* وإعادة تأهيل المناطق بعد تسوية النزاعات مثل الدول الذي تقوم به في مناطق النزاع في البلقان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وكذلك إدارة الأزمات *Crisis management* مثل الدور الذي تلعبه في كوسوفو منذ 1999، لذلك فالمفهوم الذي تجسده منظمة الأمن والتعاون يقوم على الوقاية من النزاعات والأزمات، وإدارتها بشكل فعال في حالة حدوثها إضافة إلى تدعيم السلام بعد انتهاء النزاعات وكذلك تأهيل مناطق النزاع ومنع العودة نحو الحالات النزاعية (وهو في حد ذاته بعد وقائي).

المطلب الثالث: مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

يشكل الاتحاد الأوروبي في حد ذاته آلية أمنية، وذلك من خلال دور أجهزة الاتحاد في صياغة السياسة الأمنية الأوروبية، والذي مُنح لها من خلال مقررات معاهدتي ماسترخت وأمستردام.

في مقدمة هذه المؤسسات نجد المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء الدول والحكومات) والذي يحدد المعالم الكبرى للسياسة الأمنية الأوروبية، حيث يمارس هذا الاختصاص بموجب المادة 13 فقرة 1 من معاهدة أمستردام التي جاء فيها "يحدد المجلس الأوروبي المبادئ والتوجهات العامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة بما في ذلك المسائل المتعلقة بميدان الدفاع"[1]، حيث يعتبر الاختصاص الممنوح للمجلس الأوروبي فيما يخص مسائل الدفاع إحدى مظاهر التجديد في معاهدة أمستردام، فقد كان الوضع في معاهدة ماسترخت يقتصر على ميدان السياسة الخارجية والأمن.

أما تحويل التوجهات العامة للأمن والدفاع الأوروبيين إلى قرارات فهو من اختصاص المجلس الوزاري، الذي يتخذ وفقاً للمادة 13 فقرة 3 القرارات الضرورية والمناسبة الخاصة بوضع السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية حيز التنفيذ، بشكل ينسجم مع التوجهات والمبادئ العامة المرسومة في إطار المجلس الأوروبي.

عُرفت المفوضية الأوروبية بدورها التنفيذي في القضايا المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، حسب مقتضيات "العقد الأوروبي الأوحد" غير أن معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي ومختلف التعديلات

---

[1] Le traité d'Amsterdam . Op . Cit.

التي أُدخلت عليها منحتها دوراً أكبر، فيما يخص السياسة الأمنية الأوروبية بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد، ومن المؤكد حسب البعض أن "هذه الصلاحيات الجديدة تمنح المفوضية إمكانية ممارسة تأثير أكبر ليس فقط في مجال وضع السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، بل وفي تجسيدها ميدانيا"[1]، لذلك فقد جاء في المادة J.9 من معاهدة ماسترخت، و المادة 27 من معاهدة أمستردام أن المفوضية شريك أساسي في كل أعمال ونشاطات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمجال السياسة الأمنية المشتركة، أما رئاسة الاتحاد فتلعب دوراً تمثيلياً حيث تمثل الاتحاد الأوروبي في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، وذلك بموجب المادة 18 من معاهدة أمستردام.

يلعب البرلمان الأوروبي دوراً مهماً في صياغة وتنفيذ السياسة الأمنية الأوروبية، حيث يُستشَار ويتلقى التقارير والمعلومات بشكل منتظم ودوري، من طرف مختلف أجهزة الاتحاد حول كل ما يتعلق بهذا المجال، كما يشكل إطاراً سنوياً للنقاش من أجل تقييم وتدعيم مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

تضمنت معاهدة أمستردام، إنشاء هيئة جديدة تعمل في إطار السياسة الأمنية الأوروبية، وهي الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، والذي يقوم بتقديم المساعدة للأجهزة والمؤسسات الأوروبية ومشاركتها في كل ما يتعلق بالسياسة الأمنية الأوروبية.

يلعب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة -كآلية للهوية الأمنية الأوروبية- دوراً مساعداً لأجهزة الاتحاد الأوروبي في المجالات ذات العلاقة بالأمن، فقد جاء في المادة 18 الفقرة 3 من معاهدة أمستردام "يساعد الرئاسة الأمين العام للمجلس الذي يمارس مهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة"[2]، فرئاسة الاتحاد الأوروبي تعتبر الممثل الرسمي للاتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية وكذلك في المجالات الأمنية، كما يمكن للممثل الأعلى بطلب من الرئاسة تمثيل الاتحاد على المستوى الخارجي في كل ما يرتبط بالمجال الأمني.

من جهة ثانية فإن ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يقوم بنفس الدور مع المجلس، حيث جاء في المادة 26 من نفس المعاهدة أن "الأمين العام للمجلس، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة يساعد المجلس في المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بالمساهمة خاصة في صياغة، وتهيئة، وتجسيد قرارات السياسة، وعند الحاجة يتصرف باسم المجلس..."[3]. أما دوره كمشارك في صياغة وتنفيذ الهوية الأمنية -إضافة إلى السياسة الخارجية- الأوروبية فيتمثل في إشرافه على مجموعة من الأجهزة الفرعية، حيث يشرف بشكل مباشر على "وحدة التخطيط والإنذار المبكر" والتي تقوم

---

[1] Jim Cloos et autres . La traite de Maastricht . Op . Cit . p 486
[2] Le traité d'Amsterdam . Op . Cit
[3] Ibid

بمهام حيوية مثل تحليل التطورات الدولية وكذلك تحديد الأحداث والأزمات المحتملة، والتي يمكن أن يكون لها تأثر على الأمن الأوروبي. كما يمكن للممثل الأعلى أن يرأس "لجنة السياسة والأمن" بعد استشارة رئاسة الاتحاد أو بشكل خاص خلال الأزمات[1]، والتي من مهامها رصد المؤثرات على السياسة الأوروبية الخارجية والأمنية وكذلك تنسيق مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد، والتنسيق فيما بين الاتحاد والأطراف الخارجية.

أصبحت السياسة الأمنية -والسياسة الخارجية- تتميز بالحركية وكذلك التجسيد الميداني، فمنذ "تعيين الأمين العام في منصبه الحساس للغاية فإنه أصبح همزة وصل بين سياسة الدفاع الجماعي لأوروبا التي تقع على عاتق حلف الأطلسي تحت قيادة عليا أمريكية وتولي أوروبا مهمة إدارة الأزمات من خلال وضع سياسة منسّقة"[2].

المطلب الرابع: الآليات العسكرية:

قامت الدول الأوروبية بعدة مبادرات من أجل تكوين قوة عسكرية متعاونة مع الحلف الأطلسي، وربما تكون إحدى أهم المحاولات هي مشروع المنظمة/الجماعة الأوروبية للدفاع. غير أن فشل هذا المشروع أكد أن الدول الأوروبية في تلك المرحلة غير مستعدة بعد لنقل التعاون نحو المجالات العسكرية والدفاعية بما أن حلف الأطلسي كان يمثل الإطار الأكثر عقلانية للدفاع والأمن الأوروبيين. لذلك فقد اكتفت الدول الأوروبية -الغربية- بتأكيد مبدأ الدفاع الجماعي ضد أي خطر تتعرض له إحدى الدول سواء أكانت عضوة في حلف الأطلسي أو في اتحاد أوروبا الغربية، غير أن توجه الاتحاد الأوروبي نحو تجسيد الهوية الأمنية -والدفاعية- خلق ضرورة امتلاك الاتحاد لمكونات عسكرية.

افتقدت المبادرات ذات الطابع العسكري إلى الطابع الجماعي الموسع، حيث اقتصرت على عضوية مجموعة صغيرة من الدول، ففي إطار التعاون الفرنسي الألماني تم تكوين مجلس الدفاع والأمن بتاريخ 22 جانفي 1988 والذي تبعه تكوين قوة فرنسية ألمانية مكونة من 4200 جندي.

تتشكل الآليات العسكرية للهوية الأمنية الأوروبية من مكونات متكاملة للعمل العسكري، أي قوات عسكرية تؤدي مهمات تقليدية ومهمات في إطار الوقاية وإدارة الأزمات، إضافة إلى أجهزة تنظيمية جماعية عسكرية، وكذلك وسائل لتوفير المعلومات المساعدة على قيام الاتحاد الأوروبي بمختلف المهام المتعلقة بالأمن.

بهدف توفير وحدات عسكرية أوروبية مشتركة تشكل آلية للهوية الأمنية الأوروبية، قامت كل من

---

[1] أنظر: La décision du conseil instituant le Comité Politique et de Securité
http://www.grip.org/bdg/pdf/g4004.pdf

[2] نبية الأصفهاني . مرجع سابق . ص 137.

ألمانيا وفرنسا وبلجيكا سنة 1993 بتشكيل "الفيلق الأوروبي *Eurocorps*"، الذي انضمت إليه كل من إسبانيا ولوكسمبورغ سنة 1995. وتضم هذه القوة حوالي 60 ألف جندي، ومجموعة من الفرق المدرعة بينما تقع رئاسة أركانها في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، والتي تقوم بالربط بين هذه القوة والقوات الجوية والبحرية للدول الأعضاء.

ابتداءً من سنة 1995 تم إنشاء القوة الأوروبية *Eurofor* من طرف إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال (الأخيرة التي انضمت إلى هذه القوة سنة 1996) وهي قوات تدخل سريع يمكن نشرها بسهولة نظراً لعدم احتوائها على قوات ثقيلة، تقرر أن تعمل هذه القوات في إطار اتحاد أوروبا الغربية، بحيث تكون جاهزة عند الحاجة وبالحجم الذي تتطلبه المهمة المراد تأديتها، وتدار هذه القوة من طرف لجنة وزارية عالية المستوى متكونة من قائد أركان هذه القوة وكذلك ممثلين عن وزارات الخارجية للدول الأعضاء، مهمتها ضمان التنسيق السياسي والعسكري، وكذلك تحديد شروط استخدام القوات الأوروبية ومنح التوجيهات لقيادتها.

وبالتكامل مع هذه القوة تم تكوين القوة البحرية الأوروبية *Euromarfor* وهي قوات بحرية غير دائمة، تتكون من حاملة للطائرات وسفينة للإنزال ومجموعة من السفن المرافقة.

تتميز هذه القوة بقدر مهم من المرونة بحيث تكون جاهزة للتدخل بقرار مشترك من الدول الأعضاء أو في إطار حلف الأطلسي أو اتحاد أوروبا الغربية، من أجل تأدية مجموعة من المهام هي:

* المهمات الإنسانية وعمليات إخلاء الرعايا/المدنيين.

* مهمات حفظ السلام.

* المهام القتالية لإدارة الأزمات بما في ذلك مهمات إعادة إحلال السلام، أو ما عُرف بمهمات بطرسبرغ *Les Mission de Petersberg*[1].

كانت أولى العمليات الميدانية التي قامت بها هذه القوة هي قيادتها للقوة الدولية للسلام في كوسوفو من أفريل 1999 إلى أكتوبر 2000.

من أجل تدعيم مكوناته العسكرية، تبنى الاتحاد الأوروبي في اجتماع القمة في هلسنكي في ديسمبر 1999، هدفاً جماعياً بالعمل على جعل الاتحاد الأوروبي قادراً على نشر قوات عسكرية أوروبية مستقلة بحجم 60 ألف جندي في ظرف شهرين، بحيث يمكنها أن تكون مكتفية ذاتياً لمدة سنة على الأقل، بكل مكوناتها البرية والجوية والبحرية. وتطورت هذه الأهداف إلى قوة التدخل السريع التي تضم 100 ألف جندي، حيث التزمت دول الاتحاد خلال لقاء بروكسل حول القدرات في نوفمبر 2000، بالمشاركة عملياً في تكوين هذه القوات.

---

[1] سميت هذه المهمات بهذا الاسم نسبة إلى اجتماع مجلس أوروبا الغربية سنة 1992 في مدينة بطرسبرغ **Petersberg** في ألمانيا حيث تم تبني هذه المهام من طرف الاتحاد.

الشكل 04: تكوين القوات الأوروبية للتدخل السريع[1].

الدولة	حجم المشاركة	الدولة	حجم المشاركة
ألمانيا	13500 جندي	اليونان	4000 جندي
النمسا	2000 جندي	إيرلند (الجنوبية)	800 جندي
بلجيا	3000 جدي	إيطاليا	12000 جندي
إسبانيا	6000 جندي	لوكسمبورغ	100 جندي
فلندا	2000 جندي	هولندا	5000 جندي
فرنسا	12000 جندي	البرتغال	1000 جندي
بريطانيا	12500 جندي	السويد	1500 جندي

المصدر: *Cap Ludovic Monnerat:"L'Europe s'engage pour une Force de réaction rapide de 100'000 hommes opérationnelle d'ici 2003"*
http://www.checkpoint-online.ch/CheckPoint/Monde/Mon0016-EuroReactionRapide.html

كما فتح الاتحاد الأوروبي الباب أمام الدول الأخرى من أجل المشاركة في هذه القوات، بهدف ضمان الوصول إلى الحجم المناسب لهذه القوات من جهة، وكذلك توسيع مجال عملياتها من جهة ثانية.

من أجل تنظيم دور الآليات العسكرية للهوية الأمنية الأوروبية، تم سنة 2000 بتوصية من المجلس الأوروبي (القمة الأوروبية) في نيس *Nice* إنشاء اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، وتتكون من رؤساء هيئة الأركان للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويترأسها ضابط سامي أوروبي يُفضل أن يكون قائداً سابقاً لهيئة الأركان في إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويمارس مهامه لمدة 3 سنوات، يكمن دورها -إلى جانب الشق الاستشاري- في وضع مفهوم شامل لإدارة الأزمات، وتقييم الأخطار المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث الأزمات المسلحة إضافة إلى الاهتمام بأبعادها العسكرية، كما دخل في إطار اختصاصها إدارة العلاقات العسكرية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية العضوة في حلف الأطلسي، وتحديد الحجم الضروري للوسائل اللازمة لإدارة الأزمات في حالة حدوثها[2]. وفي نفس القمة قرر مجلس الاتحاد الأوروبي تشكيل هيئة الأركان للاتحاد الأوروبي تعمل تحت إشراف اللجنة العسكرية، مهمتها التخطيط وإدارة العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي وقيادة القوات العسكرية

[1] هذا الجدول يتضمن فقط تعداد الجنود الذي تحتويه هذه القوات، للاطلاع على مساهمة كل دولة فيما يخص التشكيلات العسكرية، ومختلف الأسلحة والمعدات (طائرات، سفن...إلخ) أنظر: **Cap Ludovic Monnerat . Op . Cit**

[2] أنظر: **La décision du conseil du 22Janvier 2001 portant création du Comité militaire de l'Union Européenne**: http://www.grip.org/bdg/pdf/g4002.pdf

الموضوعة تحت تصرف الاتحاد، إضافة إلى تنسيق التعاون العسكري مع المنظمات الأخرى على رأسها حلف الأطلسي[1].

المبحث الرابع: مشاكل الهوية الأمنية الأوروبية:

حققت الدول الأوروبية تقدماً واضحاً في مسار تشكيل الهوية الأمنية المشتركة، من خلال توليها عمليات إدارة الأزمات وحفظ السلام في كوسوفو وكذلك مقدونيا، إضافة إلى المساعدة التقنية في إعادة تأهيل مناطق النزاعات وحفظ الأمن والوقاية من تجدد النزاعات، غير أن مسار تكريس وتدعيم السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي يشهد تأثيرات أو مشاكل داخلية وخارجية تبطئ من وتيرة تحقيق الأهداف المسطرة في هذا المجال.

المطلب الأول: المشاكل السياسة (الداخلية):

يأتي في مقدمة هذه المشاكل الجدل بين مختلف الأطراف الأوروبية الفاعلة حول مضمون الهوية الأمنية الأوروبية وعلاقتها بحلف الأطلسي، حيث يرى الاتجاه الأول ذو النزعة "الاستقلالية" بزعامة كل من فرنسا وألمانيا، أن يتم تكوين السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية بشكل مستقل عن حلف الأطلسي، أي أن يكون للاتحاد الأوروبي الجهاز الأمني والعسكري الخاص به، بينما يرى الاتجاه الثاني ذو النزعة "الأطلسية" مثل بريطانيا وإيطاليا ضرورة أن تكون السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية تدعيماً لموقع الدول الأوروبية في حلف الأطلسي حتى وإن بقي هذا الأخير تحت القيادة الفعلية للولايات المتحدة الأمريكية.

إن هذا الجدل يلعب نفس الدور المعيق الذي لعبه الاختلاف حول جدوى نقل التكامل الأوروبي نحو المجالات العسكرية، فالدول ذات النزعة الأطلسيةً قد تشكل عائقاً أساسياً أمام اتخاذ أي قرار من شأنه تدعيم استقلالية الاتحاد الأوروبي تجاه الحلف الأطلسي في المسائل العسكرية، رغم قناعتها بأهمية امتلاك الاتحاد الأوروبي لقدرات عسكرية، فخلال المفاوضات حول اتفاقية ماسترخت رفضت كل من بريطانيا وإيطاليا اعتبار اتحاد أوروبا الغربية وسيلة خاضعة لتوجهات الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن، عكس فرنسا وألمانيا اللتان أصرتا على تبعية اتحاد أوروبا الغربية لتوجهات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمسائل الأمنية والدفاعية، هذا ما يعني أن أية إجراءات تستهدف تعميق مسار الهوية الأمنية سوف تخضع لنفس النقاش، وهو ما سيجعل تجسيد السياسة الأوروبية الأمنية يتم بوتيرة أكثر بطأً، وجاء توسيع الاتحاد الأوروبي إلى 25 دولة في ماي 2004 ليزيد من حدة الاختلافات حول الهوية الأمنية

---

[1] أنظر: La décision du conseil du 22Janvier 2001 instituant l'Etat-major de l'Union Européenne
http://www.grip.org/bdg/pdf/g4003.pdf

الأوروبية، حيث تذهب أغلبية الدول الجديدة إلى ضرورة الإبقاء على الدور المسيطر لحلف الأطلسي في مجال الأمن الأوروبي، خاصة مع المساعدات العسكرية والتقنية التي تقدمها الولايات المتحدة لدول أوروبا الوسطى والشرقية.

استمراراً لذلك فإن طريقة اتخاذ القرار على مستوى الاتحاد الأوروبي يمكن اعتبارها هي الأخرى من بين عوائق الهوية الأمنية الأوروبية. فرغم تبني معاهدتي امستردام 1997 ونيس 2000 لنمط الأغلبية المؤهلة، في اتخاذ القرارات المختلفة بما فيها المتعلقة بالأمن والدفاع، إلاّ أنه تم تبني في نفس الوقت آلية مضادة تلجأ إليها بعض الدول من أجل جعل التصويت على القرارات يتم وفق مبدأ الإجماع، ويكون ذلك في حالة ما إذا اعتبرت دولة أو مجموعة من الدول أن التصويت على أساس الأغلبية قد يؤدي إلى نتائج تتعارض مع أمنها الوطني.

انطلاقاً من ذلك فإن اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمسائل الأمن والدفاع يتم وفق قاعدة الإجماع أي بموافقة جميع الدول، وهو ما سيفتح المجال أمام بعض الدول -خاصةً ذات النزعة الأطلسية- لتعطيل بعض القرارات ذات العلاقة بتجسيد الهوية الأمنية الأوروبية.

يضاف إلى جملة المشاكل الداخلية التردد الأوروبي في توفير قوات عسكرية خلال الأزمات، حيث تزيد الحاجة إلى قوات إضافية توفرها في أغلب الحالات الولايات المتحدة، لذلك فإن عمليات إدارة الأزمات بسبب هذا التردد لا تكون استمراراً للمفهوم الذي أقره الاتحاد الأوروبي للأمن، بل تكون وفق استراتيجية أمريكية لاحتلال موقع تؤثر من خلاله على المسار الأوروبي لتشكيل كيانها الأمني والدفاعي المستقل.

المطلب الثاني: المشاكل التقنية (العسكرية):

رغم تقدم عدد كبير من دول الاتحاد الأوروبي في ميدان التكنولوجيا والصناعات العسكرية، إلاّ أن المستوى التكنولوجي للجيوش الأوروبية مازال لم يصل بعد إلى حد المساواة مع التطور العسكري للولايات المتحدة الأمريكية. حيث ظهرت هوة كبيرة بين الطرفين في ميدان التكنولوجيا العسكرية بشكل واضح خلال عمليات حلف الأطلسي في كوسوفو 1999 وأفغانستان 2001. حيث أشار تقرير لخبراء عسكريين أوروبيين إلى أن "الطائرات المقاتلة الفرنسية والبريطانية والمنظومات الصاروخية والتجهيزات الإلكترونية الأوربية متخلفة كثيراً عن تلك الأمريكية، على الرغم من مشروع ظل العاصفة...الذي حدد أهداف وخطوات تطوير التصنيع العسكري الأوربي على ضوء تجربة حرب الخليج، وخاصة في مجال الصواريخ المختلفة، ناهيك عن المشروعات والمقترحات الأخرى لتطوير الطائرات والقطع البحرية ودعم القوات البرية"[1]، فالقدرات التكنولوجية العسكرية الأوروبية رغم

[1] عبد الرحمن خير الدين . مرجع سابق.

تقدمها إلاّ أنها لن تضمن نفس الفعالية التي يتمتع بها حلف الأطلسي والقوات الأمريكية خلال تنفيذ مختلف العمليات العسكرية، سواء أكانت في إطار تنفيذ مهمات حفظ السلام وإدارة الأزمات، أو في إطار الدفاع الأوروبي ضد أية اعتداءات مصدرها المنظمات الإرهابية، أو هجوم تشنه إحدى الدول النووية الجديدة -حتى مع استبعاد هذا الاحتمال-. وأكد نفس التقرير أنه "أمام الأوروبيين الكثير من العرق والجهد والتضحية إذا هم أرادوا أن يكونوا أنداداً للأميركيين في مواجهة الأزمات الخطيرة التي تتكرر دون انقطاع في بقاع الأرض المختلفة. كما أن هذا الضعف اللوجستي العسكري الخطير للأوروبيين بالقياس إلى إمكانيات الأمريكيين، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الشعور بالإحباط لدى الفئات الواسعة من المجتمعات الأوروبية، التي ما فتئت تشعر بأنها عادة ما تكون رهينة القرار السياسي الأمريكي عندما يتطلب الأمر اتخاذ المواقف من الأزمات العالمية المتكررة"[1]، وهذا ما ينعكس على الدور الذي تقوم به القوات الأوروبية المشاركة في عمليات إدارة الأزمات، والتي تتولى مهام ثانوية مثل حفظ الأمن وبعض المهمات الإنسانية، في حين تبقى قيادة العمليات أمريكية.

لذلك فإن تراجع القدرات الأوروبية في ميدان التكنولوجيا العسكرية سيزيد من اعتمادها على حلف الأطلسي في القيام بأعباء الأمن الأوروبي، وهذا ما يزيد في التبعية العسكرية للاتحاد الأوروبي تجاه الحلف/الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يصعب اتخاذ قرار على مستوى الحلف يمنح الدول الأوروبية أفضلية عسكرية في أوروبا أو خارجها. ومن بين الأمثلة على هذا الوضع الاتفاق بين أعضاء حلف الأطلسي وكذلك الشركاء الأوروبيين في جوان 1996 (اتفاق برلين) حول استعمال الاتحاد الأوروبي لوسائل الحلف في حالة قيام الدول الأوروبية بعمليات عسكرية إدارة الأزمات في أوروبا، والتي لا يُشارك فيها الحلف أو الولايات المتحدة، غير أن هذا الاستعمال لابد أن يكون بموافقة مجلس الحلف الذي تمتلك فيه الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو في الحلف[2].

رغم وضع الاتحاد الأوروبي لمخططات تستهدف تطوير الصناعات العسكرية الأوروبية، إلاّ أن الكثير من دول الاتحاد خاصة بريطانيا وكذلك دول وسط وشرق أوروبا تعتمد على الصناعة والتكنولوجيا العسكرية الأمريكية، التي تعتبر أهم ركائز سياسة التسلح لهذه الدول خاصة بولونيا التي تعتمد على طائرات الـ*F16* بدل الطائرات الأوروبية، وهذا الاعتماد هو أهم شروط حصول هذه الدول على مساعدات أمريكية[3]. لذلك تعتقد بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي -منها فرنسا- أن "عدم النضج" لدى الدول الجديدة يشكل أهم عوائق الاتحاد السياسي الأوروبي بما فيه الشق العسكري/الأمني للاتحاد.

---

[1] نفس المرجع.

[2] أنظر: Pierre Biarnès . Op . Cit . p119

[3] توماس شرايبر:"الحلم الأمريكي بأوروبا جديدة": http://www.mondipolar.com/may04/articles/schr.htm

وعليه فإن عدم التوافق السياسي الذي يميز المواقف الأوروبية حول الهوية الأمنية الأوروبية ينعكس بشكل واضح على تدعيمها ميدانياً، فميل الدول جديدة العضوية في الاتحاد الأوروبي نحو اعتبار حلف الأطلسي الإطار الأفضل للدفاع الأوروبي يجعلها أقل حماسة للتصورات والمشاريع الأمنية الأوروبية، وبالمقابل أكثر دعماً للتصور الأمريكي حول ما يجب أن يكون عليه الدفاع والأمن الأوروبيين.

المطلب الثالث: الموقف السلبي للولايات المتحدة:

ساندت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة التكامل الأوروبي كوسيلة مساعدة على منع الاختراق السوفياتي للجبهة الغربية، غير أن موقفها بدأ في التحول مع ظهور المجموعة الأوروبية بمصالحها المستقلة، فرغم موافقتها على زيادة دور أوروبا في مجال الأمن والدفاع الأوروبيين -خاصة في إطار حلف الأطلسي- إلاّ أن الولايات المتحدة تبدي معارضة في بعض جوانب تصور الاتحاد الأوروبي للهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية.

تعتبر منطقة شرق ووسط أوروبا أهم نقاط الضعف في النظام الأمني الأوروبي، فعلاقاتها "الاستراتيجية" مع الولايات المتحدة تجعل هذه الأخيرة قادرة على التأثير على مستقبل الهوية الأمنية الأوروبية، فهذه الدول تعتبر أهم الأسواق الجديدة للأسلحة الأمريكية، إضافة إلى ذلك فقد أقامت الولايات المتحدة علاقات تحالف مع هذه الدول قبل ضمها إلى حلف الأطلسي وهي نفس الدول التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في ماي 2004. فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على اعتبار أن "توسيع الاتحاد الأوروبي يجب أن يساعد الولايات المتحدة في جمع غالبية من الدول تمنع أوروبا الموسعة من أن تشكل قوة موازية لأمريكا"[1].

ومن خلال إحداث نوع من التداخل بين عضوية حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي، فهي بذلك تشكل أهم العوائق أمام "الازدواج الاستراتيجي" في أوروبا، فبتوسيع مجال تحرك حلف الأطلسي في أوروبا وخارجها -عكس ما تنص عليه المادة 6 من معاهدة واشنطن[2]- وهذا ما يُعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ضمنت من خلاله "أن الدول الأوروبية التي تعمل على تشكيل قوات للتدخل السريع لن يكون لها هامش من المناورة الأمنية والتحرك في المجال الأمني المتوسطي، لأن استراتيجية الحلف الأطلسي الجديدة التي سمحت له بأن يتدخل خارج مجاله العسكري والأمني سوف يضيق من مجال التحرك العسكري والأمني للدول الأوروبية...أي أنه لن تكون للقوات الأوروبية المزمع إنشاؤها أي فاعلية أمنية وعسكرية بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تأمين مصالحها الأمنية والعسكرية

---

[1] نفس المرجع.

[2] تنص المادة السادسة من معاهدة واشنطن 1949 أن مجال عمليات حلف الأطلسي يكون بمجموع المجال الجغرافي الذي تغطيه الدول الأعضاء.

في أوروبا، ومعنى ذلك أن الدول الأوروبية سوف تعيد حساباتها الأمنية والعسكرية في المستقبل لأن المشاريع الأمنية والعسكرية التي ترغب في إنشائها لن يكتب لها النجاح أمام الهيمنة الأمريكية على أوروبا"[1]. فمن الصعوبة تحديد مجال التحرك الأمني والعسكري الأوروبي لكل من الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي، حتى الحل الوسط الذي تم التوصل إليه بين الطرفين لا يمكن اعتباره نهاية المشكل، فتدخل الاتحاد الأوروبي الذي يكون في حالة رفض حلف الأطلسي التدخل عسكريا من أجل إحلال السلام أو إدارة الأزمات، قد يجعل التحرك العسكري الأوروبي في إطار مهمات بطرسبرغ دوراً ثانوياً، أو تابعاً للقوة المؤثرة على صناعة القرار في حلف الأطلسي من جهة، والاتفاقات الثنائية التي تبرمها الولايات المتحدة مع بعض الدول الأوروبية خاصة اتفاقات التعاون العسكري، لذلك فأية مهمات يقوم بها الاتحاد الأوروبي لن تكون خارج الحلف، خاصة مع القرار الذي اُتخذ في قمة الحلف في براغ في نوفمبر 2002 الذي يتم بموجبه إنشاء قوة الحلف للتدخل السريع.

تهدف هذه الإجراءات الأمريكية إلى منع فرض الاتحاد الأوروبي لأمر واقع على الأرض يؤدي إلى:

* الانفصال بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في المجالات الأمنية والدفاعية، وبالتالي زوال الدور العسكري الأمريكي في أوروبا.
* ازدواج الآليات والهياكل الدفاعية العملية التي يمكن أن تنتج عن إنشاء الاتحاد الأوروبية للهوية الأمنية والدفاعية، التي تتضمن هياكل عملية "مستقلة" عن حلف الأطلسي.
* الفصل بين الدول الأوروبية المنتمية للحلف وغير العضوة في الاتحاد، ودول الاتحاد الأوروبي في عملية اتخاذ القرار الخاصة بالأمن في أوروبا[2].

رغم صعوبة العوائق التي تواجه تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية، إلاّ أنها لا تعني نهاية هذا المسار، فهي مظاهر طبيعية تصاحب أية عملية للتحول، وهي نتاج للجدل القائم بين أنصار استمرار الوضع القائم وأنصار التغيير، كما أن المشاكل الأخرى ذات الصفة السياسية يمكن تجاوزها انطلاقاً من النمط الأوروبي في التكامل، حيث يمكن التعامل معها كما تعامل الاتحاد الأوروبي مع المواقف المعارضة لنقل "الوحدة" الأوروبية نحو مستويات أعلى منذ تشكيل الجماعة الأوروبية سنة 1957.

رغم التأخر الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا العسكرية، إلاّ أن البعض يعتبر أنه بإمكان الاتحاد الأوروبي تغطيته بزيادة الاستثمار والاهتمام بالتكنولوجيا العسكرية من جهة، وكذلك التأثير على القرار في إطار حلف الأطلسي من أجل استغلال وسائله في المهمات العسكرية للاتحاد، ومن أمثله ذلك تعويضه للحلف في عملية "كونكورديا ***Concordia***" حفظ السلام في مقدونيا.

---

[1] خير الدين العايب . مرجع سابق.

[2] Philippe Rekacewicz et Gilbert Achcar :"A la recherche d'une défense unifiée" http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/defense2003

خلاصة الفصل:

يبدو أن أوروبا شهدت تغيرات جذرية، حيث لم يعد حلف الأطلسي الإطار الوحيد للدفاع والأمن الأوروبيين، فرغم الفعالية التقنية التي للحلف، إلاّ أنه فقد أهم مقومات الأحلاف وهو الشعور المشترك بوجود العدو، فبعد زوال الاتحاد السوفياتي ظهرت مصادر جديدة لتهديد الأمن الأوروبي، غير أن أهم ما تتميز به هذه المصادر هي عدم وجود اتفاق أوروبي أمريكي حول تعريفها، أو الطريقة التي يجب أن تواجَه بها، وهذا الاختلاف ينتج أساساً من المفهوم الجديد للأمن لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

فبالنسبة للاتحاد الأوروبي أصبح الأمن يقوم على التصور الوقائي، ومنه يتضمن أبعاداً متعددة، وهو ما يظهر في عمل المنظمات الأوروبية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو في علاقات الاتحاد الأوروبي الخارجية مثل الشراكة الأورومتوسطية. أما الولايات المتحدة فتعتمد على مفهوم يتضمن أبعاداً متعددة، ولكنه مع ذلك يعطي أهمية ملموسة للبعد العسكري، ويسعى لاستعمال حلف الأطلسي في تجسيد هذا المفهوم، وهو ما يتجسد في التوجه نحو ما يعرف بالعمليات العسكرية خارج إطار المادة الخامسة من اتفاقية واشنطن 1949.

ومنه فاختلاف مضمون/تعريف الأمن لدى كل طرف، يقتضي -نظرياً على الأقل- إيجاد أطر خاصة بكل طرف، وهذا بدوره يفترض تشكيل كيان أمني أوروبي مستقل عن بقية الأطر الأمنية والدفاعية التي أوجدتها ظروف سابقة مثل الحرب الباردة.

الفصل الرابع: انعكاسات الهوية الأمنية الأوروبية.

المبحث الأوّل: الهوية الأمنية الأوروبية وحلف الأطلسي.

المبحث الثاني: الهوية الأمنية الأوروبية والشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث: الهوية الأمنية والعلاقات الأوروبية الروسية.

المبحث الرابع: الهوية الأمنية ومستقبل النظام الدولي.

تعتبر الهوية الأمنية الأوروبية، أحد المظاهر الأساسية لانتشار التكامل الأوروبي، وهذا ما يفترض أن النظرة الأوروبية لتفاعلات النظام الدولي قد تغيرت، لهذا يحتمل أن يلعب الاتحاد الأوروبي دوراً مؤثراً في العديد من القضايا المتداولة على مستوى العلاقات الدولية، فالمحاور الكبرى للعلاقات الخارجية للاتحاد، والتي تشمل:

العلاقات الأوروبية الأمريكية، والأطلسية عموماً، وكذلك العلاقات الأوروبية المتوسطية (الشراكة الأورومتوسطية)، إضافة إلى العلاقات الأوروبية الروسية، تظهر على أنها الأكثر عرضةً لتأثير الهوية الأمنية الأوروبية، نظراً لكون مفهوم الأمن يشكل أحد نقاط التقاطع الرئيسية في هذه المحاور.

إضافة إلى لك فإن هيكل النظام الدولي يرتبط بالتوزيع القائم للقوة، بين مختلف الفواعل الأساسية في النظام، والقيم التي يستند عليها هذا النظام، ومنه فإن هذا التوزيع يمكن أن يتأثر هو الآخر بإنشاء الهوية الأمنية الأوروبية، حيث يفترض أن تمنح هذه الهوية تأثيراً أكبر للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، نظراً للاستقلالية التي يمكن أن يتمتع بها في اتخاذ القرار، والسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

انطلاقاً من هذا ينقسم هذا الفصل إلى مجموعة من العناصر، حيث سنحاول متابعة تأثير الهوية الأمنية الأوروبية، على المحاور الكبرى للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي سابقة الذكر، ثم نحاول استشراف تأثير هذه الهوية على هيكلة النظام الدولي، بمعنى احتمالات تحول النظام نحو توزيع جديد للأدوار.

المبحث الأول: الهوية الأمنية الأوروبية وحلف الأطلسي:

يعتبر حلف شمال الأطلسي من أهم مكونات نظام الدفاع الغربي، والأوروبي بشكل خاص خلال مرحلة الحرب الباردة. ومنه فإن إقامة نظام أمني/دفاعي أوروبي بديل -أو مختلف على الأقل-، يعني جعل دور الحلف في أوروبا والنظام الدولي موضوعاً للتأثير، حيث اختلفت الظروف الأوروبية عن تلك التي أوجدت الحاجة لإنشاء الحلف. كما أن نظرة الأوروبيين للنظام الدولي بعد تزايد صلابة البناء الأوروبي تغيرت هي كذلك، إضافة إلى أن الأخطار التي أوجدت التحالف الأوروبي الأمريكي لم تعد قائمة.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وحلف الأطلسي:

منذ تأسيسه سنة 1949، قام حلف الأطلسي على فرضية أساسية مفادها وجود عدو أو تهديد مشترك، يجب مواجهته من طرف دول أوروبا الغربية بشكل جماعي، وجسّدت معاهدة واشنطن هذا العدو في الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له[1]. غير أن نهاية الحرب الباردة وزوال المعسكر الشرقي، غيرت الكثير من القيم والمفاهيم السائدة على مستوى النظام، حيث أن "الواقع الدولي الذي بُني على أنقاض القوة السوفياتية، صاحبه في ذات الوقت اختفاء ظاهرة العداء الدائم بين قطبي النسق المنصرم، بأبعاده المتباينة التي كان من أظهَرها تنافسهما على النفوذ في شتى أصقاع العالم، ولاسيما في أوروبا...فمع نهاية الحرب الباردة، وحل حلف وارسو في 31 مارس 1991، وانسحاب القوات الروسية حوالي 1000 كيلومتر شرقاً، لم يعد للناتو دوره التقليدي في ردع العدوان المحتمل على حدوده الشرقية، وبمعنى آخر، فإن دور الناتو الأصلي في مواجهة الاتحاد السوفياتي وحلفائه، لم يعد ذي أهمية بعد تلك التغيرات"[2]. ومنه فقد كانت هذه التغيرات على مستوى النظام الدولي، أهم محفزات النقاش حول مستقبل الحلف، فالدور التقليدي الذي لعبه فقد أهميته مع زوال الاتحاد السوفياتي وقوات حلف وارسو. ولذلك لم تعد هناك حاجة جماعية لبقائه باستثناء الحاجات الأمنية الاستراتيجية الأمريكية، فحتى المواقف الأقل معارضة لبقاء الحلف ترى ضرورة زيادة الدور الأوروبي فيه، أي جعله أحد الآليات الأمنية الأوروبية، في إطار منظومة أوروبية مبنية أساساً على الحاجات الأمنية للدول الأوروبية.

غير أن المواقف المؤيدة لبقاء الحلف تعتبر أن التغيرات التي مست النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، قد ضاعفت من حالات اللجوء إلى الاستعمال المباشر للقوة العسكرية النظامية. فانتهاء الحرب الباردة فتح المجال أمام أنماط أخرى من الحروب، مثل الحروب العرقية والانفصالية...إلخ، إضافة إلى زيادة حدة الأخطار غير النظامية مثل الإرهاب. وحسب هذا الموقف فإن "كثيراً من التحديات التي

---

[1] Henry Steele Commerger . Op . Cit . p 555

[2] ليلى مرسي ، أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص.ص 307 ، 308.

تواجه السلام العالمي، تختلف جذرياً عن المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين إبان الحرب الباردة، فالقلاقل العرقية في أوروبا تمثل خطراً حقيقياً على السلام بالنسبة لحلفاء الناتو، ويمكن لمواقف مشابهة لما حدث في البوسنة، أن تنشأ في أي مكان في البلقان وأوروبا الوسطى...وكذلك يمكن أن ينشأ صراع ما في مناطق لا تُغطيها بنود اتفاقية الناتو، مع ذلك يمكن أن يكون لدوله مصالح في تلك المناطق"[1].

انطلاقاً من هذا النقاش كان على حلف الأطلسي التكيف مع مختلف التغيرات بهدف المحافظة على بقائه، أي تحديد المصادر الجديدة للخطر التي يمكن أن تهدد الأمن الجماعي لأعضائه، وبالتالي توفير مبررات جديدة كافية لإقناع جميع الأطراف بضرورة بقائه كآلية أمنية جماعية. ومنه فقد تحددت المهام الجديدة للحلف في المحاور التالية:

أ. المهام العادية أو التقليدية للحلف التي تضمنتها معاهدة واشنطن 1949، أي الدفاع عن الدول الأعضاء ضد أي خطر، واتخاذ تدابير جماعية للرد على أية اعتداءات عسكرية تتعرض لها إحدى الدول الأعضاء وفقاً للمادة الخامسة من اتفاقية إنشاء الحلف[2]. ومن بين مبررات بقاء هذا الدور هو حالة الفراغ التي ميزت أوروبا الشرقية قبل انضمام بعض دولها إلى الحلف، وكذلك الوضع غير المستقر الذي تشهده بعض الدول الأخرى (مثل جورجيا)، إضافة إلى ظهور دول تمتلك أو مرشحة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، في منطقة الشرق الأوسط (مثل إيران).

ب. مواجهة الأخطار الجديدة، التي تتميز بشموليتها، وامتلاكها خاصية تجاوز الحدود القائمة بين الدول، مثل ظاهرة الإرهاب، والتجارة غير الشرعية للأسلحة، خاصة تجارة المواد المشعة التي يمكن استعمالها في أعمال إرهابية، نظراً للارتباط الوثيق بين الظاهرتين. وانطلاقاً من الطابع المميز لهذه الظواهر، فإن نطاق تعامل الحلف مع هذه الأخطار يتجاوز المجال الجغرافي المحدد، ومن أبرز الأمثلة على هذا الدور نجد العمليات العسكرية التي يقوم بها الحلف في أفغانستان منذ أكتوبر 2001، والتي تجاوزت على ما يبدو حدود الرد على الهجومات التي تعرضت لها إحدى الدول الأعضاء (الولايات المتحدة).

ج. يشمل دور الناتو في هذا المستوى مهمات حفظ السلام، أو إجلاء المدنيين من مناطق النزاع، إضافة إلى تأهيل مناطق النزاعات والوقاية من تجدد القتال بين أطراف النزاع. ومن أهم أمثلتها

---

[1] نفس المرجع . ص 314.

[2] منذ تأسيس الحلف سنة 1949 لم تعمل الدول الأطراف بهذه المادة، حيث قد يؤدي ذلك إلى التصعيد من طرف حلف وارسو، فرغم مطالبة فرنسا بتدخل الحلف ضد الحركات الثورية، والنفوذ السوفياتي والصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، إلاّ أن الحلف لم يتدخل في الحروب الاستعمارية لأي من أعضائه، ولم تطبق المادة الخامسة إلاّ بعد تعرض الولايات المتحدة لهجمات 11 سبتمبر 2001، حيث وافق الحلف على توفير الدعم اللوجيستيكي للقوة الدولية لحفظ الاستقرار في أفغانستان ISAF

دور الحلف في النزاعات التي شهدتها منطقة البلقان -منذ تفكك يوغسلافيا-، "فالنزاع اليوغسلافي منح حلف الأطلسي لأول مرة في تاريخه، الفرصة للمشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وعمليات تشديد العقوبات"[1].

انطلاقاً من هذا يفترض مؤيدوا بقاء الحلف أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تحتاج إلى وجود إطار دفاعي/أمني، يمتلك نفس القدرات التنظيمية والعسكرية لحلف الأطلسي، الذي يملك القدرة على التكيف مع التغيرات التي عرفتها البيئة الدولية من جهة، وكذلك الطبيعة الجديدة لمصادر الخطر. لذلك فقد تضمن التصور الجديد حول دور الحلف والمعلن منذ 1990، "تشكيل حلف ذي طابع سياسي أكثر وذي طابع عسكري أقلّ، والتشديد على الخطر الناجم عن عدم الاستقرار، أكثر منه على القوة العسكرية العادية، وإدخال أعداء سابقين بشكل مباشر في مداولات ونشاطات الناتو، ودعوة الأوروبيين الشرقيين إلى إقامة ارتباط رسمي بالناتو، وإعادة تنظيم قوات الناتو، بتحويلها من قطاعات الفيالق القومية إلى فيالق متعددة الجنسيات تحت قيادة عسكرية مُدمجة، والإعلان عن أن الأسلحة النووية لن تستخدم إلا في الملاذ الأخير"[2].

المطلب الثاني: الهوية الأمنية الأوروبية والعلاقات الأوروأطلسية:

منذ قيام الاتحاد الأوروبي وإعلان قادته عن تشكيل "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، ثم الحديث عن "الهوية الأوروبية للأمن والدفاع"، بدأ الجدل الأوروأطلسي حول مصير أو مستقبل الحلف. حيث أصبح هذا الأخير يرتبط في أذهان الكثير من قادة الاتحاد الأوروبي، بوجود مصالح أو رغبة أمريكية في "الحفاظ على تفوقها الاستراتيجي على الاتحاد الأوروبي"، ومنه فإن الهوية الأوروبية للأمن والدفاع تحاول أن تشكل بديلاً أوروبياً لحلف الأطلسي، حتى مع غياب دعوة صريحة لإنهاء وجوده. فعند تحليل أساس هذه الهوية -أي تعريف الأمن- نجده يتضمن مقاربتين أساسيتين، تقوم الأولى على شمولية مفهوم الأمن، أما المقاربة الثانية فيقوم الأمن من خلالها على مبدأ التعاون، وذلك منذ بداية مسار هلسنكي 1973، حيث تعتبر عمليات الوقاية من الأزمات والنزاعات، وحفظ السلام، إضافة إلى اعتماد سياسات أو إجراءات بناء الثقة، وكذلك احترام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحقيق التنمية الشاملة، المكونات الأساسية للمفهوم الأوروبي للأمن. وعليه تلعب الوقاية ***Prevention*** دوراً مهماً في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، فالأخطار التي تواجه أوروبا ليست ناتجة فقط عن وجود دول نووية جديدة، بل كذلك من انتشار الأزمات العرقية، والاقتصادية، وكذلك الاجتماعية، سواء داخل الاتحاد

---

[1] Victor-yves Ghebali . Brigitte Sauerwein . Op . Cit . p 158.

[2] نافع أيوب لبس:" حلف الأطلسي، تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة، وآفاقه المستقبلية":
http://www.awu-dam.org/politic/9-10/fkr009.htm

الأوروبي أو خارجه. ويظهر هذا التصور في عمل الآليات الأمنية الأوروبية -سابقة الذكر-، خاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا *OSCE*، ومن أهم مجالات تجسيده العملي نجد مسار الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث تكرر نفس المفهوم بنفس العناصر تقريباً.

غير أن المقاربة الأمنية على مستوى حلف الأطلسي لا تتسم بنفس القدر من الوضوح في العديد من الحالات، فقد تضمنت استراتيجيات الحلف منذ 1990 القيام بمهمات خارج إطار "المادة 5" من معاهدة واشنطن 1949، مثل عمليات حفظ السلام إدارة الأزمات. لذلك ساد الاعتقاد أن دور الحلف في أوروبا، حتى في حالات الأزمات المسلحة، يشكل استمراراً لمبدأ "المصالح الحيوية الأمريكية"، ويقوم هذا الاعتقاد على تحليل الظروف التي رافقت التدخل العسكري للحلف في منطقة البلقان، سواء في حالة البوسنة 1995، أو في حالة كوسوفو 1999، فقد كانت "مشكلة الولايات المتحدة الأمريكية هي معرفة كيفية الحصول والمحافظة على ثقل/تأثير كافٍ في القضايا الأوروبية، من أجل الحفاظ على السلام في العالم مع حمايتها لمصالحها الحيوية"[1]، في حين كان التدخل من أجل إدارة الأزمات الأوروبية ومنع انتشارها، يشكل في حد ذاته مصلحة حيوية بالنسبة للجانب الأوروبي، ففي حالة عدم التمكن من حصر إطار النزاعات على الأقل، فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة للأمن في أوروبا.

انطلاقاً من ذلك فقد كان من الضروري التوفيق بين التزامات الدول الأوروبية العضوة في الحلف وحاجات الأمن الأوروبي، خاصة في مجال الوقاية من النزاعات المسلحة وإدارة الأزمات، وهو ما تجسد في الاتفاق الذي تم بين الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة خلال اجتماع مجلس الحلف في برلين سنة 1996، والذي تضمن إمكانية استخدام الدول الأوروبية للقدرات التقنية والعسكرية للحلف، خلال عمليات إدارة الأزمات التي لا تشترك فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اعتبر على أنه أهم تحول في الموقف الأمريكي من الهوية الأمنية الأوروبية، وذلك من خلال اعترافها الضمني بها. فقد اعتبر الطرف الأمريكي أن "تطوير الهوية الأوروبية للأمن والدفاع ***European Security and Defence Identity***، يجب أن يتم في إطار حلف شمال الأطلسي، فالعنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية، هو تكوين قوات مشتركة عرفت باسم قوات المهمات المشتركة ***Combined Joint Task Forces*** حيث تم تخصيصها للمهمات الأوروبية فقط"[2]. وهو ما ظهر على أنه محاولة لاحتواء الطموح الأوروبي، من خلال جعله تابعاً لنظام أمن أكبر يتمثل في حلف الأطلسي، خاصة مع إمكانية الولايات المتحدة استعمال حق النقض *Veto* خلال عملية اتخاذ القرارات بشأن هذا الإجراء. غير أن هذا الاتفاق لم يكن بديلاً لإنشاء الاتحاد الأوروبي لقدراته العسكرية الخاصة، وهو ما تجسد من خلال ما يعرف بأهداف

---

[1] Yves-Henri Nouailhat . Op. Cit . p 286

[2] Tilesch Gyorgy . Reinforcing Europe as a global player . (L'institut Européen des hautes études internationales) . p 88: http://www.iehei.org/bibliotheques/gyorgyTILESCH.pdf

هلسنكي 1999، والتي تضمنت تشكيل قوات أوروبية للانتشار السريع، كآلية لتنفيذ بمهمات بطرسبرغ.

زيادة على ذلك تضم المهمات الجديدة لحلف الأطلسي -خارج إطار المادة 5-، مهمات مكافحة الإرهاب، وكذلك احتواء خطر الدول النووية الجديدة، وهو ما يزيد من حدة الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين على مستوى الحلف. فرغم كون مكافحة الإرهاب الدولي، والسعي لاحتواء انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، من أهم أهداف الهوية الأمنية الأوروبية، إلاّ أن عناصر الاختلاف تكمن أساساً في كيفية تحقيق هذه الأهداف، فالآليات العسكرية تحتل مرتبة مهمة في هذه الاستراتيجية الجديدة للحلف، في حين ترفض دول الاتحاد الأوروبي استعمال القوة العسكرية، سواء في إطار العلاقات بين أعضاء الاتحاد أو ضد جهة أخرى. وذلك بتعويض الوسائل العسكرية بوسائل أو آليات أخرى أهمها الإجراءات الاقتصادية والحوار السياسي، ويبرز ذلك من خلال التعامل الأوروبي مع الملف النووي الإيراني[1].

من جهة أخرى تساهم العقيدة الاستراتيجية الأمريكية في تحديد موقف دول الاتحاد الأوروبي من حلف الأطلسي، فمنذ تكوينه تأثر الحلف بشكل مباشر بالتوجهات العسكرية الأمريكية، ويبرز ذلك من خلال حساسيته للتغيرات المتكررة التي شهدها الفكر الاستراتيجي الأمريكي، خاصة خلال الحرب الباردة. فمنذ تولي الجمهوريين -المحافظين الجدد- الحكم في الولايات المتحدة سنة 2000، تبنت الإدارة الأمريكية عقيدة استراتيجية جديدة تعرف باستراتيجية الحرب الاستباقية ***Pre-emptive War***، القائمة على إمكانية القيام بعمل عسكري ضد مصدر محتمل للخطر يهدد المصالح أو القوات الأمريكية، المتواجدة داخل الولايات المتحدة أو خارجها. وهو ما يعني إمكانية استخدام قوات الحلف في مثل هذه العمليات، في حين تعتقد الدول الأوروبية أن المهمات العسكرية الوحيدة التي يمكنها القيام بها، خارج إطار "المادة 5"، هي مهمات بطرسبرغ.

انطلاقاً من ذلك فإن مفهوم "الدفاع" في التصورات الأوروبية يحتل موقعاً مغايراً، للموقع الذي يحتله في التصورات الأطلسية/الأمريكية. فحلف الأطلسي هو حلف دفاعي بالدرجة الأولى، لذلك فهو منظمة محددة الاختصاص، في حين يختلف الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي الذي لا يعتبر منظمة أمنية أو دفاعية، على غرار حلف الأطلسي ***NATO***، أو اتحاد أوروبا الغربية ***WEU***، حيث يعتبر البعض أن "الدفاع الأوروبي جزءٌ من عملية بناء مؤسساتي ***Construction Institutionnelle*** لم يكتمل

---

[1] تقوم استراتيجية الاتحاد الأوروبي بخصوص الملف النووي الإيراني، على ضرورة الحوار مع إيران، وتفهم الحاجات الأمنية الإيرانية، مع تجنب التصعيد في المواقف، واعتماد أسلوب المكافآت، بهدف التوصل إلى حل وسط يتوافق مع مصالح/حاجات جميع الأطراف، وأهم مظاهر ذلك زيارة وفد مكون من وزراء خارجية أوروبيين (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) لطهران سنة 2003، بغرض مناقشة الملف النووي مع المسؤولين الإيرانيين.

بعد...ولكنه يتضمن جميع العناصر الأساسية لتكوين قوة عظمى، اتحاد اقتصادي، عملة موحدة، سياسة مشتركة..."[1]، وهذا ما يمكن اعتباره سعياً أوروبياً للتأثير على هيكلة النظام الدولي.

إضافة إلى اختلاف التصورات حول مفهوم وآليات الأمن، بين كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على مستوى حلف الأطلسي، تبرز مسألة أخرى للجدل الأوروأطلسي وهي مسألة قيادة الحلف. فرغم الإصرار الأمريكي على اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية "قوة أوروبية *Puissance Européenne*"، إلاّ أن الجانب الأوروبي يعتبر الولايات المتحدة حليفاً أطلسياً وليس قوة أوروبية، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق هدف مزدوج، فمن جهة أولى فإن الدول الأوروبية تمثل الأغلبية الساحقة في تشكيل -أو عضوية- الحلف، ومنه فإن قيادة الحلف لابد أن تخضع لنفس الوضع، فالعرف المتبع في تعيين أمين عام أوروبي لحلف الأطلسي لا يعني أن قيادة الحلف أوروبية. ومنه يمكن القول أن الهدف الأول من إنشاء هوية أوروبية للأمن والدفاع هو تدعيم الموقع الأوروبي في الحلف، وهو ما يخدم الشق الثاني من الهدف، وهو تكريس الحلف لقضايا الأمن الأوروبي. وذلك لعدم توفر الاتحاد الأوروبي على آليات حقيقية، تضفي فعالية أكبر على مشاريع الأمن والدفاع الأوروبية.

غير أن البعض يعتقد أن مسألة تولي أوروبا مسؤوليات أكبر في مجال القيادة واتخاذ القرار داخل الحلف، هو إجراء قد تنجم عنه آثار سلبية تهدد استمراره، فاستناداً إلى هذا الرأي "سيكون أمراً غير مفضل أو لا ينصح به أن يستند صنع القرار في الناتو على شراكة متساوية بين الولايات المتحدة من ناحية، وبين الأعضاء الأوروبيّين كلهم من ناحية ثانية. فمن ناحية أولى نجد أن صراع المصالح بين الأوروبيين سوف يحتاج إلى وقت طويل قبل أن يحقق النجاح في حالات الطوارئ...ومن ناحية ثانية، فلو وُجد موقف أو وضع أوروبي مشترك ومتعارض مع الموقف الأمريكي، فإن النتيجة ستكون الاصطدام بطريق مسدود مع التخلّي في نهاية المطاف عن الناتو"[2].

على هذا الأساس لا يمكن اعتبار الهوية الأمنية الأوروبية سبباً في الخلافات التي تميز العلاقات الأوروبية الأمريكية بل هي على الأصح استمرارٌ لها. خاصة فيما يتعلق بمفهوم الخطر والأمن، ولذلك فإن نظرة الدول الأوروبية لعلاقتها مع الولايات المتحدة ككل، وفيما يرتبط بالجانب العسكري بوجه خاص، قد خضعت لعملية المراجعة التي مست النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وظهرت بشكل أوضح مع الصراع الذي عرفته منطقة البلقان انطلاقاً من حرب البوسنة (1992-1995)، وانتهاءً بالإبادة العرقية في كوسوفو التي بلغت ذروتها سنة 1999، حيث ظهرت توجهات أوروبية مختلفة، بسبب الصدمة التي واجهتها أوروبا بسبب تلك الحرب.

---

[1] Brigitte Vassort-Rousset:"L'Union Européenne, un nouveau pole stratégique?" http://www.upmf-grenoble.fr/curei/cahiers/16/vassort.pdf

[2] نافع أيوب لبس . مرجع سابق.

المطلب الثالث: الهوية الأمنية الأوروبية ومستقبل حلف الأطلسي:

منذ بداية التكامل الأوروبي، وتحول فرنسا نحو الديغولية *Gaullisme* -مع الجمهورية الخامسة سنة 1958-، بدأت المشاكل متعددة الأبعاد تظهر على مستوى العلاقات الأوروبية الأطلسية، أو الأوروبية الأمريكية بشكل عام، وبرز هذا الوضع بشكل أوضح مع التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية. فقد كانت "الدعوة إلى إعادة صياغة علاقة الجماعة الأوروبية بحلف شمال الأطلسي، تبرز في كل مرة يبدو فيها النظام وكأنه يدخل مرحلة جديدة...في هذا السياق ظهرت دعوات تطالب بتغيير أهداف مهام حلف الأطلسي، وتحويله إلى أداة لتعظيم الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، بدلاً من مهمته المحصورة في مواجهة تهديد عسكري مباشر"[1]. بل اعتقد البعض أن وجود الحلف لم تعد له نفس الأهمية، التي تميز بها أثناء الحرب الباردة.

عند الحديث عن مستقبل حلف الأطلسي، في ظل سعي الاتحاد الأوروبي لتكريس هويته الأمنية، تبرز مجموعة من السيناريوهات/المشاهد المستقبلية، تستند إلى عدد من المؤشرات، مثل التحولات التي شهدها مفهوم الأمن منذ نهاية السبعينات، وكذلك إدراك كل طرف لمصادر الخطر والتهديدات الجديدة، والطريقة الأنسب للتعامل معها، إضافة إلى التصورات الخاصة بوضع النظام الدولي ومستقبله، كما يضيف البعض عامل المضمون الجديد للعلاقات الأوروبية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، والذي يتميز بدرجة عالية من الحساسية والتوتر.

ينطلق السيناريو/المشهد الأول من مجموعة من المتغيرات، تندرج في محورين أساسيين:

أولاً: المتغيرات المرتبطة بالعلاقات الأوروبية الأمريكية.

ثانياً: المتغيرات المرتبطة بانتشار التكامل الأوروبي منذ معاهدة ماسترخت 1992.

انطلاقاً من ذلك يقوم هذا السيناريو، على فرضية انتهاء دور حلف الأطلسي في أوروبا بشكل نهائي، وتعويضه بآليات أخرى، قد تكون ناتجة أساساً عن الجهود الأوروبية لتكريس الهوية الأمنية الأوروبية. فالعلاقات الأوروبية الأمريكية أصبحت تتميز بتزايد الخلافات بين الطرفين، التي تزداد حدةً كلما ظهرت قضايا جديدة تختلف حولها وجهات النظر، والتي كان آخرها الحرب على العراق[2]، فالنقاط الأساسية للخلاف في الميدان الأمني عموماً تتعلق بمسألة "عسكرة العلاقات الدولية"، أو النزعة

---

[1] حسن نافعة . الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً . ط[1]. (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت 2004) .ص.ص 459 . 460.

[2] خلال محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تمرير مشروع قرار في مجلس الأمن، يمنحها تفويضاً بشن حرب على العراق في حالة عدم تعاونه مع الأمم المتحدة في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، أبدت بعض الدول الأوروبية معارضة شديدة للمشروع، حيث هددت فرنسا بشكل صريح باستعمال حق النقض VETO ضد مشروع القرار في حالة عرضه على مجلس الأمن، حيث اعتبر المراقبون ذلك سابقة ذات دلالات في تاريخ العلاقات الأوروبية الأمريكية.

العسكرية التي يتبناها اليمين الأمريكي الحاكم. فقد "بدا واضحاً أن نزعة التدخل بالوسائل العسكرية، ازدادت حدة وخطورة، بمجرد استعادة اليمين الأمريكي المتطرف للسلطة بقيادة بوش الإبن...وأدت هذه النزعة العسكرية الطابع، إلى تعميق الهوة بين الرؤيتين الأمريكية والأوروبية، لما يجب أن يكون علي النظام الدولي في مرحلة نهاية الحرب الباردة...فمصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام متعدد القطبية، وليس نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد"[1]. فهذا الهدف -إدخال مرونة أكبر على هيكلة النظام-، ساهم في خلق الاعتقاد أن الاتحاد الأوروبي يسعى من خلال إقامة هوية أوروبية للأمن والدفاع، إلى استكمال عناصر القوة، ومنها اكتساب تصورات شاملة لتوزيع الأدوار في النظام، والقدرة على التدخل بشكل فعال في مناطق مختلفة من العالم، في إطار مهمات بطرسبرغ، أو المهمات الدفاعية التقليدية في إطار سياسة مشتركة للدفاع. ويقوم هذا الاعتقاد على مجموعة من الأسس والمبادئ المعلنة سابقاً، مثل معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي -أو معاهدة ماسترخت-، التي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من 1993[2]، وكذلك أهداف هلسنكي 1999، المتضمنة إنشاء قوات للتدخل السريع قبل نهاية 2003، والتي أصبحت عملية نهاية سنة 2004 (بتعويض الاتحاد الأوروبي لحلف الأطلسي في البوسنة). حيث أن نقل التكامل -أو انتشاره- من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، يتطلب إيجاد مجموعة من الآليات التي تتناسب و التصورات الأوروبية، من أجل تحقيق المصالح الأوروبية.

رغم أن هذا المشهد أو السيناريو يستند إلى مجموعة من المؤشرات الواقعية، إلاّ أنه تجاهل مجموعة أخرى منها لا تقل أهمية، فالاتحاد الأوروبي "المؤسس بواسطة معاهدة ماسترخت 1992 ليس منظمة أمنية، فمن المؤكد أن الدول الأعضاء فرضت ضمن المحور الثاني، مبادئ السياسة الخارجية والأمن المشترك، المتضمن وضع سياسة دفاع مشترك...مع ذلك لا يوجد في نص المعاهدة تدابير مشابهة لتلك الموضوعة في إطار حلف الأطلسي، أو اتحاد أوروبا الغربية، التي بموجبها يكون أي اعتداء على دولة عضوة، بمثابة اعتداء على كل الأعضاء"[3]. فرغم تبني الاتحاد الأوروبي مبدأ العمل على التوصل إلى سياسة دفاع مشترك، إلاّ أن الأمر مازال مقتصراً على تنسيق التصورات الأمنية الأوروبية في إطار الاستراتيجية المشتركة للأمن، والتي يتم تبنيها في اجتماعات القمة الأوروبية. كما أن المنظمات المتواجدة حالياً على الساحة الأوروبية، والتي يُطلَق عليها وصف المنظمات الأمنية الأوروبية، مثل اتحاد أوروبا الغربية *WEU*، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا *OSCE*، تظهر على أنها تعمل بشكل منفصل عن الاتحاد الأوروبي، حتى وإن توافقت معه في المقاربة الأمنية، وكذلك وسائل واستراتيجيات العمل،

---

[1] حسن نافعة . مرجع سابق . ص.ص 463 . 464.

[2] فقد تضمنت المادة " J.4 " ، فقرة 2 مبدأ العمل على تحديد ملامح سياسة دفاعية مشتركة قد تؤدي دفاع مشترك.

[3] Philippe Moreau Defarges:"Le sense de la construction européenne" . in Zaki Laidi (ed) Géopolitique dusense . (édition Deselleé de brouwer . Paris 1998) . p 107.

على الأقل من الناحية النظرية. حيث يعتقد البعض أن "تحويل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا *CSCE*، إلى منظمة دولية بدأت تمارس عملها بعد قمة بودابست (مارس 1994) لم يغير من طبيعة المنظمة كثيراً، وظلت أقرب ما تكون إلى منتدى للحوار حول قضية الأمن الأوروبي، يشارك فيه كل المعنيين بها...وجه الخلاف بين الإثنين، أن الوضع القانوني لكل من الولايات المتحدة وكندا قد تغير، وأصبحتا تتمتعان بوضع الدولة المراقب، وذلك لسبب وجيه، وهو أنهما ليستا دولتين أوروبيتين، لكن دورهما الحقيقي وفاعليتهما في المنظمة لم يطرأ عليهما تغيير يذكر. لذلك تبدو لنا هذه المنظمة...ذراعاً سياسياً لحلف شمال الأطلسي، أكثر منها منظمة أوروبية بالمعنى الدقيق"[1].

إضافة إلى المؤشرات السابقة، يمكن إضافة متغير أساسي آخر ينفي احتمالات انتهاء دور حلف الأطلسي في أوروبا، ويتعلق الأمر بالإنفاق العسكري لدول الاتحاد الأوروبي، فالملاحظ أن الدول الأوروبية لم ترفع إنفاقها العسكري كما "لم تشرع حتى الآن في خطط دفاعية تتطلب زيادة سريعة في إنفاقها العسكري في المستقبل، ويعكس التباعد في اتجاهات الإنفاق العسكري بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الغربيين، مجموعة من المقاربات المتباعدة للأمن ولأساليب تحقيق القدرات المطلوبة، وهو يشتمل على اختلافات في أهداف سياسة الأمن والدفاع والعقائد العسكرية، والتصورات للتهديدات والأولويات، بين الإنفاق العسكري وأهداف السياسة المالية"[2]. أي أن دول الاتحاد الأوروبي مازالت تحافظ على نفس مستويات الإنفاق العسكري عموماً، والمساهمة المالية في حلف الأطلسي بشكل خاص. فمعدل الإنفاق العسكري/الدفاعي الأوروبي، خلال الفترة الممتدة ما بين 1993 إلى غاية سنة 2002 يتميز بالثبات، حيث لا يفوق معدل إنفاق الاتحاد الأوروبي خلال نفس الفترة، حجم 153.2 مليار دولار، بينما تجاوز معدل إنفاق حلف الأطلسي لنفس الفترة مستوى 480 مليار دولار، فحتى خلال السنوات التي شهدت محفزات زيادة الإنفاق العسكري (مثل إدارة الأزمات في البلقان، ومكافحة الجماعات الإرهابية)، حافظ الاتحاد الأوروبي على نفس المعدل، حيث لم تتجاوز الزيادة ابتداءً من سنة 1998 سقف 3 مليار دولار، خلال سنتي 2000 و2001، عكس حلف الأطلسي الذي رفع نفقاته الدفاعية بحجم 12 مليار دولار سنة 2000، ثم 31 مليار دولار سنة 2002[3].

لذلك ورغم مشاركة الدول الأوروبية في الإنفاق الدفاعي لحلف الأطلسي، إلاّ أن هذه المساهمة لا يمكن مقارنتها بمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية من ميزانية حلف الأطلسي. فالتغيرات التي تشهدها

---

[1] حسن نافعة . مرجع سابق . ص.ص 444 . 445.

[2] إليزابيث سكونز:"النفقات العسكرية" في: مجموعة من المؤلفين . التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . (مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت 2003) . ص 484.

[3] أنظر: بيتر ستالنهام وآخرون:"جداول النفقات العسكرية" في نفس المرجع . ص 517.

ميزانية الحلف يمكن إرجاعها إلى التغيرات التي تمس السياسة المالية الأمريكية، أي أن توجه الولايات المتحدة نحو زيادة إنفاقها هو العامل الأكثر تأثيراً في ميزانية الحلف.

من جهة ثانية فقد بلغ إجمالي إنفاق حلف الأطلسي سنة 2002 على الأفراد والمعدات أكثر من 296.2 مليار دولار، تساهم فيها الولايات المتحدة بأكثر من 200.04 مليار دولار أو بنسبة 67.5%، أي أن مساهمتها ارتفعت مقارنة مع سنة 2001 أين ساهمت في نفقات الحلف بنسبة 66.4 %، أما أوروبا مجتمعة فتساهم بحوالي 82.8 مليار دولار أو ما يقارب 27.9%، حيث انخفضت مساهمتها مقارنة بسنة 2001، أين ساهمت بنسبة 29.4%، في حين لا تتجاوز مساهمة بقية أعضاء الحلف نسبة 4.1%. أي أنه في حين تستمر معدلات إنفاق الدول الأوروبية في الانخفاض، تستمر معدلات إنفاق الولايات المتحدة في الارتفاع[1].

إن كل هذه المؤشرات تنفي السيناريو الأول وتمهد لسيناريو آخر، يقوم على فرضية معاكسة تفيد باحتمال تراجع المشاريع الأوروبية للأمن والدفاع المستقلة عن حلف الأطلسي، وزيادة دور هذا الأخير في المسائل ذات العلاقة بالأمن في النظام الدولي عموماً، وفي أوروبا بشكل خاص. أي أنه سيشكل بديلاً للهوية الأمنية الأوروبية، استناداً إلى مجموعة من الاعتبارات:

فالاتحاد الأوروبي، ورغم تحمسه لنقل التكامل نحو مستويات أعلى كلما حقق نجاحات ميدانية، مازالت دوله غير متحمسة للدخول في تجربة فدرالية، تتنازل بموجبها عن اختصاصاتها في ميادين السياسة الخارجية وكذلك الأمن والدفاع. إضافة إلى الاعتقاد السائد أن الاتحاد الأوروبي، لن يكون قادراً على فرض نفسه كإطار وحيد للهوية الأمنية الأوروبية، حيث لم يصاحب إعلانه عن التطلع إلى إقامة نظام أمني أوروبي مستقل، إجراءات عملية ذات آثار ملموسة، يمكن اعتبارها -حسب هذا الرأي- بعداً أمنياً حقيقياً للتكامل الأوروبي. وهذا راجع أساساً إلى أن "الاتحاد الأوروبي لا يشكل من الناحية العملية، واحداً من تلك الأطر المؤسسية التي تُصنَع في إطارها سياسة الأمن الأوروبي، على الرغم من أنه يُفترض أن يكون إطارها الرئيسي"[2]. فإذا صحت هذه الفرضية فإن هذا "الفراغ المؤسسي" في مجال صياغة الأمن الأوروبي، يعني أن الإطار المؤسساتي الوحيد المتوفر هو حلف الأطلسي، على أساس أن اتحاد أوروبا الغربية *WEU*، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا *OSCE*، لا يمكنهما تعويض حلف الأطلسي، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مهمات عسكرية، سواء في إطار سياسة دفاعية أو في إطار مهمات إدارة الأزمات وحفظ السلام، نظراً لتفوق الحلف في القدرات العسكرية والتنظيمية اللوجستيكية.

بالاعتماد على ما سبق هناك من يعتقد أن "قضية الأمن الأوروبي مازالت قضية أطلسية أكثر منها

---

[1] أنظر: نفس المرجع . ص 553.

[2] حسن نافعة . مرجع سابق . ص 440.

قضية أوروبية، وتعالج باعتبارها كذلك في إطار حلف شمال الأطلسي، بأكثر مما تعد شأناً أوروبياً خالصاً، وتعالج بوصفها كذلك داخل المؤسسات الأوروبية المعنية. يضاف إلى ذلك أن منظمة اتحاد أوروبا الغربية، تبدو أقرب فكراً إلى حلف شمال الأطلسي منها إلى الاتحاد الأوروبي...وهي تتولى التنسيق الفعلي مع الحلف حول قضايا الأمن الأوروبي"[1].

إضافة إلى غياب البنية المؤسساتية المناسبة للاستقلال الأمني الأوروبي، تظهر مؤشرات أخرى من بينها مسألة الإجماع داخل الحلف حول مسألة إقامة "هوية أمنية أوروبية". فالشرط الأساسي للوصول لاستقلال أمني أوروبي حقيقي عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي، هو استقلال الاتحاد الأوروبي في صناعة القرار وتجسيد مقارباته الأمنية عملياً. بمعنى أن "يصبح الاتحاد الأوروبي، أي المنظمة الأوروبية التي تقود العملية التكاملية، هو المسؤول عن وضع وتنفيذ خطط الدفاع عن الأمن الأوروبي، باعتبارها جزء من سياسة خارجية وأمنية مستقلة بالفعل"[2]. غير أن هذا الشرط لا يبدو متاحاً أمام دول الاتحاد الأوروبي، خاصة مع الاختلاف الذي يميز رؤية الدول الأعضاء لما يجب أن تكون عليه سياساته الأمنية والدفاعية. وكذلك لطبيعة العلاقات التي تربط بين الأوروبيين وحلف الأطلسي والولايات المتحدة، حيث ارتبطت مسألة الإجماع فيما سبق بالموقف البريطاني من سياسة أوروبية مستقلة للأمن والدفاع، وازدادت حدة الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي مع انضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية، حيث تفضل هذه الأخيرة علاقات دفاعية/أمنية مع الولايات المتحدة. لذلك تعتبر هذه المجموعة من الدول أهم الثغرات الموجودة في بنية الاتحاد الأوروبي، حيث يمكنها التأثير سلباً على أي توجه أوروبي، يهدف إلى إقامة كيان أمني بديل لحلف الأطلسي.

رغم صحة المؤشرات السابقة على الأقل من الناحية الشكلية، إلاّ أن تفسيرها هو الذي يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، فحجم الإنفاق الدفاعي/العسكري للاتحاد الأوروبي المنخفض مقارنة بالولايات المتحدة، أو مساهمته المتواضعة في ميزانية الحلف (27.9% سنة 2002)، لا يعني أن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في تحمل أعباء مالية إضافية، بل يستند أساساً إلى المقاربة الأمنية المعتمدة، والتي تستبعد تدخلات عسكرية أو حروب استباقية في العالم، بل تركز على تأثير العوامل الأخرى للأمن، مثل المساعدات الاقتصادية، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين للمساعدات الاقتصادية في العالم، فالمقاربة الأمنية الأوروبية تعتمد على عامل الوقاية ***Prevention***، سواء من الاضطرابات والأزمات السياسية، أو النتائج السلبية لتدهور الأحول الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأخرى، والتي يمكن أن تشكل تهديداً للأمن في محيط الاتحاد الأوروبي، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، أو حدوث

---

[1] نفس المرجع . ص 446.

[2] نفس المرجع . ص 446.

تغيرات سياسية غير مرغوب فيها، مثل انتقال السلطة إلى نخب ديكتاتورية قد تستند إلى نزعة عسكرية، خاصة مع الانتشار الذي تعرفه أسلحة الدمار الشامل في العالم الثالث.

إضافة إلى ذلك فإن العامل الأساسي الذي يقوم عليه مستقبل كل من الهوية الأمنية الأوروبية من جهة، وحلف شمال الأطلسي من جهة ثانية، هو الأساس الفكري الذي يقوم عليه الأمن. "فهناك اختلافات عميقة بين رؤية كل من الطرفين لمصادر تهديد السلم الدوليين، وسبل ووسائل مواجهتها...وعلى سبيل المثال، فالاتحاد الأوروبي لا يبدو على الرغم من وجود بعض التيارات اليمينية المتطرفة فيه، مسكوناً بهواجس الخوف من الصين أو العالم الإسلامي بالقدر ذاته، أو الطريقة نفسها التي ينم عنها ويعكسها السلوك الأمريكي، وعلى الرغم من وجود الاتحاد الأوروبي على تخوم العالم الإسلامي أو ربما في قلبه، إلاّ أنه يبدو أكثر قدرة واستعداداً على التمييز بين الإسلام وتياراته الأصولية، وبين الإسلام والإرهاب"[1]. ويمكن أن ينطبق هذا المثال على جميع القضايا الخاصة بالأمن، والمصنفة على أنها من "المصادر الجديدة للخطر" أو التهديد، منها انتشار أسلحة الدمار الشامل وكيفية الوقاية منها.

انطلاقاً من ذلك، ليس من المرجح أن تؤدي الإجراءات الأوروبية الرامية لإنشاء هوية أمنية مشتركة، إلى إنهاء دور حلف الأطلسي في أوروبا، كما أن عدم تحقيق الاتحاد الأوروبي لنفس مستوى الكفاءة التي يتميز بها الحلف في ميدان إدارة الأزمات، لن يؤدي إلى التراجع الاتحاد عن تدعيم الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية، كجزء من التكامل الأوروبي، على المدى المتوسط على الأقل. فالحلف مازال الإطار الأساسي لسياسات الأمن الأوروبي، لذلك يمكن أن يكون أحد عناصر التوفيق بين البعد الاستقلالي للهوية الأمنية الأوروبية من جهة، ومتطلبات العلاقات الأوروبية الأمريكية، وتعزز هذا التصور بالتوجه الأوروبي المستمر للعب دور أكبر على مستوى الحلف. رغم الإعلان المتكرر عن إنشاء آليات أمنية ودفاعية أوروبية مستقلة، مثل قوات التدخل السريع المتضمَّنة في أهداف هلسنكي 1999، وهذا ما تجسد في اتفاق برلين 1996، الذي يمنح الاتحاد الأوروبي حق استخدام القدرات العسكرية والتقنية وكذلك اللوجستيكية لحلف الأطلسي، في المهمات التي لا يُشارك فيها هذا الأخير، وهو الاتفاق الذي خضع للنقاش والمراجعة في القمة الأوروبية التي انعقدت في مدينة كولونيا -ألمانيا- سنة 1999، ليعتمد تحت تسمية "اتفاق برلين الموسع" بتاريخ 16 ديسمبر 2002، ودخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداءً من 17 مارس 2003[2]. حيث يظهر هذا الاتفاق كمثال على إمكانية وجود الحلول الوسط التي تخدم المصالح الأوروبية.

---

[1] نفس المرجع . ص 465.

[2] أنظر: ريناتا دوان . وزدزسلو لاتشوفسكي:"الأبعاد العسكرية والأمنية للاتحاد الأوروبي" . في مجموعة من المؤلفين . التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . مرجع سابق . ص.ص 375 . 376.

أما من من الناحية العملية، فقد قام الاتحاد الأوروبي بتعويض قوات حلف الأطلسي في البوسنة، من خلال نشر قوات أوروبية بلغ حجمها 7000 جندي، ضمن عملية "ألتيا ***Althea***" نهاية 2004، بعد أن تم اتخاذ هذا القرار في اجتماع مجلس وزراء خارجية الاتحاد في جويلية 2004. حيث اعتبرت هذه العملية على أنها "تأكيد لسياسة خارجية وأمنية أوروبية...فعالة، وقادرة على لعب دور مماثل لدور حلف الأطلسي في البلقان"[1].

وعليه يظهر حلف الأطلسي على أنه الإطار الأساسي للدفاع والأمن الأوروبيين، بتوفيره الوسائل العسكرية واللوجستيكية، وهو الدور الذي لعبه منذ سنة 1949. إضافة إلى هذا الدور فهو يمثل كذلك إطاراً أساسياً لتطوير الهوية الأمنية الأوروبية، من خلال القدرات التقنية التي يتوفر عليها من جهة، وباعتباره بيئةً للحوار بين مختلف الأطراف المعنية بهذا المسار، لذلك فهو يوفر الحلول الوسط بين وجهات النظر المتعارضة، وأهم الأمثلة على ذلك هو اتفاق برلين الموسع.

من جهة ثانية فإن التخوف الذي تبديه بعض الدول الأوروبية، من إمكانية التعارض بين كل قوات التدخل السريع التابعة للاتحاد الأوروبي وتلك التابعة للحلف، لا يستند إلى معطيات حقيقية، بسبب الاختلاف في طبيعة الأهداف ومجال المهمات الموكلة لكل قوة[2].

المبحث الثاني: الهوية الأمنية الأوروبية والشراكة الأورومتوسطية:

انطلاقاً من أهمية بعض المناطق الجغرافية خلال الصراع الثنائي، ظهرت الحاجة إلى منح دور أكبر للأنظمة الإقليمية/الفرعية، بإقامة التجمعات الإقليمية، بهدف توفير حرية أكبر لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في إدارة الصراع الكلي بينهما. وبذلك تحولت هذه التجمعات إلى آلية أمنية يمكن اعتبارها إحدى أهم وسائل الحرب الباردة، ويبرز الاتحاد الأوروبي كأهم الأمثلة على ذلك.

هذا التحول في توزيع الأدوار أدخل مرونة أكبر على ثنائية النظام الدولي، كما أبرز أهمية هذه التجمعات -ومنه الأنظمة الإقليمية- في إدارة الأزمات التي ميزت العلاقات شرق غرب. لذلك فقد تكونت لديها تصورات خاصة حول توزيع الأدوار وهيكلة النظام، ونمط العلاقات الواجب إقرارها بين مختلف الأطراف. غير أن تمتع بعض التجمعات بنوع من الاستقلالية عن القوتين المركزيتين في النظام الدولي، لم يُزِل الحدود القائمة بينها، حيث فصلت بين هذه التجمعات/الأنظمة الإقليمية نفس الحدود، الفاصلة بين المعسكرين، كما خضعت العلاقات بينها إلى نفس العوامل المحددة للعلاقات شرق غرب.

---

1 *M.* Wilkinson :"Les déploiements de forces européennes dans les Balkans" . (Assemblée interparlementaire européenne de securité et de defense . 2004)
http://www.assemblyweu.org/fr/documents/sessions_ordinaires/rpt/2004/1882.htm

2 أنظر: إيان أنطوني وآخرون:"النظام الأطلس-أوروبي والأمن العالمي" في: مجموعة من الباحثين . التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي . نفس المرجع . ص 154.

أدى زوال الضغوطات التي ميزت الحرب الباردة، خاصة ذات المضمون العسكري، إلى ظهور الحاجة إلى إعادة تشكيل النظام الدولي، وكذلك الإقليمي أو الفرعي. فتحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية، جعل هذه الأنظمة تحاول التكيف مع الوضع الجديد، "فمنذ نهاية الحرب الباردة، تتعرض الأنظمة الإقليمية لعملية تغير مكثفة، هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة، والتكيف مع الحقائق الجديدة، وكذلك المساهمة في تشكيل النظام الدولي...وإن كانت السياسات الإقليمية في عهد الحرب الباردة جزءً من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك، فإن الوضع الراهن يأخذ أبعاداً مختلفة، تبرز فيها الدوافع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، بدلاً من الدوافع الإيديولوجية والعسكرية"[1].

فإذا أمكن تأكيد الفرضية القائلة بتجاوز الحاجات للحدود القائمة بين التجمعات والأنظمة الإقليمية، فإن إعادة تشكيل الأنظمة الإقليمية، والعلاقات بينها، تخضع لنفس طبيعة الحاجات. لذلك فقد ظهرت أنماط ووسائل جديدة للتكيف، منها الشراكة ***Partenership***. فالطابع الشمولي -أو العابر للحدود- المميز للحاجات، والذي خلق الحاجة إلى التكامل بين الدول، والذي كان من نتائجه تكوين التجمعات الإقليمية، لم يؤدِ إلى نفس النتائج فيما يخص العلاقات بين هذه التجمعات، عكس ما تضمنته بعض فرضيات المدرسة الوظيفية، خاصة الوظيفية الجديدة ***Neo-Functionalism***[2]، أي أن الشراكة كنمط للعلاقات بين التجمعات الإقليمية عوض عملية التكامل، الذي تختلف عنه في القضايا المستهدفة، وكذلك موقع هوية الأقاليم في كل من العمليتين، "فبينما يسمح تشكيل نظام إقليمي بالتأكيد على هوية معينة، فإن تنظيم التعاون بين الأقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الأقاليم دون تغيير، بل ينطلق أحياناً من تعدد الهويات للبحث عن مزيد التعاون...وهذه العملية الثانية، أي تنظيم التعاون بين الأقاليم تنطبق تماماً على حالة التعاون المتوسطي، والذي يمكن تعريفه على أنه عملية تبادل المنافع، بين أعضاء أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة الثقافات، والهويات، والتجارب، الاجتماعية والسياسة، وتعيش حالة من الترابط الواقعي، بفعل الجغرافيا، والتاريخ، والسياسة، والاجتماع"[3].

إضافة إلى ذلك يمكن اعتبار الشراكة البديل العقلاني للتكامل، من حيث العلاقة بين الكلفة والمكاسب، لأنها لا تتطلب نفس التضحيات التي عادة ما تتطلبها العملية التكاملية، خاصة في حالة التفاوت بين المعطيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فالدول الأوروبية العضوة في مسار الشراكة

---

[1] خالد عبد اللطيف:"مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط" . (مجلة السياسة الدولية . مؤسسة الأهرام . عدد 123 . جانفي 1996) . ص 205.

[2] تضمنت بعض هذه الفرضيات إمكانية التكامل العالمي، حيث يرى الوظيفيون الجدد إمكانية التكامل بين التجمعات الإقليمية، الناتجة عن تكامل الدول، بحيث يتم تشكيل تجمع عالمي.

[3] خالد عبد اللطيف . مرجع سابق . ص 250.

الأورومتوسطية، لا تتحمل نفس القدر من الأعباء الإضافية، مثل تلك التي تحملتها خلال المراحل الأولى للتكامل.

المطلب الأول: تطور مسار الشراكة الأورومتوسطية:

ترجع فكرة تكوين إطار تنظيمي للعلاقات الأوروبية المتوسطية، والعلاقات الأوروبية العربية بشكل عام، إلى مرحلة الثنائية القطبية، حيث خضعت العلاقات الأوروبية العربية إلى مجموعة من المتغيرات:

أولاً: الصراع شرق غرب، حيث اختلفت الانتماءات الإيديولوجية لدول المنطقة.

ثانياً: حركة التحرير، وتصفية الاستعمار، وهو ما يشكل خلفيات تاريخية لهذه العلاقات.

ثالثاً: الصراع العربي الإسرائيلي.

انطلاقاً من هذه المتغيرات، شهدت العلاقات الأوروبية المتوسطة/العربية مراحل حرجة، بسبب اختلاف مواقف الدول الأوروبية والعربية حول القضايا السابقة، وبشكل خاص مسألتي تصفية الاستعمار والصراع العربي الإسرائيلي. ومن أهم الأمثلة على ذلك التوتر الذي صاحب حرب أكتوبر 1973، وفرض الدول النفطية العربية لحضر بترولي على الدول المساندة للموقف الإسرائيلي الذي تضررت منه الكثير من الدول الأوروبية. لذلك فقد تبنت بعض دول الضفة الشمالية للمتوسط العديد من المبادرات بهدف إقامة علاقات خاصة مع الدول العربية، تقوم على تجنب قيام أحد الأطراف باللجوء إلى البدائل القصوى، من بينها المبادرة الفرنسية التي تضمنت إنشاء "مؤتمر للأمن والتعاون في المتوسط"، غير أن هذه المبادرة لم تحصل على تأييد جميع الأطراف، لتعوض بمبادرة فرنسية أخرى سنة 1974، تم على أساسها إقامة "الحوار العربي الأوروبي *European Arabic Debate*"، والذي قام على أساس الاعتماد المتبادل بين الطرفين، وليس على أساس أرضية أو تصورات مشتركة. "فقد كان من الواضح أن المجموعتين كان لديهما جدولا عمل مختلفين. فالجانب العربي كان يبحث عن تأييد أكبر من جانب أوروبا، وتفهم أكبر لمصالحه، بينما كان الأوروبيون يركزون على الرغبة في الحصول على فوائد اقتصادية من هذا الحوار، فمن الجانب العربي كان الغرب يعني تحقيق أهداف سياسية، بينما من الجانب الأوروبي كان العرب يعني تحقيق أهداف اقتصادية"[1]. وهو ما أدى إلى فشل الحوار العربي الأوروبي في تحقيق نتائج إيجابية للطرفين، بسبب الضغوطات المتبادلة، لذلك فقد تم تضييق مجاله ليقتصر على الدول المتوسطية، وفصل المجالات الاقتصادية عن السياسية.

من جهة ثانية فقد كانت الشراكة الأورومتوسطية، نهاية لاختلاف التصورات الأوروبية حول الترتيبات الواجب إقرارها في المنطقة المتوسطية، أو الإطار المناسب الذي يُفترض أن يحتوي عملية

---

[1] أسامة الباز: "الحوار السياسي الأوروبي العربي" . في: العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها . ط1 . (مركز الدراسات العربي الأوروبي . باريس 1997) . ص 59.

الشراكة. فقد اقترحت فرنسا صيغة محدودة النطاق، تقتصر عضويتها على دول غرب المتوسط[1]، وبالمقابل اقترحت إسبانيا صيغة موسّعة تغطي كل المنطقة المتوسطية. فالموقف الفرنسي "كان مدفوعاً بمخاوف من تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي، وصعوبة تحقيق أي تعاون متوسطي شامل في ظل استمراره...أما إسبانيا فكان لها بالمقابل وجهة نظر أخرى، مفادها أن الأزمات في المتوسط، لا تقتصر على الصراع العربي الإسرائيلي، وأن على أوروبا أن تسهم في إيجاد حلول لها وليس التهرب منها"[2]، و لم يتم الفصل بين التوجهين إلاّ مع حدوث مجموعة من التغيرات الدولية والإقليمية، وكذلك الداخلية -أو الخاصة بالاتحاد الأوروبي-.

فعلى المستوى الأول أدى انهيار المعسكر الشرقي، ونهاية الحرب الباردة إلى تحول البحر المتوسط من منطقة تنافس ثنائي أمريكي سوفياتي، إلى منطقة تسعى أوروبا للسيطرة عليها باعتبارها مجال توسعها الطبيعي. أما على المستوى الثاني فقد نتج عن انطلاق مسار السلام في الشرق الأوسط، وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، تراجع المخاوف الفرنسية المتحفظة على إقامة شراكة موسعة كما تضمنه التصور الإسباني. وأخيراً فإن توجه الاتحاد الأوروبي نحو التوسع نحو وسط وشرق أوروبا، أوجد قناعة بضرورة إحداث التوازن في حركية الاتحاد، عن طريق التوسع نحو المناطق الجنوبية.

انطلاقاً من هذه التغيرات فقد شهدت الشراكة الأورومتوسطية نوعاً من الوضوح، خاصة مع انعقاد مؤتمر برشلونة (27-28 نوفمبر 1995)، الذي وضع الأسس لانطلاق الشراكة بين ضفتي المتوسط، وحدد مجالاتها، وأبعادها. ولهذا فقد اُعتبره المؤتمر "طريقاً ثابتاً ودائماً للعلاقات مع بلدان حوض المتوسط، يهدف إلى خلق مجال أورومتوسطي، مبني على مبدأ التبادل الحُر، والشراكة في أكبر قدر من المجالات، لخلق الشروط اللازمة والضرورية لخلق منطقة سلام واستقرار وأمن في حوض المتوسط، بما في ذلك إمكانية حلف أوروبي متوسطي على المدى المنظور"[3]، رغم كون عبارة "الحلف الأوروبي المتوسطي"، مجرد تعبير مبالغ فيه للتعاون الأمني بين أطراف الشراكة.

لذلك فأهمية المؤتمر تكمن في التحول في نمط التفاعلات/العلاقات بين أطراف الشراكة، من علاقات أحادية الاتجاه، إلى علاقات مزدوجة التأثير نسبياً، فقد كانت العلاقات الأوروبية المتوسطية تقوم على تفوق الجانب الأوروبي في المجالات الاقتصادية، لذلك فقد كان المصدر الأساسي للمساعدات المالية، وبذلك كان هو من يحدد قيمتها وتوقيتها وكذلك شروطها. أما مع انطلاق الشراكة فقد

---

[1] وهو أساس ما عرف بصيغة (5 + 5) التي تضم كل من البرتغال، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ومالطا، إلى جانب ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، وموريتانيا.

[2] حسن نافعة . مرجع سابق . ص 492.

[3] محمد صالح المسفر:"الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية" . في: العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها ومستقبلها . ط1 (مركز الدراسات العربي الأوروبي . باريس 1997) . ص 126.

أصبحت العلاقات بين الطرفين تقوم على تقسيم الأعباء، مع الأخذ بالاعتبار لتصورات ومصالح مختلف الأطراف، وهو ما يبرز في تبني عملية التفاوض كأساس لتحديد مضمون العلاقات بين الأطراف. إضافة إلى "وضع إطار قانوني ومؤسسي عام يحكمها، ويحدد توجهاتها الأساسية، فوجود هذا الإطار يضمن أن تصبح اتفاقات المشاركة، وهي أساساً اتفاقات ثنائية بطبيعتها بين طرفين، أحدهما الاتحاد الأوروبي ككتلة، والآخر الدول المعنية منفردة، متشابهة حتى وإن لم تكن متطابقة...(و) تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية أو فنية، إلى علاقة شاملة تتضمن السياسة والأمن، والثقافة والاجتماع، إلى جانب الأمور الفنية"[1]. وعلى ذلك يمكن اعتبار مؤتمر برشلونة بمثابة البداية الفعلية لمسار الشراكة الأورومتوسطية، حيث تلته مجموعة من اللقاءات على مستوى الوزراء، أهمها:

* مؤتمر مالطا *Malte*، الذي انعقد خلال الفترة ما بين 15 - 16 أفريل 1997.
* مؤتمر باليرمو *Palerme* (إيطاليا) الذي انعقد خلال الفترة ما بين 3 - 4 جوان 1998.
* مؤتمر شتوتغارت *Stuttgart* (ألمانيا) الذي انعقد خلال الفترة ما بين 15 - 16 أفريل 1999.
* مؤتمر مرسيليا *Marseille* (فرنسا) الذي انعقد خلال الفترة ما بين 15 - 16 أفريل 2000.

تضمنت وثائق هذه المؤتمرات، الأبعاد الأساسية للشراكة الأورومتوسطية. الناتجة عن توسيع مجال العلاقات بين ضفتي المتوسط لتشمل النشاطات غير الاقتصادية. ويمكن تحديد هذه الأبعاد في المحاور التالية:

أ. البعد الاقتصادي: والذي تضمن مجموعة الإجراءات والتعديلات الهيكلية، ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الاقتصادي، والتي تهدف إلى ملاءمة الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء مع متطلبات الشراكة، مثل حماية الملكية الفكرية، ومطابقة القوانين المنظّمة لعمليات الاستثمار وحركة رؤوس الأموال، مع الواقع الجديد الذي تحاول الشراكة تجسيده ميدانياً، وحرية التبادل التجاري...إلخ. كما تتضمن الشراكة في بعدها الاقتصادي مجموعة من الأهداف، أهمها إقامة منطقة تبادل حر متوسطية مع حلول سنة 2010. والعمل على إنعاش اقتصاديات دول الضفة الجنوبية، عن طريق منحها موقع تفضيلي في النشاطات الاقتصادية الأوروبية من جهة، وتقديم مساعدات مالية لصالح هذه الدول.

ب. البعد السياسي والأمني: يضم هذا البعد عناصر بالغة الأهمية، انطلاقاً من الارتباط بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. من خلال التركيز على نشر مجموعة من "القيم المشتركة" كأساس للتفاعل السياسي والاجتماعي، سواء داخل الدول الأعضاء أو فيما بينها، مثل "احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان...وعدم اللجوء

[1] حسن نافعة . مرجع سابق . ص 494.

إلى القوة، وحل المنازعات حلاً سلمياً، والسيطرة على التسلح وعلى انتشار الأسلحة، ولاسيما أسلحة الدمار الشامل، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة المخدرات والإرهاب، والجريمة المنظمّة"[1].

ج. البعد الإنساني والثقافي: يمس هذا البعد بشكل أساسي المسائل الثقافية. حيث تضمنت مختلف وثائق الشراكة -انطلاقاً من إعلان برشلونة 1995-، استعمالا متكرراً لعبارات مثل "حوار الحضارات"، وكذلك مقاومة النزعة العنصرية، ومعاداة الأديان، إضافة مجموعة من الأبعاد الإنسانية مثل مقاومة الهجرة السرية والقضاء على أسبابها.

المطلب الثاني: الهوية الأمنية والشراكة الأورومتوسطية:

منذ مؤتمر هلسنكي 1973 -مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا *CSCE*-، تبنت الدول الأوروبية العضوة فيما عرف بمسار هلسنكي *Helsinki Process*، مقاربة أمنية تعتمد على تعدد أبعاد الأمن، وكذلك منح أهمية لإجراءات الوقاية وبناء الثقة، وهو ما شكل إلى حد ما أساس مفهوم الأمن السائد حالياً في إطار الهوية الأمنية الأوروبية. لذلك فعلى اعتبار أن الشراكة الأورومتوسطية هي علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي، فهي أحدى الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي. أي أنها تشكل أحد مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية. إضافة إلى إمكانية اعتبار الشراكة الأورومتوسطية محاولة أوروبية لوضع ترتيبات إقليمية معينة، تمنع التأثيرات غير المرغوب فيها التي تمارسها أطراف أو قوى خارجية، باعتبار أن "الإصرار الأوروبي عموماً على استبعاد أية مشاركة أمريكية أو روسية في برشلونة، دليلٌ على أن الأوروبيين ينظرون إلى حوض التوسط، ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادي، والثقافي، الطبيعي"[2].

حاول الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة مع دول المتوسط تعميم مقاربته الأمنية في المنطقة. حيث تنظر العديد من الدول الأوروبية إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، على أنها المصدر الأساسي للااستقرار *Instability* واللاأمن *Insecurity*، من خلال الهجرة السرية، والجريمة المنظمة، والتطرف أو الإرهاب...إلخ، أو ما يعرف بالمصادر الجديدة للخطر. الذي لم يعد نابعاً من التهديدات التقليدية (مرحلة الحرب الباردة)، فحتى حالات اللااستقرار التي تميز البيئة الداخلية لدول الجنوب، تعتبر مصدراً محتملاً لتهديد أمن منطقة المتوسط كلها. فالعلاقات الدولية تشهد حالة من الربط *Linkage* بين الأنظمة الفرعية أو الإقليمية، وهو ما أطلق عليه البعض اسم نظرية الأمن الشامل. التي تؤكد أن ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، زادت من التأثير المتبادل قاعدة أساسية في تعريف مصادر الخطر، أي "أن

---

[1] محمد صالح المسفر . مرجع سابق . ص 127.

[2] خالد عبد اللطيف . مرجع سابق . ص 251.

الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق، أياً كان مصدرها أو حجم خطورتها، لن يكون تأثيرها قاصراً على هذه المنطقة وحدها، ولكنه ينتقل تلقائياً إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة، وبنفس الحدة"[1].

مما سبق يمكن القول أن أهم تأثيرات مسار إقامة هوية أوروبية للأمن على الشراكة الأورومتوسطية، هو خلق التطابق بين تصورات الأطراف المختلفة للأمن، بمعنى توسيع مجال تجسيد المفهوم الأوروبي للأمن. فدول جنوب المتوسط تبنّت نفس مفهوم الأمن السائد لدى الطرف الأوروبي، حيث تضمنت وثائق الشراكة -ابتداءً من إعلان برشلونة 1995-، تصوراً للأمن الإقليمي يقوم على مقاربة الأمن التعاوني ***Cooperative Security Approach***، وكذلك مقاربة الأمن الشامل ***Comprehensive Security Approach***، تلعب الإجراءات الوقائية من خلالهما دوراً محورياً في هذا التصور. فمنذ تحول الجماعات المتطرفة المتواجدة على الأراضي الأوروبية، من جماعات مضطهدة إلى مصدر لتهديد أمن الدول الأوروبية، بدأت هذه الأخيرة في تغيير نظرتها للعديد من الظواهر.

ومنه فإن "الاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط تحديداً، قد تجسد في شكل أكثر وضوحاً مع سيادة الهاجس الأمني الأوروبي، تجاه مستقبل هجرة وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط، إلى بلدان الشمال في أوروبا، وما تطرحه من إمكانات تصدير العنف والتطرف، من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي، والامتداد به في أعماق القارة الأوروبية"[2]، فبسبب الربط بين ظاهرتي الهجرة السرية والتطرف الديني والسياسي، تحولت الدول الأوروبية من مجرد قاعدة خلفية "للجماعات الإرهابية"، إلى أهداف لنشاطاتها[3]. لذلك حددت الشراكة الأورومتوسطية مجموعة من الأهداف الجماعية أهمها مكافحة الإرهاب والهجرة السرية. فقد وجّه إعلان برشلونة 1995 دعوة للدول المشاركة من أجل "تدعيم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومحاربته، خاصة عن طريق التصديق على الأدوات الدولية التي تنتمي إليها وتطبيقها، والانضمام إلى مثل هذه الأدوات، وكذلك عن طريق مختلف التدابير المناسبة"[4].

إضافة إلى مشكلة الهجرة السرية والإرهاب، اعتبرت الدول الأوروبية -من خلال وثائق الشراكة-، أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل أحد مصادر الخطر على الأمن الأوروبي. وهو ما أكده الممثل الأعلى للأمن والسياسة الخارجية (أنظر الفصل السابق)، أي أنه "طبقاً لتصورات الفكر الاستراتيجي الغربي، فإن استمرار ارتفاع مستويات التسلح في العالم الثالث، سوف يحدث نوعية عالية من القدرات

---

[1] العميد إبراهيم حماد:"اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوروبي: رؤية مستقبلية" . في: العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها . مرجع سابق . ص 173.

[2] نفس المرجع . ص.ص 172 . 173.

[3] أنظر: Javier Solana . Op . Cit . p 7

[4] **Declaration de Barcelone:** http://www.euromedrights.net/francais/barcelone/declaration.htm

التسليحية لهذه الدول، وهذا من شأنه أن يغير طبيعة التحديات العسكرية التي تواجهها القوى الغربية من دول العالم الثالث"[1]. هذا يعني أن وجود مأزق الأمن ***Security Delimma*** لدى الطرف الأوروبي، ناتج بالأساس من البرامج العسكرية لبعض دول العالم الثالث، ومن بينها دول الضفة الجنوبية للمتوسط، مثل ليبيا قبل تخليها عن برنامج تطوير أسلحة الدمار الشامل سنة 2004.

فانتشار أسلحة الدمار الشامل المصحوب بحالات عدم الاستقرار في العلاقات بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، أو في منطقة الشرق الأوسط، يعتبره الأوروبيون تهديداً مباشراً لأمنهم، حيث يمكن أن تؤدي هذه الصراعات إلى استعمال محتمل لهذه الأسلحة (رغم استبعاد هذا الاحتمال). لهذا حاولت الدول الأوروبية جعل منطقة المتوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما دعت إلى عدم المبالغة في تكديس الأسلحة التقليدية، وفقاً لإعلان برشلونة 1995. وكاستمرار لهذا الهدف تبنت أطراف الشراكة استراتيجية وقائية، من خلال التعاون من أجل الوقاية من حدوث النزاعات ***Conflicts prevention***، وإدارة الأزمات ***Crisises management***. إضافة إلى اعتماد الوسائل القانونية لحل الخلافات بين الدول الأطراف.

كما يظهر تأثر الشراكة بالمفهوم الأوروبي الوقائي والشامل للأمن، من خلال اعتبار أن الأخطار المختلفة على الأمن في أوروبا ليست فقط تلك النابعة عن الأعمال العسكرية، بل ذات طبيعة متعددة، كما أنها ذات أسباب مختلفة غير مباشرة. مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتكرر هذا التصور في مختلف الأطر الأمنية الأوروبية، أهمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ***OSCE***، فإذا كانت الأبعاد العسكرية مهمة في التصور الأوروبي للأمن، فإن عدم وجود أخطار عسكرية مباشرة يجعل أي تصور للأمن قائم على أولوية هذه الأبعاد، يفتقر إلى مفهوم حقيقي للوقاية ***Prevention***، لذلك فإن "السياسة المتوسطية الموضوعة من طرف الاتحاد الأوروبي، تركز كذلك على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأمن، أي أنها تحاول محاربة الأسباب المحتملة للتهديدات أو الأخطار الجديدة القادمة من الجنوب، حيث تستند هذه المقاربة إلى فرضيات تكون حسبها الأصولية الإسلامية ***Fondamentalisme Islamique*** نتاجاً للتدين، وكذلك للضغوط الاجتماعية والاقتصادية المفرطة، المفروضة على الشعوب بفعل مسار التحديث المستمد من الغرب، والذي أنتج لها القليل من التنمية، والكثير من الفقر"[2]. وعليه فإن مواجهة الإرهاب لن تُفضي إلى نتائج ملموسة، إذا اعتمدت على محاربة "الجماعات الإرهابية"

---

[1] علي ناصر محمد:"دور أوروبا في النزاعات الداخلية العربية" . في: العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها . مرجع سابق . ص 165.

[2] Christine Parsderfer:"La politique méditerranéenne de l'UE" http://www.euforic.org/dandc/98f_par.htm

بواسطة الآليات العسكرية فقط (أحادية البعد)، فالوقاية من الأخطار تعني عدم الحاجة إلى مواجهتها كأمر واقع.

من كل ما سبق يمكن القول أن الأبعاد الأمنية المتضمنة في مسار الشراكة الأورومتوسطية، تحمل الكثير من عناصر المفهوم الأوروبي للأمن، القائم على التعاون ، والشمولية. لذلك لم تتضمن الشراكة الأوروبية أية إجراءات عسكرية، سواء أكانت مهمات قتالية (محاربة الإرهاب مثلاً)، أو حتى مهمات إنسانية (حفظ السلام مثلاً). بدل ذلك تم اعتماد مقاربة أمنية تقوم على الوقاية من خلال تقوية الدول وتدعيم مؤسساتها، وكذلك إقرار الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاعات لمنع تجددها.

من جهة ثانية فإن إقامة نظام أوروبي للأمن بشكل مستقل عن البدائل الخارجية الموجودة، يتطلب ترتيبات إقليمية تشكل أرضية مناسبة تدعم هذا التوجه. فتجربة توسيع الاتحاد الأوروبي منذ 1992 تؤكد ضرورة أن يكون للاتحاد الأوروبي محيط إقليمي مساعد، يُسهل عملية توسيع/انتشار التكامل. فالدافع المعلن لتبرير التوجه المتوسطي للاتحاد الأوروبي للشراكة، أي تحقيق توازن الاتحاد بالتوسع جنوباً، يفقد أولويته عند ملاحظة دور بعض الدول التي شملها توسيع الاتحاد -مثل دول شرق أوروبا-، التي منحت الأولوية لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. لذلك فمنع أي طرف خارجي من احتلال مواقع مؤثرة في منطقة المتوسط، يمكن اعتباره أحد العوامل المساعدة على تدعيم المنظومة/الهوية الأوروبية للأمن، وهذه الفرضية قد تكون أساساً ملائماً لتفسير التحركات العسكرية الأوروبية في منطقة المتوسط. حيث سعت القوات البحرية الأوروبية ***Euromarfor*** لتعزيز تواجدها في المتوسط من خلال تعاونها العسكري مع بعض دول الضفة الجنوبية.

إضافة إلى ذلك فقد أخذت الترتيبات الإقليمية، التي يحاول الاتحاد الأوروبي -كشريك متوسطي- إقرارها، شكل الإطار الشامل من خلال ما عُرف بالميثاق الأورومتوسطي للاستقرار والسلام، الذي تضمنه إعلان شتوتغارت ***Stuttgart decclaration***. والذي اعتبر أن "العنصر الأساسي لتحقيق الأمن في المتوسط، سيكون عن طريق وضع ميثاق أورومتوسطي للسلام والاستقرار"[1].

المبحث الثالث: الهوية الأمنية والعلاقات الأوروبية الروسية:

تمثل روسيا أهم الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي بعد توسيعه الأخير في ماي 2004، لذلك فهي أحد العوامل المؤثرة في الأمن الأوروبي من خلال التأثير على التدفقات أو مصادر الخطر الجديدة الواردة نحو أوروبا، مثل الإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة، تجارة المواد النووية...إلخ. وعليه فإن روسيا تلعب دوراً أشبه بدور الدولة الحاجزة، وهو ما يمنحها أفضلية نسبية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

---

[1] **Déclaration de Stuttgart**: http://www.euromedrights.net/francais/download_fr/stuttgart.off_fr.pdf

المطلب الأول: إعادة صياغة الدور الروسي في النظام الدولي:

ظهرت روسيا على الساحة الدولية -والأوروبية بوجه خاص-، على أنها "وريث" الاتحاد السوفياتي، من خلال تحملها لالتزاماته الدولية، خاصة في ميدان الحد من التسلح وخفض الترسانة النووية. فروسيا كانت تطمح كذلك للعب نفس دور القوة العظمى الذي لعبه الاتحاد السوفياتي منذ 1945، مع فارق جوهري وهو ممارسة هذا الدور بقيم مختلفة، تجسدت من خلال اعتبار الرئيس الروسي السابق بوريس إلتسين *B.Eltsine* أنه "لم يعد لروسيا أعداء"، وأن الولايات المتحدة تحولت إلى صديق لروسيا[1]. غير أن هذا الطموح اصطدم بالأوضاع الروسية خلال مرحلة التحول التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي.

خلال بداية التسعينات تحولت الاهتمامات الروسية من البعد العالمي للسياسة السوفياتية، إلى البعد الإقليمي الضيق، الذي اقتصر على بعض مناطق أوروبا الشرقية ومجموعة الدول المستقلة، وذلك بسبب اللااستقرار الذي ميز المنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، خاصة في منطقة القوقاز. وهو ما أجبر روسيا على إعادة هيكلة قواتها المسلحة، وكذلك إقامة ترتيبات مشتركة من أجل السيطرة على الأزمات في المنطقة، ومنع تحولها إلى نزاعات مسلحة[2].

كما لا ينفصل هذا البعد عن البعد الداخلي للسياسة الروسية، حيث اندرجت هذه الترتيبات في إطار سياسة الروسية للأمن، فمن أجل تدعيم الاستقرار الداخلي لا بد من السيطرة على الأقاليم المجاورة لروسيا، مثل جورجيا مثلاً، والتي تلعب دوراً حيوياً كمنطقة لتحرك المقاتلين الشيشانيين. ولهذا تعتبر روسيا أن منطقة حدود الاتحاد السوفياتي السابق بمثابة حدود أمنية روسية، تتطلب تدخلاً روسياً دائماً من أجل ضمان أمنها الوطني. إضافة إلى ذلك فإن السياسة الإقليمية الروسية الجديدة، تهدف حسب البعض إلى حماية الأقليات العرقية الروسية المنتشرة في المنطقة، من خطر التصفية العرقية على يد حركات ذات نزعة وطنية.

من جهة أخرى تميزت السياسة الخارجية الروسية بدرجة عالية من الغموض والتردد، فلم تستطع روسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي فرض أي موقف على الولايات المتحدة وأوروبا، حتى في القضايا التي تتعلق بأحد حلفائها السابقين، مثل العراق وكذلك صربيا. وهذا راجع إلى حساسية وضعها الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها منذ بداية التسعينات، فقد أدى ذلك إلى خضوع مواقفها لتأثيرات أوروبية أمريكية، وهي الأطراف التي شكلت المصدر الأساسي للمساعدات الاقتصادية التي

---

[1] أنظر: Sonia Ben Ouagrham . Le désarmement et la conversion de l'industrie militaire en Russie . (UNIDIR . Geneve . 1993) p 77.

[2] منها على سبيل المثال منظمة معاهدة الأمن الجماعي Collective Security Treaty Organization، التي انبثقت عن معاهدة الأمن الجماعي لسنة 1992، التي تضم: روسيا، ارمينيا، روسيا البيضاء، جورجيا، كازاخستان، كرغيزستان، طاجيكستان.

استفادت منها روسيا خلال مرحلة التحول الاقتصادي نحو النهج الليبرالي، التي كانت مصحوبةً بضغوط سياسية تستهدف التأثير على المواقف الروسية.

نظراً لهذه العوامل لم تستطع روسيا منع توسيع حلف الأطلسي سنة 1997، أو لعب دور مؤثر في تسوية الصراع في البلقان. كما أن البيئة الداخلية عرفت كذلك حالة من الاضطراب، سوء الوضع الاجتماعي الناتج عن الأزمة الاقتصادية، وهو ما تسبب في عدم استقرار عام أدى إلى محاولة لعزل بوريس إلتسين من طرف البرلمان الروسي في أكتوبر 1993، التي أفشلها الرئيس الروسي بالاستعانة بالجيش.

غير أنه ابتداءً من سنة 1999، حدثت مجموعة من التغيرات على الوضع الروسي، فعلى المستوى السياسي تغيرت القيادة السياسة الروسية، بتولي فلاديمير بوتين منصب رئيس الوزراء ثم منصب رئيس الدولة سنة 2000، والذي اتخذت سياسته الخارجية طابعاً هجومياً، بهدف الضغط على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبرز التعاون النووي مع إيران كأحسن مثال على هذه السياسة.

على الصعيد الاقتصادي، فقد عرف الاقتصاد الروسي تحسناً ملحوظاً، عكسه مستوى النمو الذي بلغ معدله خلال الفترة 1999-2003 نسبة 6.7%[1]، إضافة إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الروسية.

الشكل 05: المؤشرات الاقتصادية الروسية.

المؤشرات	2001	2002	2003
الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	306.6	345.6	434.2
نمو الناتج الداخلي الخام (%)	5.1	4.7	7.3
الناتج الداخلي الخام حسب السكان (بالدولار)	2112	2395	3030
نسبة التضخم (%)	21.6	15.8	13.7
الواردات (مليار دولار)	53.8	61	75.4
الصادرات (مليار دولار)	101.9	107.3	135.9
الميزان التجاري (مليار دولار)	48.1	46.3	60.5
ميزان المدفوعات (مليار دولار)	33.8	29.1	35.9

المصدر: *Indicateurs èconomiques:*
http://www.interex.fr/serv/frame_dynamique.asp?url=/ATLAS/interex/frame_atlas.asp?atlas_bd_infos=45&nom_theme=economie

[1] أنظر: Profil socioéconomique - Russie . (Insitut de statistique du Qubec . 2004)
http://www.stat.gouv.qc.ca/donstat/econm_finnc/conjn_econm/compr_inter/pdf_portrait/russie.pdf

ويرجع هذه التحسن في الوضع الاقتصادي، إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها ارتفاع حجم الصادرات العسكرية الروسية، التي بلغت سنة 2003 قيمة 5.56 مليار دولار[1]، بعد أن بلغت الصادرات العسكرية الروسية سنة 2001 حجم 4.97 مليار دولار. إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول بسبب عدم الاستقرار في منطقتي الخليج والشرق الأوسط.

إضافة إلى ذلك فقد تم الحسم في مسألة التوجه الإيديولوجي، حيث اختارت روسيا النهج الليبرالي، في محاولة لاسترجاع رؤوس الأموال الضخمة التي خرجت منها خلال مرحة التحول الاقتصادي، لذلك فقد "اندمجت روسيا في التوسع/الانتشار الرأسمالي ***Capitalist expantion***، خاصة في منطقة مجموعة الدول المستقلة ***Commonwealth of Independent States***، ففعالية رأس المال الخاص الروسي ليست منفصلة عن الدعم الحكومي، وهو معنى عبارة الإمبراطورية الليبرالية ***Liberal Impire***، التي أطلقت لوصف الاستراتيجية الشاملة لروسيا"[2].

شهدت السياسة الخارجية الروسية تحولاً مهماً منذ التغير الذي مس النخبة الحاكمة في روسيا، حيث أصبحت ترتبط بتوفير الموارد الضرورية لإصلاح الأوضاع الداخلية، بما في ذلك الموارد اللازمة لاستكمال تطوير القوات المسلحة الروسية، التي تحولت أهدافها وهيكلتها من الحرب ضد الدول الغربية، إلى مواجهة الأخطار الجديدة (النزاعات الإقليمية والاضطرابات الداخلية). لذلك فإن "سعي روسيا خلال التسعينات لاستعادة موقعها كقوة عظمى والبحث عن دوائر نفوذ جديدة، شهد تراجعاً وحلّت مكانه عملية تكيف أكثر واقعية، مع السياسات العالمية القائمة، مع هدف رئيسي هو تعزيز موقع روسيا كقوة إقليمية حاسمة، ضمن بيئتها الأوراسية المباشرة"[3].

المطلب الثاني: الهوية الأمنية والعلاقات الأوروبية الروسية:

عند الحديث عن العلاقة بين روسيا والهوية الأمنية الأوروبية فإن ذلك لابد أن يتم في إطار أوسع، وهو العلاقات الروسية الأوروبية، وهذا الإطار بدوره لا ينفصل عن عملية إعادة صياغة الدور الروسي في النظام الدولي، باعتبار أن هذه العملية هي أحد أهم المؤثرات الخارجية على مسار تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية، بمعنى أن سعي روسيا لاستعادة موقعها كقوة عظمى في النظام الدولي، يمكن أن يكون مصدراً لسلوكات قد تتعارض مع متطلبات الأمن الأوروبي.

دخلت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفياتي -ونهاية الحرب الباردة- في مسار التحول نحو النموذج

---

[1] أنظر: . Thomas Gomart:"Putin's Russia: toward a new combination of military and foreign policies"
(World defence systems . Autumn 2004 . volume 7 . issue 2).
http://www.ifri.org/files/Russie/putin_combination_WDS_2004.pdf

[2] Ibid

[3] إيان أنظوني . مرجع سابق . ص 161.

الغربي/الأوروبي، حيث كان الاتحاد الأوروبي يطمح إلى تحويل روسيا إلى دولة تتبنى "القيم الأوروبية"، (احترام حقوق الإنسان، دولة القانون، الديمقراطية...إلخ)، وهذا ما يعني أن روسيا ما زالت تشكل مصدراً للحساسية أو الخطر على الأمن الأوروبي. والذي لم يعد ناتجاً عن القدرات العسكرية الروسية، بل عن تعطل مسار التحول نحو تبني القيم الأوروبية، وتطبيقها كقيم للممارسة السياسية في روسيا. لذلك فقد كانت "أكثر التهديدات التي يمكن أن تصدر عن روسيا من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، تلك الناتجة عن شعورها بالتهميش، والذي يؤدي إلى تراجعها عن مشاريع التحول نحو النماذج الاقتصادية والاجتماعية الغربية، والعودة إلى الأساليب الشمولية والأوتوقراطية القديمة"[1]. وهي الوضعية التي تجسدها سياسة فلاديمير بوتين، ومن أهم أمثلتها استغلال الإمكانيات العسكرية والنووية الروسية للضغط على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بإقامة تعاون نووي مع دول يصنفها الغرب كخطر محتمل (مثل إيران). وانطلاقاً من هذه المخاوف تحولت طريقة التعامل الأوروبي -والغربي- مع روسيا، من الضغوط السياسية المصاحبة للمساعدات الاقتصادية، إلى اعتبار روسيا بمثابة "الشريك الاستراتيجي *Strategic partner*".

قبل سنة 1999 لم تتطور علاقات الطرفين -الأوروبي والروسي- في الميدان الأمني والدفاعي، إلى درجة يمكن وصفها بالشراكة الاستراتيجية، حيث تميزت بالعمومية والغموض، فقد اقتصرت على المساعدة الأوروبية في تدعيم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في عملية إصلاح القوات المسلحة الروسية، وهذا بسبب الغموض وعدم الوضوح الذي ميز السياسة/الهوية الأوروبية للأمن والدفاع، بحيث لم تكن كافية لإقامة شراكة أمنية استراتيجية. لافتقار هذه السياسة -قبل معاهدة أمستردام على الأقل- إلى مؤسسات وهياكل قادرة على تجسيد هذه الشراكة ميدانياً.

كما أن روسيا وبسبب مشاكلها السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية الداخلية، لم تكن قادرة على تحمل أعباء أمنية خارج منطقة دول الاتحاد السوفياتي السابق.

مع تقدم مسار الهوية الأمنية الأوروبية، وكذلك التغيرات التي شهدتها روسيا على المستويين السياسي والاقتصادي، عرفت العلاقات الأوروبية الروسية في مجال الأمن نوعاً من الحركية، فقد أدت سياسة روسيا عموماً، وبوجه خاص وسياستها تجاه الانتشار النووي وبيع الأسلحة، وكذلك تأثير موقعها كدولة حاجزة أو متحكمة في التدفقات السلبية إلى تغير موقعها في خريطة الأمن الأوروبي. وعلى ذلك تحولت العلاقات بين الطرفين -في مجال الأمن بوجه خاص- إلى علاقات اعتماد متبادل. فمن الجانب الأوروبي تم خلال القمة الأوروبية في جوان 1999 بكولون ***Cologne*** (ألمانيا) وضع

---

[1] Hiski Haukkala:"problematic strategic partnership" in Dov Lynch (ed) . EU-Russian security dimensions . (European Union Institute for Security Studies . Paris . 2003) . p 12. http://www.ifri.org/files/Russie/iss_dilemmes_cooperation_juillet_2003.pdf

الاستراتيجية الأوروبية المشتركة تجاه روسيا *Common Strategy of the European Union on Russia*، والتي اعتبر من خلالها الاتحاد الأوروبي أن جوهر العلاقات الأمنية الأوروبية الروسية، هو "الحفاظ على الاستقرار الأوروبي بتدعيم الأمن العالمي، ومواجهة التحديات المشتركة التي تواجه القارة الأوروبية، بواسطة تعاون معمَّق مع روسيا"[1]. أي أن روسيا في نظر الاتحاد الأوروبي هي أهم الشركاء في عملية تكوين الهوية الأوروبية للأمن، لذلك فقد اتجه الاتحاد إلى منح روسيا موقع مهم في بناء الأمن الأوروبي، من خلال:

أ. تكثيف التعاون مع روسيا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا *OSCE*، كإطار مشترك يجمع الطرفين في هذه العملية.

ب. ضمان مشاركة روسية في تحديد معالم وأبعاد الأمن الأوروبي، من خلال إشراكها في وضع "ميثاق أوروبي للأمن".

ج. العمل على تسهيل المشاركة الروسية، في عمليات الاتحاد الأوروبي في إطار الهوية الأمنية المشتركة، لحفظ السلام، وإدارة الأزمات، والوقاية من النزاعات، أو مهمات بطرسبرغ.

د. العمل المشترك على الرقابة على الأسلحة، ومنع انتشار الأسلحة غير التقليدية[2].

أما روسيا فقد تبنت مواقف مشابهة، انطلاقاً من اعتبارات المصلحة الروسية، ويظهر ذلك من خلال اعتبار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الاتحاد الأوروبي يشكل عاملاً أساسياً بالنسبة لروسيا، من خلال كونه بشكل وسيلةً وشريكاً يمكن أن يساعد على تحول وتحديث سريعين للاقتصاد الروسي، وهذا يجعل روسيا قادرة على استعادة مكانتها كقوة عظمى.

كما يظهر على أنه شريك سياسي محتمل، في عملية إعادة تنظيم الأمن الأوروبي. فالاتحاد "منظمة" يمكن لروسيا من خلالها إقامة علاقات متميزة، ليس فقط في المجالات التجارية، بل كذلك في المجالات السياسية والأمنية[3].

غير أن الاكتفاء بالمواقف الرسمية المعلنة، لن تكون له فائدة كبيرة في تحليل وضع العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الأمن والتعاون الدفاعي. فعلى سبيل المثال تشير بعض التحليلات إلى أن "الأمن الأوروبي لا يشغل روسيا، إلاّ إذا كان يمس قضاياها الخاصة، ويساعد/يعرقل حل المهام التي اضطلعت بها موسكو، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي"[4]. وهذا يرجع إلى السياسة البراغماتية التي تبنتها روسيا منذ 1999، والتي يسيطر عليها هاجس "القوة العظمى".

---

[1] Common strategy of the european union on Russia . http://europa.eu.int/comm/external_relations/ceeca/com_strat/russia_99.pdf

[2] Ibid . p

[3] أنظر Hiski Haukkala . Op . Cit . p10.

[4] فلاديمير باراتوفسكي . مرجع سابق.

أي أن درجة التعاون الروسي مع الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن يخضع لهذا التوجه، فعلى سبيل المثال ورغم تكرار الإعلان الروسي على الالتزام بأعباء الاتحاد السوفياتي السابق، في مجال الرقابة على التسلح وانتشار الأسلحة غير التقليدية، وكذلك الالتزام بعدم اللجوء إلى استعمال هذه الأسلحة في حالات النزاع، إلاّ أن ذلك لم يمنع روسيا من تطوير تعاونها مع إيران في المجال النووي، خاصة في المجالات التي يُعتقد أنها عسكرية. كما اختلفت مواقفها من استعمال الأسلحة غير التقليدية في النزاعات، من خلال تعديل المذهب الروسي للأمن في 10 جانفي 2000، "ففي حين يسمح المذهب السابق باستعمال الأسلحة النووية، في حالة تعرض وجود روسيا إلى تهديد، فإن المذهب الاستراتيجي الجديد يجيز هذا الخيار من أجل صد أي اعتداء مسلح، إذا فشلت جميع الوسائل في حل الأزمة"[1].

بمعنى أن أهداف روسيا الداخلية والخارجية، هي المحرك الأساسي لسياستها الخارجية، أو مواقفها تجاه الهوية الأوروبية للأمن، لذلك يمكن القول أن المواقف الروسية سواء المؤيدة أو المعارضة لكيان أمني أوروبي هي مواقف غير نهائية، بل تخضع للمراجعة انطلاقاً من الحسابات التي تجريها روسيا، حول المكاسب المحصلة مقارنة مع التنازلات المقدمة.

تنطلق روسيا في تحديد مواقفها من الهوية الأمنية الأوروبية، من ضرورة تقليص دور حلف الأطلسي في أوروبا ومنه منع الولايات المتحدة من زيادة دورها العسكري في القارة، وخاصة في المناطق التي تعتبرها روسيا مجالاً طبيعياً للنفوذ -آسيا الوسطى والقوقاز-. وعلى هذه الأساس توجهت المواقف الروسية، نحو دعم -أو على الأقل عدم معارضة- المساعي الأوروبية لتشكيل الهوية أوروبية للأمن والدفاع، أي أن "استراتيجية الاتحاد الأوروبي نحو تكوين قدرات في مجال الأمن والدفاع، وهو ما يسمح لها بالتطلع نحو دور سياسي مستقل نسبياً في نظام العلاقات الدولية، تحقق الاستراتيجية الروسية في نقطة مشتركة، وهي تكوين عالم متعدد الأقطاب...لذلك كان من المتوقع أن تساند روسيا الجهد والطموح الأوروبي، والذي سيمكنه من إعادة التوازن لعلاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وتطوير علاقاته مع روسيا من جهة أخرى"[2]. وهو ما يمكن تفسيره على أنه محاولة روسية لتفكيك الحلف الأوروبي الأمريكي، أو على الأقل التأثير على علاقات الطرفين، ومنه تحقيق نفوذ أكبر في أوروبا، من خلال احتلال موقع مؤثر في خريطة الأمن الأوروبي.

غير أن هذا الموقف "المؤيد" ليس ثابتاً، انطلاقاً من نفس المبدأ (العقلانية). فالاتحاد الأوروبي مازال لا يملك القدرة على القيام بدور أمني أو عسكري خارج إطار حلف الأطلسي، أو بدون الاستفادة من قدراته العسكرية واللوجستيكية. لذلك يعتقد الجانب الروسي أن قيام الحلف بدور في الهوية الأمنية

---

1 Robert M. Hathaway:"Russian national security concept" . (Arms Control Today . january/February 2000): http://www.armscontrol.org/act/2000_01-02/docjf00.asp

2 Yves Boyer . Isabelle Facon:"la politique de sécurité de la Russie: entre la continuité et la rupture" http://www.diploweb.com/p4faco01.htm

الأوروبية، يعني بالضرورة تدعيم موقع ودور الحلف في أوروبا، ومنه المحافظة على الموقع المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة روسيا والاتحاد الأوروبي، لذلك أصبح الموقف الروسي المؤيد للهوية الأمنية الأوروبية، مشروطاً بحصول روسيا على الحجم الكافي من المعلومات حول تطور السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، وكذلك المجال الجغرافي الذي من ستجري فيه مختلف العمليات العسكرية والأمنية الأوروبية.

إضافة إلى ذلك يتطلب تأييد روسيا لعمليات الاتحاد الأوروبي في مجال الوقاية وإدارة الأزمات، أن تتم في إطار الأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون، أي ضمان القدرة على التأثير على النشاطات العسكرية الأوروبية، من خلال الموقع الجيد -نسبياً- لروسيا في كلتا المنظمتين[1]. وهو ما يناقض الخطاب الرسمي، الذي لا يعتبر أن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تهديداً لمصالح الأمن الروسي.

تثير هذه المواقف غير الثابتة، نوعاً من التخوف لدى الطرف الأوروبي، والذي كان يهدف إلى ضمان تأييد روسيا لمسار الهوية الأوروبية، وعدم استقبال الإجراءات الأمنية والعسكرية المندرجة في هذا الإطار بعدوانية. فقد اعتبر البعض أن كلاً من المواقف الروسية المشروطة، أو المعارضة للهوية الأمنية الأوروبية "غير منطقية"، فرغم اعتبار روسيا الاتحاد الأوروبي شريكاً استراتيجياً في تحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا، إلاّ أنها -روسيا- ترفض أي دور أوروبي في ميدان الوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات، في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، رغم المخاوف المشتركة للجانبين حول خطورة انتشار هذه النزاعات (مثل ما حدث خلال أزمات منطقة البلقان).

في مقابل ذلك اتجهت روسيا نحو انتهاج سياسة مشابهة لسياسة الولايات المتحدة، خاصة بعد تحول أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى "حرب عالمية ضد الإرهاب"، حيث سعت إلى إدراج بعض مشاكلها الداخلية -المسألة الشيشانية بوجه خاص- ضمن هذه الحرب. إضافة إلى محاولة استعادة الرقابة على منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى بالعودة إلى الانتشار العسكري في المنطقة، من خلال إعادة فتح قواعد عسكرية سابقة، أو إقامة قواعد عسكرية جديدة (مثل القاعدة الجوية الروسية في كيرغيزستان، وإقامة قاعدة عسكرية في طاجكستان)، أو الاستفادة من الهياكل العسكرية لدول أخرى عند الحاجة (وهو مضمون اتفاق بين روسيا وأوزبكستان على الاستخدام المشترك للقواعد العسكرية عند الحاجة)، وكذلك من خلال تباطؤها في تنفيذ التزاماتها بسحب قواتها من قواعد سابقة للاتحاد السوفياتي، مثل التباطؤ في غلق قواعدها العسكرية في جورجيا، وهي إجراءات تقوم بها روسيا لأول مرة منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو.

[1] تستند قدرة روسيا على التأثير على النشاطات العسكرية الأوروبية في الأمم المتحدة، على امتلاكها حق النقض في مجلس الأمن، أما في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فينبع تأثيرها عن نظام اتخاذ القرار في المنظمة، والقائم على الإجماع، منه القدرة على تعطيل أي قرار يمكن أن يصدر عن المنظمتين، يفوض الاتحاد الأوروبي للقيام بمهام إدارة الأزمات، إذا كان ذلك يتعارض مع المصالح الروسية.

إضافة إلى ذلك فقد أعادت روسيا هيكلة استراتيجيتها الأمنية، من خلال التوجه نحو الأعمال الاستباقية، حيث أقرت ضرورة "إعادة النظر في آليات عملها في سبيل منع الأزمات، فالحديث عن المنع وليس التعامل مع الأزمة، بما يؤكد صيغة الضربة الاستباقية، وعدم انتظار حدوث الأزمة، وإطلاق قبضة السلطة داخلياً لاتخاذ ما تراه من قرارات"[1]. وهذه التوجهات يمكن أن تتوافق مع المخاوف الأوروبية، من عودة روسيا نحو الأساليب القديمة، نظراً للطابع الانفرادي للسياسة الأمنية الروسية.

بهدف استعادة الدعم الروسي "غير المشروط" للهوية الأمنية الأوروبية، ومنح دور أكبر للاتحاد الأوروبي في عملية الاستقرار والوقاية في أوروبا، سعى هذا الأخير إشراك روسيا في هذا المسار، من خلال منحها إمكانية المشاركة في المهمات العسكرية لحفظ السلام وإدارة الأزمات، لاستغلال طموحها للعب دور أكبر في أوروبا، وكذلك تقليص مخاوفها من زيادة دور حلف الأطلسي في الهوية الأمنية الأوروبية. حيث أكد الاتحاد الأوروبي في ماي 2000 أنه "يمكن دعوة روسيا للمشاركة في عمليات إدارة الأزمات التي يقوم بها الاتحاد، من جهته وضع فلاديمير بوتين أي مشاركة محتملة لبلده في الإطار الأممي، ولن تكون محدودة في إدارة الأزمات، بل أضاف عمليات الإنذار المبكر، الوقاية من النزاعات، وكذلك إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات"[2]. فمشاركة روسيا في مثل هذه النشاطات يمنحها فرصة تأكيد دورها وكذلك مراقبة تطور القدرات العسكرية للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سد الفراغات التي يمكن أن يشكل من خلالها حلف الأطلسي خطراً على المساعي الروسية لاستعادة دورها المؤثر في النظام الدولي. وهو الموقف الذي حاول بعض الأكاديميين تأكيده من خلال القول أن "تحقيق شراكة حقيقية بين الطرفين، يشكل أفضل ضمان ضد أي تهديد يمكن أن يشكله حلف الأطلسي على روسيا"[3].

من جهة أخرى، فإن مشاركة روسيا في المسار الأوروبي للأمن، قد تكون نابعة من منطلقات أمنها الوطني. فاقتناعها بأن هذا المسار قد يساعد على خلق الاستقرار في محيطها الإقليمي، قد يدفعها لتأييد الهوية الأمنية الأوروبية، أي أن جعل روسيا تلعب دوراً في الوقاية وإدارة الأزمات في أوروبا سيكون من منطلق حاجتها لمثل هذه العمليات، وليس انطلاقاً من حاجة الاتحاد الأوروبي لذلك. وهو ما قد يقلل من قدرتها على المساومة، لذلك يمكن للاتحاد الأوروبي القيام في حالة توفره على الإمكانيات العسكرية واللوجستيكية اللازمة، أن يلعب دوراً في منطقة النفوذ الروسية بسبب العجز الذي تعاني منه القوات

---

[1] عبير ياسين:"السياسة الروسية الجديدة بعد حادث بيسلان"
http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL334.HTM

[2] Thomas Gomart:"Les dilemmes de la coopération: prévention des conflits, gestion des crises, et règlement des conflits". In Dov Lynch . Op . Cit . p26
http://www.ifri.org/files/Russie/iss_dilemmes_cooperation_juillet_2003.pdf

[3] Dmitri Ternin:"L'élargissement de l'OTAN vu de Moscou". (politique étrangère . 2/2000) . p 390
http://www.ifri.org/files/politique_etrangere/PE_2_02_Trenin.pdf

المسلحة الروسية في مجال إدارة الأزمات، أو حفظ السلام، أو إنهاء النزاعات المسلحة داخلياً (الشيشان) أو إقليمياً (آسيا الوسطى والقوقاز).

إضافة إلى أن سعي روسيا إلى تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب، يعتبر عاملاً مساعداً على ضمان تأييدها للهوية لأمنية الأوروبية، ودور أكبر للاتحاد الأوروبي في مجال الأمن والدفاع، من خلال إمكانية التعاون بين الطرفين، ليس لأغراض حفظ الاستقرار والسلام في القارة، بل بهدف احتلال مواقع مؤثرة على تفاعلات البيئة الدولية. ومنه القضاء على الأحادية في النظام الدولي، أو على الأقل إدخال قدر أكبر من المرونة على هرمية توزيع القوة والأدوار عالمياً، بغرض ممارسة تأثير أكبر من الجانب الروسي، بتعبير آخر تحقيق "الحلم" الروسي باستعادة مكانة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي. لهذا فقد اعتبر الرئيس الروسي أن المناورات العسكرية التي جرت بين القوات البحرية الروسية والفرنسية، في بحر النرويج في جويلية 2003، أنها "خطوة أولى في بناء نظام أمني عالمي، يرتكز على عامل متعدد القطبية"[1]، حيث تزداد أهمية النشاطات العسكرية المشتركة، عند تعزيزها بالتقارب في المواقف تجاه مختلف القضايا الدولي (مثل الموقف الروسي من مسألة الحرب على العراق، والذي التقى مع مواقف العديد من الدول الأوروبية الأساسية مثل فرنسا وألمانيا).

وأخيراً يمكن القول أن المواقف الروسية من الهوية الأمنية الأوروبية، أو تأثير هذه الأخيرة على الدور الروسي، سواء على مستوى عالمي أو إقليمي، لا يمكن قياسها بحجم الأخطار العسكرية التي قد تواجهها المصالح الأمنية الروسية، بل تتحدد تأثيراتها بمدى انسجامها مع هذه المصالح من جهة، وكذلك بمدى ارتباطها بحلف الأطلسي ومنه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية، لهذا فإن هذه المتغيرات هي السبب الأساسي في عدم استقرار المواقف الروسية. أي أن ضمان الاتحاد الأوروبي لمشاركة إيجابية روسية، في مسار الهوية الأمنية الأوروبية، واستغلال الطموح الروسي من أجل تقليص هيمنة الولايات المتحدة على الأمن الأوروبي، يتوقف على مدى قدرته -الاتحاد الأوروبي- على استغلال عامل "البراغماتية" في السياستين الخارجية والدفاعية الروسية، أي إقناع الطرف الروسي بأن حجم المكاسب التي يمكن أن يجنيها هي أكبر من التنازلات التي يتوجب أن تقدمها.

المبحث الرابع: الهوية الأمنية الأوروبية ومستقبل النظام الدولي:

يعتبر النظام الدولي من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية كمجال أكاديمي، والذي عرف اهتماماً واضحاً من خلال نظرية النظم، حيث يعرّفه البعض بدلالة النمط الذي تتم وفقه مختلف التفاعلات بين فواعله، بينما ينظر إليه البعض الآخر كنسق من العمليات والتفاعلات التي تجري داخله،

[1] منير شفيق:"هل دخل الأوروبيون والروس بيت الطاعة الأمريكي"
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8AE04C50-DB29-4AA9-B1A8-5C3FE7D42749.htm

ومن جهة ثالثة اهتم البعض الآخر بالأسس التي تتم وفقها هذه التفاعلات. فنجد أن ستانلي هوفمان *S. Hoffmann* يعرف النظام على أنه "نمط للعلاقات *Pattern of relations* بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية"[1]. أو هو "مجموعة أكثر أو أقل انسجاماً من المبادئ، والقواعد، والممارسات، الموضوعة من طرف الفاعلين المعنيين...والضمان الوحيد لاحترامها يوفره نظام العقوبات"[2].

اهتمت نظرية النظم بدراسة التفاعلات على مستوى النظام الدولي، حيث ظهرت أهمية مثل هذه الدراسات خلال مرحلة الحرب الباردة، ومن أهم هذه التفاعلات نجد التغير في هيكلة النظام الدولي، وطبيعة توزيع القوة والأدوار داخل النظام، بمعنى صيرورة النظم أو انتقالها من حالة لأخرى.

يعتقد ريتشارد روزكرنس *R. Rosecrance* أن الشعور بالأمن هو العامل الأساسي للحفاظ على استقرار هيكلة وتوزيع الأدوار في النظام. أما في حالة شعور النخب الداخلية باللاأمن *Insecurity*، فإنها ستعمل على إحداث تغييرات على طبيعة النظام الدولي[3]، باستعمال جميع الموارد المتاحة لديها، بهدف إقرار وضع ينسجم مع الأمن كحاجة. لذلك فإن التغيرات التي يمكن أن تمس هيكلة أو طبيعة النظام الدولي هي ذات مصدر داخلي.

أما مورتن كابلان *M. Kaplan*، فقد حاول وضع إطار نظري لفهم النظام الدولي والتنبؤ بمستقبله، من خلال عملية المطابقة بين مجموعة من النماذج التي تصف حالات معينة للنظام الدولي من جهة، وواقع النظام من جهة ثانية. ففي حالة التطابق يمكن فهم سلوك الفواعل في النظام، وكذلك التعرف على اتجاه تطوره من خلال التعرف على المتغيرات المؤدية إلى التحول، حيث استعمل كابلان مفهوم التوازن *Equilibrium*، الذي يعني قدرة النظام على المحافظة على الوضع القائم. ففي حالة عجز الفواعل الأساسية في النظام عن توفير آليات الاستقرار أو التوازن، فإن "التغيرات التي تحدث على مستوى النظام الدولي كمدخلات *Inputs*، التي تعبر حدود النظام، وتختلف عن تلك التي يتطلبها التوازن، تدفع النظام سواء إلى اللااستقرار *Instability*، أو استقرار نظام جديد"[4].

وعليه فإن التعرف على محددات وأسس توزيع الأدوار والقوة داخل النظام، يعني إمكانية التعرف على مستقبل النظام الدولي. فعند انتهاء الحرب العالمية الثانية، عرفت العلاقات الدولية اتفاقاً بين القوى الأساسية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، حول مناطق النفوذ، ونمط العلاقات بين الطرفين، وكذلك "نظام العقوبات" الذي سيوقع على أي من الأطراف الذي لا يحترم الترتيبات المتفق عليها، حيث شكلت هذه المكونات ما عرف بنظام الثنائية القطبية، المستند إلى الردع كأساس للتفاعل. غير أن توفر مجموعة من الشروط -المدخلات- مثل اختلال ميزان القوة، والضعف الاقتصادي السوفياتي مقارنة

---

[1] Kenneth N.Waltz . Theory of international politics . (Addison-Weslay Publishing . 1979) . p 43

[2] Philippe Moreau Defarges . L'ordre mondiale . (édition Armand Colin . Paris . 1998) . p 4

[3] أنظر: Kenneth N.Waltz . Ibid . p 42

[4] Ibid . p 53

مع الولايات المتحدة، وتدني درجة التماسك في المعسكر الشرقي،...إلخ، جعل التوازن يختل لصالح وضع جديد، عُرف باسم "النظام الدولي الجديد"، الذي أعلن عن قيامه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش -الأب-، خلال خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 6 مارس 1991. وهو النظام الذي يتميز بغياب ضغوط المواجهة القطبية، بالتالي غياب "القوة" القادرة على خلق التوازن مع الولايات المتحدة، فقد أصبح العالم مع نهاية حرب الخليج، قائماً على احترام الدول لقيم الحرية وحقوق الإنسان[1].

وهكذا فقد تحققت بعض فرضيات مورتن كابلان حول صيرورة الأنظمة ولو بمسار مختلف جزئياً. فنهاية الحرب العالمية الأولى مثلت نهايةً للنظام الأوروبي، ليحل محله نظام الأمن الجماعي الذي يمكن اعتباره مرحلة انتقالية نحو نظام جديد، تجسد بشكل واضح مع نهاية الحرب العالمية الثانية، فترتيبات مؤتمر الصلح 1919، لم تضع أسساً لبقاء النظام باستثناء بعض الإجراءات التي لم تستند إلى ضمانات قانونية، أو ردعية توفرها القوى الأساسية في النظام الدولي، كما كان الحال بعد 1945، أين سادت ثنائية قطبية يواجَه أي طرف يحاول الإخلال بها، عقوبات قد تمارس عليه بواسطة "الشرعية الدولية" (الأمم المتحدة)، أو التعرض لعقوبات مادية/عسكرية، قد تصل إلى حد استعمال الأسلحة النووية. انتهاءً إلى ما اصطلح على تسميته بالنظام الدولي الجديد، الذي يستند إلى المؤسسة العالمية (الأمم المتحدة) في إدارة التفاعلات الدولية بين مختلف الفواعل، والذي يتميز بالأحادية القطبية (العسكرية والسياسية)، وتعددية قطبية اقتصادية.

رغم اقتناع قسم كبير من الملاحظين، أن الوضع الذي تم إقراره من طرف الولايات المتحدة بعد انتصارها على الاتحاد السوفياتي، يمكن وصفه بالنظام الدولي الجديد، إلاّ أن هذا الأخير ما زال لم يكشف عن خصائص ثابتة أو مستقرة. حيث شهد حالات مستمرة من العنف بعد نهاية الحرب الباردة مباشرة، خلقت الانطباع بوجود قطب مهيمن، يملك قدراً أكبر من القوة مقارنة بالدول الأخرى، غير أن هذه الأحادية تم وضعها موضع الشك، مع ظهور دول ومجموعات أخرى مرشحة لاحتلال موقع القطب في النظام الدولي. كما اتجه البعض الآخر من الملاحظين إلى نفي فرضية الأحادية القطبية، فعناصر/عوامل القوة هي من طبيعة مركبة، لا يمكن من خلال ذلك الاكتفاء بعامل القوة العسكرية، من أجل الحكم على هيكلة وتوزيع القوة في النظام الدولي.

ومنه فإنه يمكن الحديث عن أنماط متعددة للقطبية في النظام الدولي، يستند كل نمط إلى عوامل معينة للقوة. فعلى سبيل المثال يجري استعمال مصطلح التعددية القطبية المادية ***Multipolarité de fait***، وهي التي تستند على العوامل الاقتصادية للقوة، بدل العوامل السياسية العسكرية، فمن خلال التوزيع العالمي للثروة تظهر ثلاثة مراكز أساسية هي: أمريكا الشمالية، أوروبا، آسيا (الأخيرة التي تستحوذ على ما

---

[1] أنظر: Philippe Moreau Defarges . L'ordre mondiale . Op . Cit . p 50

يقارب 40% من الثروة العالمية)[1]. وعلى هذا الأساس تظهر الصين كأحد المرشحين لاحتلال مركز القطب في الميدان الاقتصادي، استناداً على قدراتها الاقتصادية، كأحد أكبر الاقتصاديات نمواً في العالم.

انطلاقاً مما سبق يبرز الاتحاد الأوروبي، كأحد المدخلات التي يُعتقد أنها ستعدّل من وضع النظام الدولي، حيث يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات/مشاهد مستقبلية محتملة، هي فشل الاتحاد الأوروبي في التأثير على توزيع القوة في النظام، ومنه تحوله إلى الأحادية القطبية الجامدة ، وإحداث تغيير جذري وتحويل النظام إلى نظام دولي متعدد القطبية، أو بقاء تأثيره غير حاسم ومنه الاكتفاء بمرونة أكبر على أحادية النظام.

المطلب الأول: السيناريو الأول (الأحادية القطبية الجامدة):

يتضمن هذا المشهد/السيناريو احتمال سير العلاقات الدولية والنظام الدولي نحو الأحادية القطبية الجامدة. حيث ينطلق هذا التصور من الوضع الدولي الذي أقرته نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج، "فبعدما كرّست الولايات المتحدة وحدانية مرجعيتها عقب حرب الخليج الثانية، بات من الصعب على المتابعين والمراقبين انتظار تغييرات جوهرية قريبة في ميزان العلاقات والمعادلات الدولية، لقد ظهرت هذه الهيمنة الأمريكية بوضوح في المجالات السياسية والعسكرية والإعلامية، ولم تلبث أن سحبت وحدانية مرجعيتها على الصعيد الثقافي أيضاً، حيث طغى انتشار النمط الحضاري والثقافي الأمريكي سريعاً"[2]. فهذا الوضع يعبر عن مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة بحيث يصعب تغييره، وذلك بسبب غياب الفاعل الذي يملك القوة والرغبة والإمكانيات لتحقيق مثل هذا التغيير.

يعتبر الحفاظ على هرمية النظام الدولي، وبقاءها كقطب وحيد في العلاقات الدولية، مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. حيث يعتقد بعض صانعي القرار في الإدارة الأمريكية بضرورة حماية الموقع الذي احتلته الولايات المتحدة بعد حرب الخليج. وهو مضمون الوثيقة الخاصة بالاستراتيجية الواجب تبنيها من طرف الولايات المتحدة[3]، حيث تضمنت هذه الوثيقة استراتيجية تقوم على منع أية قوة معادية للمصالح الأمريكية، من السيطرة على أي من الأقاليم الأساسية بالنسبة للولايات المتحدة، بحيث يمكّنها ذلك من التحول إلى قوة عالمية تهدد التوزيع القائم للأدوار أو الهيكل القائم للنظام الدولي.

---

[1] أنظر: Zaki Laidi:"La question multipolaire" . p 3
http://www.ceri-sciences-po.org/archive/sept03/artzl.pdf

[2] خير الدين عبد الرحمن . مرجع سابق.

[3] هي وثيقة تم وضعها قبيل الإنتخابات الرئاسية الأمريكية سنة 2000، من طرف مجموعة "Think Tank" (مركز البحوث والضغط)، وقام بتحريرها نائب وزير الدفاع السابق بول ولفويتز P.Wolfowitz ، وتحمل عنوان "مشروع القرن الأمريكي الجديد Project for a New American Century"، وهي الاستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش الابن منذ سنة 2000.

وحددت الوثيقة هذه الأقاليم في أوروبا الغربية، شرق آسيا، مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، جنوب غرب آسيا[1].

من جهة ثانية تتميز الولايات المتحدة بقدرة كبيرة على إعادة تنظيم الوضع لخدمة أهدافها الوطنية من خلال الانتشار العسكري. فاستراتيجية الحروب الاستباقية، وإن كانت عرفت تنفيذها الميداني خلال "الحرب على الإرهاب"، إلاّ أنها كانت من العناصر الأساسية للاستراتيجية الأمريكية للحفاظ على موقعها كقوة وحيد في النظام الدولي. حيث يمكن وصفها بأنها آلية من أجل إقرار ترتيبات معينة، تعيق أية محاولة لخلق قوة منافسة في أي من المناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو السلوك الذي لم تتمكن أية دولة القيام به منذ انتهاء الحرب الباردة، باستثناء التدخلات العسكرية الفرنسية في مستعمراتها السابقة. لذلك فإن واضعي الوثيقة سابقة الذكر يعتقدون أن "مهمة القوة العسكرية إذاً هي الوقاية من ظهور أية قوة منافسة، والدفاع عن المناطق الأساسية ، كأوروبا، وشرق آسيا، والشرق الأوسط"[2].

إضافة إلى ذلك فإن توسيع مجال وطبيعة عمليات حلف الأطلسي، يعتبر أحد العوامل المساعدة على تكريس الأحادية القطبية الجامدة. حيث يمكن اعتباره كذلك استمراراً لاستراتيجية الحرب الاستباقية، فالتدخل المستمر لحلف الأطلسي كان يهدف إلى تعزيز تواجد الولايات المتحدة في جميع مناطق التوتر، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تمتلك الإرادة والإمكانيات لتسوية النزاعات، سواء باستعمال الوسائل السياسية، أو القوة العسكرية مجسدة في حلف الأطلسي. فالتواجد في منطقة البلقان أو إمكانية التأثير في المنطقة عن بعد، وكذلك ضم دول وسط وشرق أوروبا للحلف، يعني إمكانية التأثير في السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، واحتواء السياسة الروسية المتطلعة إلى التأثير في توزيع الأدوار والقوة في النظام الدولي. "فالتدخلات المختلفة في البلقان... كانت لها ميزة ثلاثية الأوجه، حيث مكّنت للولايات المتحدة من إضعاف الحليف-المنافس أي الاتحاد الأوروبي، وكذلك كبح روسيا، وتحذير الصين، أو أي قوة منافسة محتملة"[3]. فالعمليات العسكرية لحلف الأطلسي في البلقان منذ 1995، بيّنت تبعية الاتحاد الأوروبي عسكرياً للولايات المتحدة، وجعل دوره في إدارة الأزمات والنزاعات الأوروبية ثانوياً بالنسبة للدور الأطلسي/الأمريكي. من جهة أخرى فإن توسيع الحلف نحو الحدود الروسية يشبه عملية الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي طول الحرب الباردة. فروسيا لا تملك أي مجال للتحرك بعد دخول جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لعضوية الحلف، وسعي دول أخرى مثل جورجيا وأكرانيا لاكتساب العضوية. كما أن النشاط العسكري للحلف لم يعد يستند على مبدأ

---

1 Baudouin Deckers:"L'ordre nouveau américain à la conquête du monde?" http://www.ptb.be/international/article.phtml?section=A1AAABBP&object_id=19234

2 Ibid

3 Alexandre Del Valle:"Stratégie américaine en Eurasie et conséquences de la guerre du Kosovo" http://www.alexandredelvalle.com/publications.php?id_art=84

الشرعية، أو التفويض الأممي، حيث يتم وفق قرارات الحلف الذي تسيطر الولايات المتحدة على اتخاذها، فرغم أن العمليات العسكرية ضد صربيا خلال أزمة كوسوفو 1999، كانت لأهداف "إنسانية"، إلاّ أنها لم تتم بتفويض من مجلس الأمن.

ويضاف إلى دور حلف الأطلسي الانتشار العسكري الأمريكي في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، وهما منطقتا النفوذ الروسي، عن طريق القواعد العسكرية في كل من أوزبكستان وكرخيزستان، إضافة إلى التواجد العسكري في جورجيا، والتي تسعى الولايات المتحدة لضمها إلى حلف الأطلسي[1].

من جهة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي، وهو أحد القوى المرشحة لاحتلال موقع القطب، أو على الأقل خلق نوع من التوازن مع القوة الأمريكية، ما زال يشهد نوعاً من الجدل بين الدول الأساسية فيه حول ضرورة خلق نظام متعدد الأقطاب، فبريطانيا ما زالت تصرّ على الطابع الاستراتيجي للعلاقات الأوروبية الأمريكية. حيث يعتقد البريطانيون أن "تكوين عالم متعدد الأقطاب، هو في آن واحد أمر خطير وغير مرغوب، فخلق قوة مضادة *Contrepoids* للقوة الأمريكية، لن يؤدي بالولايات المتحدة فقط إلاّ إلى الانفصال أكثر فأكثر عن الاتحاد الأوروبي، وزيادة التوجه نحو سياسة أحادية"[2].

كما أن توسيع الاتحاد الأوروبي -والذي دخل حيز التنفيذ ابتداءً من ماي 2004-، يشكل هو الآخر عائقاً أمام مساهمة هذا الأخير، وهويته الأمنية في خلق عالم متعدد الأقطاب، فالدول الجديدة مازالت غير متحمّسة للمشاريع الأوروبية في المجال الأمني والدفاعي. فمن المحتمل أن تمثل دول شرق ووسط أوروبا وسيلة اختراق أمريكي للهوية الأمنية ، نظراً للعلاقات التي تجمع بين الولايات المتحدة وهذه الدول، فقد شملت عمليات توسيع حلف الأطلسي نفس مجال توسيع الاتحاد الأوروبي، لذلك سعت الولايات المتحدة لإقامة علاقات قوية مع هذه الدول، خاصة في المجالات العسكرية، بهدف ضمان مساندتها داخل الاتحاد الأوروبي.

يستند هذا السيناريو على الاعتبارات العسكرية، لذلك فهو لا يأخذ بالاعتبار العوامل الأخرى للقوة، مثل المعطيات الاقتصادية وكذلك الثقافية، فالنموذج الثقافي الذي تمثله دولة ما في النظام الدولي يلعب دوراً مؤثراً في سلوك بقية الفواعل تجاهها. وهو ما يعرف لدى جوزيف ناي باسم "القوة الناعمة *Soft Power*"[3]. وهي معطيات أكثر ملاءمةً لطبيعة العلاقات الدولية منذ ازدياد الجدل حول العولمة،

---

[1] أنظر: شعبان عبد الرحمن: "القواعد الأمريكية وسياسة الزحف الهادئ لاحتواء روسيا"
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0BB7FEAF-6B89-4A28-AF77-4037E18B8D5E.htm

[2] Zaki Laidi: "La question multipolaire" . Op . Cit . p 2

[3] عرف مصطلح "القوة الناعمة" انتشاراً واسعاً في حقل العلاقات الدولية، من خلال أعمال جوزيف ناي، الذي يقصد به: "القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه"، باستعمال القيم السياسية والثقافية (النموذج الثقافي). أنظر: Janice Bially Mattern: "Why 'Soft Power' Isn't So Soft". (Millennium Annual Conference 2004 Facets of Power in International Relations 30-31 October 2004) . p 7:
http://www.sgir.org/conference2004/papers/Mattern%20-%20Soft%20power%20is%20not%20soft.pdf

ودور المعطيات الاقتصادية في العلاقات بين الفواعل، إضافة إلى الأبعاد الثقافية والحضارية لهذه العلاقات.

فالاستراتيجية الأمريكية المعروفة بالحروب الوقائية موجهة إلى مجموعة محددة من الدول، ويُستبعد استعمالها ضد روسيا أو الصين، أو أي من دول الاتحاد الأوروبي، وهي الدول المرشحة لتهددي موقع الولايات المتحدة، كما يستبعد حتى استعمال القوة العسكرية ضد إيران، التي يتعقد الأمريكيون أنها تطور برامج نووية للاستعمال العسكري.

اعتماداً على الفرضية الأساسية لهذا السيناريو، ومفادها أن الدور الذي تلعبه القوة العسكرية أصبح ثانوياً، فإن ذلك سيُبقي المجال مفتوحاً أمام مجموعة من الدول والمنظمات للعب دور أكثر في النظام الدولي، خاصة إذا امتلكت قدراً أكبر من التأثير، عبر عوامل أخرى للقوة (خاصة الاقتصادية). وهو ما يرشح النظام لتحولات هيكلية، تتوقف حدتها على أهمية/هامشية التأثير الذي قد تمارسه الفواعل المذكورة.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني (التعددية القطبية):

لابد من الإشارة أولاً إلى الفرق بين مصطلح التعددية القطبية وبعض المفاهيم الأخرى، حيث يستعمل البعض مصطلح التعددية ***Multilateralism*** للتعبير عن حالة التعددية القطبية ***Multipolarity***، في حين أن "التعددية ***Multilatéralisme*** ترتكز على قيام الدول بوضع القواعد المنظمة لعلاقاتها بشكل جماعي، فهي تتعارض مع الثنائية ***Bilatéralisme***، والتي تبحث من خلالها الدول على تسويات خاصة مع كل شريك على حدى، كذلك مع الأحادية ***Unilatéralisme***، التي توجه من خلالها الدولة سياساتها دون الأخذ بعين الاعتبار لتصورات/آراء الدول الأخرى"[1]. أي أن التعددية ***Multilateralism*** أو الأحادية ***Unilateralism***، هي مصطلحات تعبر عن رؤية الدولة لعلاقاتها الدولية، ولا تعبر عن هيكلة/حالة النظام الدولي. فالمنظمات الدولية أو الإقليمية هي تعبير عن التوجه التعددي لسياسات الدول، تواجدت في كل حالات النظام، سواء متعدد أو أحادي الأقطاب. لذلك لا يشترط أن تتطابق توجهات دول في النظام الدولي (تعددية، أو أحادية، أو ثنائية)، مع توزيع القوة والأدوار فيه، بمعنى آخر يمكن أن تتضمن السياسة الخارجية للدول مبدأ التعددية ***Multilateralism***، في حين يكون النظام الدولي أحادي القطبية.

وعليه فإذا كانت القطبية ***Polarity*** هي "مصطلح يرتبط بإشكالية توزيع القوة، بين وحدات أقل

---

[1] Daniel Durand:"Quelle contribution de l'Union européenne au multilatéralisme ?" . p 1
http://www.institutidrp.org/contributionsidrp/europe_multilateralisme_cercle.pdf

أو أكثر عدداً على مستوى النظام الدولي، وتأثير ذلك على أخطار الحرب، وشروط السلام"[1]، فإن التعددية القطبية هي توزيع القوة على مستوى النظام الدولي، بين مجموعة من الدول/الفواعل، بحيث تغيب هيمنة دولة واحدة (مرحلة بعد نهاية الحرب الباردة)، أو دولتين (مرحلة الحرب الباردة)، على تفاعلات النظام الدولي، أي التقارب النسبي في حجم القوة والتأثير بين الدول.

مازالت قطبية النظام الدولي موضوعاً للنقاش الأكاديمي، رغم التسليم بالأحادية القطبية منذ نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج، ويعود ذلك إلى عملية إعادة تعريف مفهوم القوة، فاتساع هذا الأخير إلى متغيرات متعددة تتجاوز الأبعاد العسكرية وما يعرف بالقوة الصلبة *Hard power*، جعل العديد من الفواعل مرشحة لممارسة تأثير أكبر في النظام الدولي، حيث لا يمكن لاحتكار القوة العسكرية أن يحافظ على الوضع القائم، لذلك يعتقد قسم من أكاديميي العلاقات الدولية أن العالم يعيش حالة من تعدد الأقطاب، حيث يعتقد الواقعيون أن النظام الدولي أحادي القطبية هو وصف لا يتطابق مع واقع التوزيع القائم للقوة بين الفواعل، لذلك "يقر جوزيف ناي بوجود مجموعة من عناصر التعددية القطبية *Elements of multipolarity* في النظام الدولي، ويذهب إلى أن العلاقات الدولية تحولت إلى لعبة ذات ثلاثة مستويات: عسكرية، اقتصادية، وما يعرف بالقوة اللينة/الناعمة *Soft power*، مع السيطرة الأحادية للولايات المتحدة على المستوى الأول فقط"[2]. أي أن الولايات المتحدة لا تملك جميع عناصر القوة، والتي تسمح لها بالحفاظ على الوضع الأحادي للنظام، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش سنة 1991. وفي نفس الاتجاه يتحدث جيرمي رابكين *J. Rabkin* عن دور الاتحاد الأوروبي في إقرار نظام دولي غير أحادي، حيث يشير إلى "وجود عناصر مهمة للتعددية القطبية -على الأقل للثنائية القطبية- في النظام الدولي، مع الاتحاد الأوروبي كمنافس رئيسي للولايات المتحدة، بالتركيز على القوة الاقتصادية، القانونية، وكذلك العسكرية، ويعتقد (رابكين) أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد دخلا في صراع حول الزعامة العالمية"[3].

لا يتوقف التوجه نحو نظام متعدد الأقطاب على الاتحاد الأوروبي وحده، بل توجد العديد من القوى مرشحة للعب هذا الدور. حيث ترشح بعض الدوائر في الإدارة الأمريكية نفسها، كل من الصين والهند وكذلك روسيا للقيام بدور موازن للقوة الأمريكية. فالخطاب الداعي إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب أصبح جزءً من الخطاب الرسمي للعديد من الدول في النظام، مهما اختلفت المواقع التي تشغلها فيه. غير أن الاتحاد الأوروبي يبرز كمرشح أقوى لتحقيق التوازن مع القوة الأمريكية، سواء على صعيد القوة الصلبة *Hard power*، أو القوة الناعمة *Soft power*.

---

[1] Ibid . p 1

[2] John Van Ouderaren:"Unipolarity versus unilateral" . (Policy Review . N° 124 . April\May 2004): http://www.policyreview.org/apr04/oudenaren.html

[3] Ibid

أخذ طرح التعددية القطبية طابع الرسمية في السياسة الخارجية لبعض دول الاتحاد، منذ بداية مسار السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وهو الوضع الذي يمنح دوراً أكبر للاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية، حيث تقوم الطروحات الفرنسية على أن "استقرار العالم لا يتوقف على قوة واحدة، لذلك يجب إعادة ترتيب النظام الدولي على قاعدة التعددية القطبية، بهدف خلق قوة مضادة *Contrepoids* للقوة الأمريكية"[1]. وعليه فإن التوجه نحو التعددية القطبية يمكن اعتباره احد مبادئ السياسة الخارجية الأوروبية، نظراً لثقل الدول المنادية بهذا الطرح في الاتحاد الأوروبي (ألمانيا وفرنسا بشكل خاص).

يستند هذا السيناريو، على كون الاتحاد الأوروبي قد أصبح فاعلاً أكثر استقلالاً عن السياسة والمصالح الأمريكية. أي أنه وصل إلى مرحلة تكوين المصالح الخاصة به، ويتجسد ذلك من خلال النقاش الذي ميز أغلب لقاءات القمة الأوروبية بعد غزو العراق، حيث لم تتمكن الولايات المتحدة والدول المساندة لها داخل الاتحاد، من تحويل مواقف هذا الأخير إلى مساندة العمليات الحرب على العراق. فنجاح الاتحاد في تكوين هويته الأمنية وجعلها أكثر عملياتية، سيمنحه فرصة أكبر لتنفيذ عملياته الأمنية، دون الحاجة إلى تقديم التنازلات للولايات المتحدة في إطار حلف الأطلسي، وهذا ما سيعطيه حرية أكبر في "سياسته الخارجية". أي أن دور الاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية، يتوقف على اكتمال تشكيله لعوامل القوة المستقلة، ومن عناصرها الهوية الأمنية المستقلة.

إضافة إلى ذلك فإن الهوية الأمنية الأوروبية لا تقتصر على المكونات العسكرية، بل تستند إلى مجموعة من المكونات غير المادية. ويرجع ذلك إلى المفهوم السائد على مستوى الاتحاد الأوروبي للأمن، والذي يعتمد على البعد الوقائي عن طريق تبني مجموعة من القيم السياسية، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وهي أدوات مساعدة على الأمن والاستقرار، في أوروبا والمناطق المحيطة بها. وهذا ما يمنح الاتحاد الأوروبي قدراً أكبر من القوة الناعمة ***Soft power***. حيث ازدادت حساسية الدول من الاستراتيجية الأمنية الأمريكية القائمة على الحرب الوقائية والعقوبات الاقتصادية.

كما أن القوة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، تمنحه القدرة على المساومة وتجنب الضغوطات الخارجية (التهديد بالعقوبات) الناتجة عن مواقفه تجاه مختلف القضايا الدولية. خاصة في علاقاته مع الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية وكذلك السياسية[2]، فقد أصبح الاتحاد الأوروبي انطلاقاً من إمكانياته الاقتصادية، قادراً على التأثير في السياسة الأمريكية. فعلى سبيل المثال وفي سنة 2003 "نجح

[1] Zaki Laidi:"La question multipolaire" . Op . Cit . p 1

[2] خلال الجدل الذي ساد بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية حول الحرب على العراق سنة 2003، هددت الولايات المتحدة بعزل بلجيكا في حالة استمرار مواقفها المعرضة للحرب، غير أن بلجيكا قلّلت من قدرة الولايات المتحدة على ذلك، نظراً للمزايا الاقتصادية، والدعم السياسي الذي تتمتع به نظراً لعضويتها في الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي في الحصول على موافقة منظمة التجارة العالمية *WTO*، لفرض عقوبات اقتصادية بمبلغ 4 مليار دولار على الولايات المتحدة، بسبب مخالفتها لقواعد التجارة الدولية"[1]. أي أن الاتحاد الأوروبي انتقل إلى مرحلة أكثر حدة في منافسة الولايات المتحدة.

رغم أن الاتحاد الأوروبي استطاع أن يجمع قدراً أكبر من القوة بكل عناصرها منذ 1992، إلاّ أنه لم يتمكن من الوصول إلى نفس القدر من التأثير، الذي تتميز به الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع ذلك إلى عوامل مختلفة. فقد أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى تعاطف دولي غير مسبوق مع الولايات المتحدة، ومنحها إمكانية رد الفعل دون التعرض إلى انتقادات أو معارضة من أي طرف كان، حتى من الاتحاد الأوروبي، أو أيٍّ من القوى المرشحة لاحتلال مكانة القطب العالمي. وهو ما سمح للولايات المتحدة من الاحتلال المسبق للمواقع التي تمكنها من التأثير على أي محاولة لإعادة توزيع القوة أو الأدوار. فالانتشار في منطقة جنوب آسيا (القدرة على مراقبة الصين والهند)، والقوقاز وآسيا الوسطى (القدرة على مراقبة النشاطات الروسية)، إضافة إلى التواجد العسكري في أوروبا، بما يسمح لها بالتدخل في الأزمات الأوروبية. هو أهم الآليات الأمريكية للحفاظ على الوضع القائم للنظام الدولي. فرغم التسليم بتراجع دور القوة الصلبة وأهمية القوة الناعمة، إلاّ أن صانعي القرار في الإدارة الأمريكية، يمنحون أهمية أقل لمواقف الشعوب الأخرى من الولايات المتحدة. حيث أعتبر كاتب الدولة الأمريكي للدفاع دونالد رامسفيلد *D. Rumsfeld* أن ما تمثله القوة الناعمة من آثار، هي مؤقتة وغير دائمة، ولا يجب أن تقوم بتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية[2].

إضافة إلى ذلك يبدو أن مواقف دول الاتحاد الأوروبي مازلت تتميز بنوع من الحساسية، تجاه السياسة الخارجية الموحدة، حيث مازلت هذه الدول لم توحد مواقفها بعد، وظهر ذلك بشكل واضح في الموقف من الحرب في العراق. ففي حين عارضت ألمانيا وفرنسا الحرب، واستعدت الأخيرة لاستعمال حق النقض ضد أي مشروع قرار لاستخدام القوة ضد العراق، قامت بولونيا بالمشاركة العسكرية في إدارة العراق بعد الإعلان عن انتهاء العمليات العسكرية. زيادة على الموقف البريطاني المعارض لمبدأ خلق القوة المضادة للولايات المتحدة في النظام الدولي.

وعليه فإن غياب الإجماع بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، حول الهيكل الأمثل للنظام الدولي، يجعل من هذه المسألة تُختصر في حدود السياسة الخارجية الوطنية لكل دولة أوروبية منفردةً، وهو ما يربط الدور الأوروبي في تكوين نظام دولي متعدد الأقطاب، بمدى اعتبار ذلك كهدف جماعي لدول الاتحاد.

---

[1] محمود القصاص:"هل ينتهي التحالف التقليدي بين أوروبا وأمريكا؟":
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_3040000/3040957.stm

[2] أنظر: Joseph S. Nye, Jr."The Decline of America's Soft Power: Why Washington Should Worry" . p1
http://www.sunysb.edu/sociology/faculty/Levy/Nye%20on%20Decline%20of%20Soft%20Power.pdf

غير أن هذه المؤشرات لا يجب أن تدفع إلى الاعتقاد بانعدام قدرة الاتحاد الأوروبي على التأثير على وضع النظام الدولي، فهذه المؤشرات، ورغم أنها لا تدفع إلى الاعتقاد أن هذا السيناريو ممكن على المدى المتوسط، إلاّ أنها تبقى عوامل ظرفية مرتبطة بانتشار التكامل نحو مجالات السياسة العليا، والتي لم يتكرس التكامل فيها بشكل قوي، يمكن معه إزالة الحساسية التي تميز هذه المجالات. وعليه فإن زوال التأثير الخارجي على العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي، قد يلعب دوراً في تجسد هذا السيناريو.

المطلب الثالث: السيناريو الثالث (أحادية قطبية مرنة):

يتضمن هذا السيناريو احتمالات إضفاء مرونة أكبر على الأحادية القطبية القائمة منذ نهاية الحرب الباردة. أي حدوث تغيرات تؤثر على هيكل النظام وتوزيع الأدوار بين الفواعل فيه، دون أن ينتهي ذلك إلى تغيير جذري لهيكل النظام الدولي

تشير بعض فرضيات الواقعيين الجدد، إلى أن القوة في العلاقات/السياسات الدولية، أصبحت متعددة الأبعاد والمستويات[1]. فجوزيف ناي يفترض وجود ثلاثة مستويات أساسية: المستوى العسكري، المستوى الاقتصادي، مستوى القوة الناعمة، واستناداً إلى هذه المستويات فهو يرشح النظام الدولي للتوجه نحو حالة توازن القوى، أو بكلمة أخرى نحو التعددية القطبية[2]. فالولايات المتحدة تسيطر حسب ناي على المستوى الأول من القوة، بينما تشهد تراجعاً في قوة تأثير نموذجها السياسي والثقافي و الاجتماعي (القوة الصلبة)، بسبب الاستعمال الأحادي للقوة العسكرية وسياساتها تجاه مختلف القضايا الدولية، كما تواجه منافسة اقتصادية كبيرة من طرف الاتحاد الأوروبي والصين وكذلك اليابان...إلخ.

غير أن فرضية ناي تتجاهل غياب الفاعل الذي يملك قدراً ملائماً من القوة بمستوياتها الثلاثة، بالقدر اللازم الذي يجعله قادراً على تغيير وضع/هيكل النظام الدولي بشكل جذري، رغم وجود شبه إجماع على أن مجموعة من القوى هي مرشحة أكثر من غيرها لإحلال التعددية محل الأحادية القطبية، ومن بين هذه القوى يبرز الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصين وروسيا، والهند بدرجة أقل. إلاّ أنه من الضروري التفريق بين امتلاك القوة أو الإمكانيات والتأثير، فالقوة تستمد أهميتها من تأثيرها على مختلف التفاعلات، أي أن امتلاك هذه القوى لقدر معين من القوة بكل مستوياتها، لا يؤكد حدوث تغيير جذري في النظام الدولي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أقوى المرشحين لموازنة الدور الأمريكي، غير انه مازال منشغلاً ببناء القدرات التي تؤهله للعب هذا الدور. حيث لم يتحقق الإجماع بين القوى الأساسية في الاتحاد حول دوره في

---

[1] يُعتبر هذا الافتراض أحد التحولات المهمة التي مست الاتجاه الواقعي، حيث تميز مفهومه للقوة بدرجة كبيرة من الغموض، رغم كون هذا المفهوم من المفاهيم الجوهرية للمدرسة الواقعية.

[2] أنظر: John Van Ouderaren . Op Cit

ضربت الأسواق المالية الآسيوية سنة 1997[1]. وحتى الصين التي تعتبر أقل الدول تأثراً بهذه الأزمة، وصاحبة أكبر نسب النمو الاقتصادي، لم تبادر بأية محاولات للعب الدور المنتظر منها كقطب عالمي، حيث تبقى اهتمامات الصين -على الأقل في هذه المرحلة- منحصرة في استعادة السيطرة الإقليمية، ومواجهة الاختراق الأمريكي لجنوب شرق آسيا من خلال إعادة صياغة علاقاتها محيطها الإقليمي، خاصة مع كل من روسيا والهند، وتحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي بهدف الاستفادة من التكنولوجيا العسكرية.

أما روسيا فتلعب دوراً موازناً، فهي أداة ربط بين مختلف المناطق الأساسية في النظام الدولي، أي التي تتميز بكثافة الأحداث والتفاعلات (جنوب شرق آسيا، آسيا الوسطى، أوروبا) لذلك فإن سلوكاتها غير منتظمة/مستقرة، فرغم تكرار التزامها بالحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، إلاّ أنها لم تمتنع مع تدعيم بعض الدول في مجال التكنولوجيا النووية مثل تعاونها مع إيران، كما تعتبر أكبر الدول المصدرة للأسلحة التقليدية في السنوات الأخيرة[2]. ورغم التقارب الذي شهدته العلاقات الروسية الصينية الهندية، والذي كان من المتوقع أن يشكّل مثلثاً استراتيجياً جديداً في مواجهة السياسة الأحادية الأمريكية[3]. إلاّ أن الطبيعة البراغماتية للسياسة الخارجية الروسية، جعلتها تسير في خطوط تبدوا متناقضة، مثل تقاربها مع الاتحاد الأوروبي، وتنسيقها مع حلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يقلل من إمكانية التحالف الدائم بين روسيا وأي من القوى المرشحة للعب دور القطب في النظام الدولي.

جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤثر على الحوار السائد بين مختلف القوى حول الوضع الأفضل للنظام الدولي، كما أعادت بعض التضامن إلى في علاقاتها مع الولايات المتحدة. حيث لم تعارض هذه القوى العمليات العسكرية التي ردت بها الولايات المتحدة على الهجمات التي تعرضت لها، فلم تعارض كل من روسيا والصين تواجد قوات أمريكية بالقرب من حدودها، رغم أن ذلك سيساعد الولايات المتحدة في زيادة مراقبتها للنشاط مختلف الفواعل الأساسية في المنطقة. كما وافقت الدول الأوروبية العضوة في حلف الأطلسي على تفعيل المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، إضافة إلى قيام هذه الدول بدور عسكري مباشر في عمليات "الحرية المستمرة" في أفغانستان[4].

---

[1] بدأت هذه الأزمة في تايلاندا في جويلية سنة 1997 بانهيار العملة المحلية، والتي أثرت على بقية أسواق الأسهم والعملات الآسيوية، بسبب عمليات المضاربة.

[2] Thomas Gomart:"Putin's Russia: toward a new combination of military and foreign policies" . Op .Cit

[3] أنظر : أشرف الصباغ:"أفغانستان وباكستان وتمويل الإرهاب لم تغب عم محادثات بوتين في بكين".
http://www.alwatan.com.sa/daily/2002-12-07/affair.htm

[4] في أطار هذه العملية تتولى كل من ألمانيا وهولندا قيادة القوات متعددة الجنسيات المتواجدة في أفغانستان، والمعروفة باسم "القوة الدولية للمساعدة الأمنية International Security Assistance Force (ISAF)"، التي تتكون من 22 دولة.

نتجت عن التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية تحولات مهمة في مفهوم القوة، فرغم أهمية الأبعاد/المتغيرات العسكرية، إلاّ أن مجموعة أخرى من الأبعاد/المتغيرات أخذت مواقع مهمة في تعريف المفهوم، كما أن هذه التحولات أدت إلى حصول عدد من الفواعل/القوى على قدر كبير من القوة بكل أبعادها ومستوياتها (العسكرية، الاقتصادية، الثقافية...إلخ). وهذا الوضع يدعم نظرياً الافتراض القائم بوجود إمكانية تحويل هيكل النظام الحال إلى تعددية قطبية، أو على الأقل ثنائية قطبية مرنة.

يشكل التكامل بين الإمكانيات والإرادة ووضوح الأهداف، عاملاً محورياً في سياسات الفواعل الراغبة في أعادة هيكلة النظام الدولي، غير أن هذا العامل يبدو أنه لم يتوفر بعد عند مختلف القوى المرشحة للعب دور القطب. فالاتحاد الأوروبي ورغم سعيه لزيادة عوامل/عناصر القوة لديه، من خلال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، مازال لم يحسم الجدل بين دوله الأساسية، حول الجدوى من بقاء النظام على ما هو عليه، وزيادة التعاون مع الولايات المتحدة (التصورات البريطانية)، أو ضرورة تحويل النظام إلى تعددية قطبية يلعب فيها الاتحاد الأوروبي دوراً مهماً (التصورات الفرنسية)[1]. ويمكن أن ينطبق نفس المبدأ على كل من روسيا شديدة الحذر من اتخاذ مواقف أكثر هجومية، بسبب هشاشة وضعها الاقتصادي رغم نموه المنتظم، و كذلك الصين المنشغلة بدورها الإقليمي، أكثر من الدور العالمي المرشحة للقيام به.

إن هذا الوضع يجعل الولايات المتحدة تفقد مزيداً من سيطرتها على مجموعة من التفاعلات في بعض المناطق أو الأنظمة الإقليمية، وهذا ما سيزيد في حجم الدور الذي تلعبه بعض القوى الإقليمية. غير أن هذا لا ينطبق على النظام الدولي الكلي، نظراً لعدم امتلاك الفواعل المذكورة سابقاً وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي للقدرة على القيام بنفس دور الولايات المتحدة على المستوى العالمي.

لذلك يُرشح أن يبقى النظام الدولي على حالته الأحادية، مع إدخال قدر أكبر من المرونة عليه دون أن يصل الوضع إلى حد التعددية القطبية. فالاتحاد الأوروبي مازال غير قادر على لعب دور القوة العظمى، حتى في حالة تجسيد السياسة الأمنية الأوروبية بشكل عملي، فالقوة المضادة التي يريد الاتحاد تكوينها تحتاج إلى عناصر أخرى غير القدرات المادية (العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية،...إلخ)، مثل التوافق بين أعضاء الاتحاد حول ضرورة ممارسة هذا الدور. وهو الشرط الذي مازال لم يتوفر بعد، ويُرشّح استمرار هذا الوضع نظراً للموقع المسبق الذي احتلته الولايات المتحدة، في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي. واستمرار الاتحاد في مشاريع توسيع عضويته إلى دول شرق أوروبا، التي تنظر إلى عضوية الاتحاد ببراغماتية، فهي تهدف إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية، عن طريق استغلال الامتيازات التي يمنحها الاتحاد، بينما تمنح الأفضلية للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

---

[1] أنظر: Zaki Laidi:"La question multipolaire" . Op . Cit . p 2

خلاصة للفصل:

ظهرت انعكاسات الهوية الأمنية الأوروبية، على المحاور الكبرى للعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، من خلال محاولة هذا الأخير إعادة صياغتها على أسس جديدة، أهمها المصالح المستقلة المتمثلة في تأمين مناطق النفوذ الطبيعية (منطقة المتوسط، شرق أوروبا، ومجال النفوذ التاريخي)، وإقرار ترتيبات جديدة في هذه المناطق بما يخدم المصالح الأوروبية، أهمها المصالح الأمنية.

إضافة إلى ذلك، فإن إقرار الهوية الأمنية الأوروبية، يعني إقرار المفهوم الأوروبي للأمن، القائم على الوقاية وتعدد أبعاد/مصادر الخطر، لذلك فهو يمثل بديلاً أوروبياً للمفهوم الأمريكي، وهذا بدوره يتطلب برامج وآليات عمل أوروبية مختلفة في طبيعتها.

ومن جهة أخرى فإن النموذج الجديد للأمن، الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي، سيفتح المجال أمام الدول للمفاضلة بينه وبين النموذج الأمريكي، المتميز بنزعة عسكرية ملحوظة (مقارنة مع الاتحاد الأوروبي أو حتى مع التصور الذي تتبناه الولايات المتحدة خلال حكم الديمقراطيين)، وهو ما يرشح العلاقات الدولية إلى مزيد من عملية الاستقطاب، انطلاقاً من وجود بعض التقارب في الإمكانيات الاقتصادية، وكذلك عناصر القوة اللينة/الناعمة *Soft power*، بين مجموعة من الفواعل. وهو ما يرشح قطبية النظام الدولي للمزيد من المرونة، دون إلغاء إمكانيات التحول نحو التعددية القطبية، في حالة توفر الشروط الموضوعية لهذا التحول.

خاتمة

منذ بداية التكامل الأوروبي تضمنت الأدبيات السياسية الأوروبية دعوات لدفع العملية الوحدوية نحو مستويات أعلى. بهدف تأسيس كونفدرالية أوروبية (الطرح الفرنسي)، غير أن أوروبا الغربية لم تكن مستعدة لمثل هذه الأفكار، نظراً لانعدام المحفزات لذلك على مستوى العلاقات الأوروبية، وكذلك بسبب الدور الذي لعبه الاتحاد السوفياتي في تدعيم العلاقات الأوروبية الأمريكية. فرغم اعتقاد بعض الأطراف الأوروبية بوجود تضخيم أمريكي لهذا الخطر، وبذلك فهو وسيلة أمريكية للسيطرة على أوروبا (أطروحة العدو الافتراضي). إلاّ أنه شكل أهم دوافع البقاء ضمن إطار الاستراتيجية الدفاعية الأطلسية، التي شكل حلف شمال الأطلسي آليتها الأساسية، وأمكن الحفاظ على هذا الوضع رغم المشاكل التي واجهتها العلاقات الأوروبية الأمريكية، والمتعلقة بالترتيبات التي تضمنتها هذه الاستراتيجية، خاصة فيما يتعلق بالدور الأوروبي في الإشراف على الأسلحة النووية. فدول أوروبا الغربية لم تكن قادرة على إيجاد أطر بديلة لحلف الأطلسي، رغم تشكيكها في مصداقية التهديد الذي يمثله الاتحاد السوفياتي، وانتقادها لهيمنة الولايات المتحدة على الحلف.

لذلك فإن التوجه الأوروبي نحو السياسة/الهوية الأمنية كان مطروحاً عبر كل مراحل التكامل الأوروبي، غير أن الأوضاع التي ميّزت البيئة الدولية خلال الحرب الباردة لم تسمح بتجسيد هذا الطموح. وعليه فإن التحول من الاستراتيجية الدفاعية في إطار حلف الأطلسي إلى الهوية الأمنية، يشكل خياراً استراتيجياً أكثر منه استجابة للتغيرات التي عرفتها البيئة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. رغم أن هذه التغيرات لعبت دوراً مساعداً على تدعيم هذا التحول، حيث خلقت دوافع ملحة لإقناع مختلف الدول الأوروبية بضرورة البحث عن أطر أمنية بديلة.

كما يأتي هذا التحول استمراراً للتطور الذي عرفه التكامل الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تضمنت عملية إنشاء الاتحاد الأوروبي مجموعة من "السياسات الوحدوية"، منها إعادة صياغة وضع الحدود السياسية بين الدول الأعضاء (اتفاقية شنغن)، وكذلك العملة الموحدة، وصولاً إلى مشروع الوثيقة الدستورية 2004. وتشير بعض الدراسات بتوجه التكامل الأوروبي نحو النموذج الفدرالي، وهو ما يسير الواقع العملي نحو تأكيده. فخصائص الاتحاد الأوروبي كفاعل في التفاعلات الدولية منذ معاهدة ماسترخت، تختلف عن الخصائص العامة للمنظمات الإقليمية. ولذلك يمكن وصف الهوية الأمنية الأوروبية المشتركة على أنها إحدى الخطوة العملية للوصول نحو النموذج الفدرالي الأوروبي من جهة، كما أنها تعبر عن خيار استراتيجي أوروبي، يرتبط بتصورات دول الاتحاد الأوروبي للدور الذي يتوجب أن يلعبه هذا الأخير في العلاقات الدولية.

ومنه فإن الهوية الأمنية الأوروبية هي نتاج لانتشار التكامل الأوروبي، أي انتقاله من المستويات الوظيفية والاجتماعية، إلى المستويات السياسية، وهو ما يمكن الاعتماد عليه عند القول أن مسار تشكيل الهوية الأمنية المشتركة، قد يمثل بداية لمسار تكاملي في المجالات الأمنية والدفاعية، حيث يشير تتبع المسار

العام للتكامل الأوروبي -منذ المنظمة الأوروبية للفحم والصلب-، أن هذه العملية غير ثابتة أو مقتصرة على مجال معين، وهي أهم خصائص التكامل الوظيفي، حيث تنتقل عبر مختلف المجالات والمستويات، اعتماداً على الحاجات والوظائف التي تظهر بتطور التكامل.

كما أن الجدل والعوائق التي تواجهها الهوية الأمنية الأوروبية، تشبه إلى حد بعيد الجدل العوائق التي صاحبت مختلف التحولات في مسار التكامل، حتى في المجالات غير السياسية أو الأمنية، مثل السياسة الزراعية المشتركة...إلخ. لذلك فإن الخلافات الأوروبية حول الهوية الأمنية ليست حدثاً فريداً في تاريخ التكامل الأوروبي، كما أنها ليست حكراً على مجالات السياسة العليا فقط. غير أن تحقيق قدر أكبر من الانسجام في مواقف دول الاتحاد الأوروبي سيزيد في دعم هذا المسار، خاصة مع الإجراءات المتخذة من طرف الاتحاد فيما يخص اتخاذ القرارات الخاصة بمجالات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. وكذلك الآليات الأمنية والعسكرية الأوروبية، مثل القوات العسكرية الأوروبية، ووزارة الخارجية الأوروبية التي تضمنتها وثيقة الدستور الأوروبي.

من جهة أخرى فإن مسار التحول نحو الهوية الأمنية الأوروبية، خلق نموذجاً أمنياً أوروبياً يمكن تجسيده على مستوى العلاقات الأوروبية أو على المستوى الإقليمي. فهذا النموذج إجراءات عسكرية وقائية، إضافة إلى التركيز على الأبعاد الوقائية، عكس الاستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ سنة 2000. لذلك فإن الاتحاد الأوروبي مرشح للعب دور أهم في النظام الدولي، خاصة وأنه يؤسس لعلاقات أمنية أقل حساسية، تقوم هذه على لعب الاتحاد لدور أكبر في تكريس الأبعاد غير العسكرية للأمن، من خلال دعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية، مع التركيز -على الأقل من ناحية الخطاب الرسمي- على مجموعة من القيم مثل احترام السيادة وعدم لتدخل في الشؤون الداخلية. ومنه فإن شركاء الاتحاد لن يكونوا معرضين لخطر عمل عسكري استباقي، ومن أهم الأمثلة على ذلك البعد الأمني في العلاقات أو الشراكة الأوروبية المتوسطية. ومنه فإن التصور الأوروبي للأمن يظهر على أنه النموذج الأقدر على منافسة التصورات الأمريكية فيما يخص الأمن.

مما سبق يمكن اعتبار أن الهوية الأمنية الأوروبية هي إحدى العناصر المكملة للدور الأوروبي في النظام الدولي، والذي يسعى من خلاله الاتحاد إلى تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم أهمية دور الاتحاد في مختلف القضايا التي تعتمد على الدعم الاقتصادي والمالي، إلاّ أنه يبحث عن دور كامل في التفاعلات الدولية، من خلال إمكانية التدخل للمحافظة على الوضع القائم أو تغييره لمصلحته. بكلمة أخرى إعادة صياغة التوزيع القائم للأدوار في النظام القائم، أي تشكيل نظام جديد ثنائي أو متعدد الأقطاب. فحتى قبل نهاية الحرب الباردة احتلت السوق الأوروبية -ثم الاتحاد الأوروبي ابتداءً من 1993- موقع القطب في العلاقات الاقتصادية الدولية، وبناءً على النتائج المحققة في مسار تطور التكامل الأوروبي، يحتمل أن يتحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب سياسي يوازن التأثير الأمريكي، وهو ما يرشح

النظام للتحول نحو هيكل جديد، خاصة مع تزايد توجه بعض الدول والفواعل نحو زيادة حجم تأثيرها في تفاعلات النظام الدولي، بزيادة حجم القوة بقسميها (الصلبة والناعمة).

وفي هذا الصدد تبرز العديد من الأمثلة، فحتى الدوائر الأكاديمية المرتبطة بصناعة القرار في الولايات المتحدة ترشح دولاً مثل الصين والهند وكذلك روسيا إضافة إلى الاتحاد الأوروبي لاحتلال موقع منافس للقطبية الأمريكية. فإذا كانت سياسات القوة (بمفهومها التقليدي) لم تعد الأسلوب الأمثل لإدارة العلاقات الدولية، فإن الفواعل التي تمتلك حجماً أكبر من القوة الناعمة، هي الأكثر قدرة على تحقيق مكاسب أكبر، خاصة إذا تلاءم حجم القوة اللينة مع قدر مناسب من القوة الصلبة، وإدراك هذه القوى لأهمية قيامها بدور عالمي مؤثر.

وعليه يمكن القول أن عملية تشكيل الهوية الأمنية الأوروبية تندرج في عملية إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال إعادة صياغة مضمون عملية التكامل والاندماج في العلاقات الدولية، وبالتالي أعادة النظر في التكتلات القائمة. لذلك يفترض أن تنتهي هذه العملية إلى ما يمكن اعتباره نظاماً دولياً جديداً. كما أن ذلك سيشكل حتماً إعادة صياغة لبعض فرضيات نظرية العلاقات الدولية.